عدد 193 — 4 جمادى الأولى 1447 (27 أكتوبر 2025)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025–2026 : دورة أكتوبر 2025

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2025

صفحة

• محضر الجلسة رقم 238 ليوم الجمعة 17 ربيع الآخر 1447هـ (10 أكتوبر 2025م)..... 16524

جدول الأعمال: افتتاح **جلالة الملك محمد السادس** نصره وأيده للدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026).

صفحة

• محضر الجلسة رقم 239 ليوم الثلاثاء 21 ربيع الآخر 1447هـ (14 أكتوبر 2025م)..... 16526

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 240 ليوم الإثنين 27 ربيع الآخر 1447هـ (20 أكتوبر 2025م)..... 16561

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

• محضر الجلسة رقم 241 ليوم الثلاثاء 28 ربيع الآخر 1447هـ (21 أكتوبر 2025م)..... 16569

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 238

التاريخ: الجمعة 17 ربيع الآخر 1447هـ (10 أكتوبر 2025م).

الرئاسة: صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

التوقيت: إثنتا عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السادسة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: افتتاح **جلالة الملك محمد السادس** نصره وأيده للدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026).

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة المللك محمد السادس نصره الله، محفوفا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026).

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، أعضاء الحكومة يتقدمهم السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة، ومستشارو صاحب الجلالة وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ(77) وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِۚ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْۖ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ (78).

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نفتتح اليوم، بعون الله وتوفيقه، السنة التشريعية الأخيرة لمجلس النواب، من الولاية الحالية.

وهي مناسبة للتعبير لكم، عن تقديرنا للعمل الذي تقومون به، سواء في مجال التشريع، أو مراقبة العمل الحكومي، أو في تقييم السياسات العمومية.

كما نود الإشادة بالجهود المبذولة، للارتقاء بالدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، في خدمة القضايا العليا للبلاد؛ داعين إلى المزيد من الاجتهاد والفعالية، في إطار من التعاون والتكامل مع الدبلوماسية الرسمية.

ولأنها السنة الأخيرة، بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، ندعوكم لتكريسها للعمل، بروح الجدية والمسؤولية، لاستكمال المخططات التشريعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة، والتحلي باليقظة والالتزام، في الدفاع عن قضايا المواطنين.

كما لا ينبغي أن يكون هناك تناقض أو تنافس، بين المشاريع الوطنية الكبرى والبرامج الاجتماعية، ما دام الهدف هو تنمية البلاد، وتحسين ظروف عيش المواطنين، أينما كانوا.

وفي نفس السياق، ينبغي إعطاء عناية خاصة لتأطير المواطنين، والتعريف بالمبادرات التي تتخذها السلطات العمومية، ومختلف القوانين والقرارات، لا سيما تلك التي تهم حقوق وحريات المواطنين، بصفة مباشرة.

وهذه المسألة ليست مسؤولية الحكومة وحدها، وإنما هي مسؤولية الجميع، وفي مقدمتهم أنتم، معشر البرلمانيين، لأنكم تمثلون المواطنين.

وهي أيضا مسؤولية الأحزاب السياسية والمنتخبين، في مختلف المجالس المنتخبة، وعلى جميع المستويات الترابية، إضافة إلى وسائل الإعلام، وفعاليات المجتمع المدني، وكل القوى الحية للأمة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد دعونا في خطاب العرش الأخير، إلى تسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

وهي كما تعلمون، من القضايا الكبرى، التي تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني.

وبلادنا والحمد لله، تفتح الباب، من خلال الديناميات التي أطلقناها، أمام تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر.

كما نعمل على استفادة الجميع، من ثمار النمو، ومن تكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد، في مختلف الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها.

لذلك، نعتبر أن مستوى التنمية المحلية، هو المرآة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن، الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته.

فالعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفوارق المجالية، ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف؛

وإنما نعتبرها توجها استراتيجيا، يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا، ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية.

لذا، فإن توجه المغرب الصاعد، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، يتطلب اليوم، تعبئة جميع طاقاته.

فالتحول الكبير، الذي نسعى إلى تحقيقه على مستوى التنمية الترابية، يتطلب تغييرا ملموسا في العقليات، وفي طريقة العمل، وترسيخا حقيقيا لثقافة النتائج؛ وذلك بناء على معطيات ميدانية دقيقة، وباستعمال التكنولوجيات الرقمية.

لذلك، ننتظر وتيرة أسرع، وأثرا أقوى للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، التي وجهنا الحكومة لإعدادها، وذلك في إطار علاقات رابح - رابح بين المجالات الحضرية والقروية.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالقضايا الرئيسية، ذات الأسبقية التي حددناها؛ وعلى رأسها تشجيع المبادرات المحلية، والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وبالتأهيل الترابي.

وفي هذا الصدد، ندعو الجميع، كل من موقعه، إلى محاربة كل الممارسات، التي تضيع الوقت والجهد والإمكانات؛ لأنه من غير المقبول التهاون في نجاعة ومردودية الاستثمار العمومي.

وإضافة إلى توجيهاتنا في خطاب العرش بخصوص التنمية الترابية، ندعو للتركيز أيضا على القضايا التالية:

- أولا: إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها، وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.

فلا يمكن تحقيق التنمية الترابية المنسجمة، بدون تكامل وتضامن فعلي بين المناطق والجهات.

وقد أصبح من الضروري، إعادة النظر في تنمية المناطق الجبلية، التي تغطي 30% من التراب الوطني، وتمكينها من سياسة عمومية مندمجة تراعي خصوصياتها، ومؤهلاتها الكثيرة.

- ثانيا: التفعيل الأمثل والجاد لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل.

وذلك بما يساهم في تحقيق التوازن الضروري بين التنمية المتسارعة لهذه الفضاءات، ومتطلبات حمايتها وتثمين مؤهلاتها الكبيرة، ضمن اقتصاد بحري وطني، يخلق الثروة وفرص الشغل.

- ثالثا: توسيع نطاق برنامج المراكز القروية الناشئة، باعتبارها آلية ملائمة لتدبير التوسع الحضري، والتخفيف من آثاره السلبية.

ومن شأن هذه المراكز الناشئة كذلك، أن تشكل حلقة فعالة في تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من المواطنين بالعالم القروي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن السنة التي نحن مقبلون عليها، حافلة بالمشاريع والتحديات.

وإننا ننتظر منكم جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، تعبئة كل الطاقات والإمكانات، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى الثقة الموضوعة فيكم، وفي مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، وما تتطلبه خدمة الوطن، من نزاهة والتزام ونكران الذات.

قال تعالى:

"فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره".

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

(تصفيقات داخل القاعة).

محضر الجلسة رقم 239

التاريخ: الثلاثاء 21 ربيع الآخر 1447هـ (14 أكتوبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

شكرا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب المجلس، في 4 شتنبر 2025، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال.

وتوصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 255/25 الصادر بتاريخ 4 غشت 2025، الذي قضت بموجبه بكون عدد من مواد القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية غير مطابقة للدستور، وهي كالتالي:

المواد 17: الفقرة الأولى؛ 84: المقطع الأخير من الفقرة الرابعة؛ 90: الفقرة الأخيرة؛ 107: الفقرة الأخيرة؛ 364: الفقرة الأخيرة؛ 288 و339:الفرقة الثانية؛ 409: الفقرة الأولى؛ 410 الفقرة الأولى؛ 624 الفقرة الثانية؛ المادة 628: الفقرتان الثالثة والأخيرة؛ والمقتضيات التي أحالت على المقطع الأخير من الفقرة الرابعة من المادة 84 في المواد 97، 101، 103، 105، 123: في فقراتها الأخيرة و127، 173، 196: في فقراتها الأولى؛ و204: في فقرتها الثالثة و229: في فقرتها الأولى؛ 323، 334، 352، 355، 357: في فقراتها الأخيرة؛ 361: الفقرة الأولى؛ 386:الفقرة الأخيرة، 500: الفقرة الأولى؛ 115، 138، 185، 201، 312، 439.

وتوصل المجلس بقرار آخر من المحكمة الدستورية رقم 258/25 الصادر بتاريخ 2025/09/11 قضت بموجبه بإلغاء انتخاب السيد الطاهر الفلالي عضوا بمجلس المستشارين، على إثر الانتخاب الجزئي الذي جرى بتاريخ فاتح يوليوز 2025 لملء مقعد شاغر بالمجلس برسم الهيئة الناخبة لممثلي الغرفة الفلاحية بالدائرة الانتخابية لجهة الرباط - سلا - القنيطرة وبني ملال – خنيفرة - الدار البيضاء - سطات، وأمرها بإجراء انتخابات جزئية في هذه الدائرة بخصوص المقعد الشاغر، عملا بمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 23 يوليوز 2025 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 402 سؤالا شفهيا؛
- الأسئلة الكتابية: 244 سؤالا كتابيا؛
- الأجوبة الكتابية: 378 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بأربع طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 14 أكتوبر 2025، تقدم بها كل من المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المستشار السيد خليهن الكرش، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المستشارة السيدة فاطمة زكاغ عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والمستشار المحترم السيد خالد السطي.

وقد أحيلت الطلبات على الحكومة، والتي أعربت عن تعذر التفاعل معها في هذه الجلسة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس بطلب السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برمجة الأسئلة الموجهة

لوزارتها في آخر الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول "السياسة المائية"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "حصيلة وزارة التجهيز والماء بخصوص التزويد بالماء الشروب، خاصة في المناطق القروية".

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاستقلالي، هو حصيلة وزارة التجهيز والماء بخصوص تزويد العالم القروي بمادة الماء الشروب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثاني موضوعه "حصيلة استراتيجية وزارة التجهيز والماء في مجال الماء خاصة بالمناطق القروية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "السياسة المائية الموجهة للمناطق القروية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد أن ظلت المناطق القروية والجبلية مصدرا للثروة المائية، صارت ضحية فقدان الأمن المائي، فكيف تعالجون هذا الوضع الصعب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع موضوعه "استراتيجية الحكومة في قطاع الماء".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم السي سعيد شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

حول استراتيجيات الحكومة في قطاع الماء، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الخامس موضوعه "حصيلة استراتيجية وزارة التجهيز والماء في مجال الماء، خاصة بالمناطق القروية والمؤسسات التعليمية".

الكلمة للسيد الرئيس من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس السي مستقيم.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن حصيلة استراتيجيات الوزارة في مجال الماء، خاصة بالمناطق القروية والمؤسسات التعليمية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد وزير التجهيز والماء للإجابة على الأسئلة المتعلقة

بالسياسة المائية.

يمكنكم السيد الوزير التفضل للمنصة إذا أردتم ذلك.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، بغيت نشكركم على هاذ السؤال الهام اللي تيبين المكانة اللي تتعطيوها للإشكاليات المطروحة بالنسبة لقضية أساسية وحيوية بالنسبة لبلادنا وهي إشكاليات ندرة المياه.

وبغيت في هاذ الإطار، نوضح بأن في الواقع اليوم غنركز أساسا في إطار التفاعل مع هاذ السؤال على المناطق القروية، لأن انتوما عارفين بأن هي اللي تعاني أكثر من هاذ الإشكالية الناتجة بالطبع ديال سنوات الجفاف اللي عرفنا.

وهنا في هاذ الإطار، نؤكد بأنه هاذ الشي اللي تنعيشوه في بلادنا اليوم استثنائي، لأنه هذي السنة السابعة متتالية ديال الجفاف -ولا قدر الله- احنا داخلين حتى لدابا في واحد المحطة حتى لدابا الواردات المائية اللي دخلت بالنسبة لشهر شتنبر إلى يومنا هذا ما تتعداش 160 مليون متر مكعب، وبالتالي احنا في واحد الوضع اللي هو فيه.. ولو أنه السنة الماضية - تنتكلم على السنة الفلاحية - فهي عرفت واحد التحسن يمكن نعتبروه بأن تحسن نسبي مقارنة مع السنوات الماضية، بحكم أنه دخلات في الواقع واحد المتوسط ديال 142 ميليمتر على الصعيد الوطني، وهذا جعل أنه في هاذ الإطار دخلت واحد 4.8 مليار متر مكعب اللي هي أحسن بنصف ما كان، 50% أحسن ملي كانت السنة الماضية، ولكن تتبقى أقل من المعدل الوطني بـ 22% اللي كان في الماضي.

والواقع يمكن نقولو بأن هذا جعل أنه تيبقى العجز ديال 58%، نسبة ملء السدود - كما تعرفون - فهي اليوم لا تتجاوز فالواقع النسبة ديال 32%، نذكركم بأن كنا في 40% في شهر ماي، ودابا هبطنا إلى 32%، النتيجة بالطبع ديال أن الإمدادات المائية اللي اعطينا للمواطنين بالنسبة للماء الصالح للشرب واللي اعطينا كذلك للفلاحة، اعطينا أكثر هاذ السنة بحكم الحمد لله كانت واردات أكثر فحاولنا كل ما أمكن أننا نعاونو كذلك الفلاحة باش ما يضيعوش كذلك المنتوج ديالهم.

وفي نفس الوقت كذلك في هاذ الإطار، أنه كان هنالك تبخر، مشات لينا واحد 650 مليون متر مكعب النتيجة ديال التبخر بحكم الحرارة المفرطة، وأنتم تتشوفو حتى اليوم بأن كاين حرارة كبيرة اللي ما كانتش مقارنة في نفس التوقيت في السنوات الماضية.

إذن كيفاش يمكن لينا نعالجو هاذ الإشكالية على الصعيد الوطني؟ وأنتم عارفين بأن جلالة الملك أعطى التوجيهات ديالو واضحة فهاذ الإطار، لا من حيث خارطة الطريق ولا من حيث الهدف، الهدف وهو أننا نضمنو 100% ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة لكل المواطنين أينما ما كانوا، وبالطبع كذلك بالنسبة للعالم القروي.

وفي هذا الإطار بغيت أولا نقول، الأمر الأول وهو أننا واصلنا السياسة ديال السدود، اليوم يمكن لي نقول ليكم بأنه ما بين 2021 و2024 أننا كملنا 6 ديال السدود اللي كانت انطلقت وكملناها.

عندنا سد "قدوسة" بالرشيدية، عندنا السد ديال "تيداس" بالخميسات، "تودغى" في تنغير، "أكدز" بزاكورة، "فاصك" بكلميم، "مداز" بصفرو، وشرعنا كذلك في الملء ديال الحقينة ديال سد "كدية بورنا" في سيدي قاسم و"غيس" بالحسيمة.

وعندنا اليوم 14 سد اللي هوما في طور الإنجاز وهنالك 11 سد كبير اللي هو مبرمج ما بين 2025 و2027 باش أنه يتنجز.

ودرنا كذلك 4 سدود متوسطة في "تاسا وإركان" بالحوز، "مساليت" بطاطا، "عين قصب" ببن سليمان، و"سيدي يعقوب" بتزنيت.

واللي مهم هو اللي بغيت نقول ليكم في مجال ديال العالم القروي، وهو زيادة على هاذ السدود اللي هي كلها فالمناطق الجبلية، وبالتالي تهم العالم القروي، فهنالك كذلك أمر مهم وهو أننا أطلقنا 155 سد تلي وصغير في العالم القروي.

اليوم 50 هوما في طور الإنجاز، والهدف أن من هنا إن شاء الله في 2027 نوصلو إلى 155 أي أننا غنديرو خلال هاذ الولاية ما تم القيام به منذ الاستقلال إلى اليوم، أي عندنا اليوم 150 سد صغير وتلي في بلادنا، اليوم غنديرو 155، وانطلقنا (déja) في 50، وعندنا منهم 8 ديال السدود الصغرى اللي احنا غنقومو بها داخل الوزارة، والسنة المقبلة غنطلقو 30 سد صغير الوزارة هي اللي غتكلف بها، زيادة على السدود الأخرى اللي غتكلف بها الجهات، وهذا في إطار الاتفاقية اللي كنا وقعنا عليها كما تعلمون السيدات والسادة المستشارين.

عندنا كذلك في هذا الإطار، وهو علاش هاذ السدود مهمة؟ لأن، أولا، غتساعد باش أنها تضمن الماء بالنسبة للماشية إلى آخره بالنسبة للعالم القروي، ولكن كذلك غتحميهم من الفيضانات وهذا شيء كذلك مهم اللي ما خصناش ننساوه.

زيادة على هذا الأمر، درنا العديد من الأثقاب الاستكشافية، اليوم يمكن لي نقول ليكم بأن انجزنا 4221 ثقب استكشافي، بعمق إجمالي ديال 671.000 متر وواحد الصبيب ديال 8889 لتر في الثانية، وهذا بالطبع جعل أنه اليوم بفضل هاذ العمل اللي درنا اللي قمنا به، فعندنا 5.8 مليون نسمة من الساكنة القروية اللي تتستافد من هاذ الماء وبه تتشرب.

إذن، هذا واحد المجهود تدار خلال هاذ السنوات وباغيين نواصلو فيه وتنزيدو نكثفوه إن شاء الله، واشتغلنا كذلك مع شركات متعددة

الاختصاصات ومع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب باش أنه يتم استغلال هاذ الأثقاب الاستكشافية اللي فيها الماء في أقرب وقت ممكن، باش أنه يكون هنالك النفع بالنسبة للمواطنات والمواطنين في العالم القروي.

وعندنا كذلك واحد الأمر اللي هو مهم واشتغلنا عليه وهو هاذ الربط المائي. الربط المائي تهضرو دائما ما بين سبو مثلا وأبي رقراق، تنتكلمو أساسا على الوقع ديالو على المدن الكبرى الرباط، الدار البيضاء والمدن المجاورة.

في الواقع حتى هاذ الربط المائي اللي هي دابا وصلنا إلى أكثر من 871 مليون متر مكعب اللي دازت من أكتوبر 2023 إلى أكتوبر ديال هاذ السنة، فهي يجعل أنه اليوم 500.000 مواطن ومواطنة من العالم القروي حتى هوما استافدو من هاذ الربط المائي والعديد من الجماعات القروية، وهذا كذلك خصنا ناخذوه بعين الاعتبار، لأن ملي تنديرو واحد المشروع كبير راه هو في الواقع كيستافدو منو العالم القروي كذلك باش أننا نضمنو الماء الصالح للشرب، وما يبقاش عندنا إشكال بحال اللي عندنا اليوم مثلا في "ردادنة" وكذلك في "سيدي حجاج"، "واد حصار"، "المجاطية" إلى آخره، فهي كلها مستافدة من هاذ الأمر وغير المنطقة ديال بن سليمان 127.000 ديال الساكنة القروية تتستافد من هاذ الربط المائي اللي درنا، هذا كذلك تيخص الإخوان المستشارين والأخوات المستشارات يعرفوه والمواطنين يعرفو المجهود اللي تبذل في هاذ الإطار.

عندنا كذلك المشاريع ديال تحلية المياه، انتوما عارفين بأن اليوم كاين واحد التحول كبير اللي تيدار في هاذ الإطار وبغيت نذكر 2 الأمور:

الأمر الأول، وهو هاذ المحطة ديال التحلية اللي هي تدارت والمحطات اللي غتجي بحال ديال الدار البيضاء، فمثلا المحطة ديال الدار البيضاء يمكن لي نقول لكم بأن غتهم كل الأقاليم ديال الجهة ديال الدار البيضاء الكبرى والجهة ديال الدار البيضاء - سطات، أي أنه حتى الأقاليم والمجالس القروية فهي غتستافد، الساكنة القروية غتستافد كذلك من الماء الصالح للشرب بفضل تحلية المياه، إذن هاذ الأمر كذلك كيخصنا نعرفوه.

أكثر من ذلك وهو أنه بالنسبة للجديدة، بالنسبة لآسفي، إلى آخره، حتى هي اللي اليوم تنشربو الماء ديال كذلك من تحلية المياه فهما الساكنة القروية كذلك تتستافد من هاذ الأمر، وهنالك كذلك اليوم مثلا غنديرو واحد المحطة دابا ديال آسفي غتكبر مع المكتب الشريف للفوسفاط فهي غنوصلو الماء لمراكش ماشي فقط المدن الساحلية، غنوصلوها لمراكش ولكن غنوصلوها كذلك لليوسفية، غنوصلوها كذلك لبن جرير، وغنوصلوها كذلك لشيشاوة وبالتالي اليوم كذلك الجماعات القروية غتستافد من هاذ الإمكانيات المائية الإضافية اللي هي غتعاون بهاذ الأمر.

أكثر من ذلك، أنه اليوم يمكن لي نقول لكم بأنه مع تحلية المياه، فاليوم غنوصلو إن شاء الله في أفق سنة 2030 إلى أكثر من 60% ديال المغاربة غيبداو يشربو الماء بفضل تحلية المياه، وبالتالي المياه اللي كاينة في السدود غتبقى للعالم القروي، وغتبقى المناطق الجبلية اللي أكد عليها جلالة الملك في خطاب افتتاح البرلمان، وغتبقى كذلك الفلاحة ديال السقي وغتبقى لضمان كذلك الماء بالنسبة للمدن الداخلية.

وبغيت نضيف في هاذ الإطار أنه هاذ المناطق كذلك القروية أنه درنا لها كذلك محطات متنقلة لتحلية المياه، عندنا اليوم 110 ديال محطة واليوم غنفوتو 200 محطة اللي غتكون في هاذ المناطق القروية، منها تدار تحلية المياه أو لا المياه الأجاجة أي اللي فيها المعادن، باش أننا تنقيوها باش أنها تكون صالحة للشرب، والساكنة تتجي والجماعات تيجيو ياخذو الماء بالحافلات الصهريجية باش يوصلوها للمواطنين.

اليوم اقتنينا 1200 حافلة صهريجية و10.000 صهريج باش أنه يكون هنالك كذلك ضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للمناطق القروية لـ 2.700.000 ديال المواطنين خلال السنة، وهذا كذلك تيجي في هاذ الإطار ديال التكملة ديال هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة.

ومعلوم بغيت نقول لكم بأن زيادة على هاذ الأمر كله وهو اشتغلنا في إطار لجنة الوطنية للماء مع وزارة الداخلية ومع الشركات المتعددة الاختصاصات ووزارة المالية وبالطبع رئاسة الحكومة، على أساس أنه يدار واحد البرنامج خاص اللي غنمشيو دوار بدوار باش نعرفو الإشكاليات ونلقاو الحلول الدائمة ديال هاذ العملية ديال الماء وهذا هو الأساس وهذا هو التوجيه اللي اعطانا جلالة الملك، واللي اليوم احنا كنفذوه على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا، ومعنا الرأي العام والإخوان والأخوات والمستشارات والمستشارين، على الرد ديالكم وعلى المعلومات اللي اعطيتونا.

فهنيئا لكم بهاذ الاجتهاد اللي سنيتيوه فهاذ القطاع وهنيئا لنا جميعا، لأن مجموعة من المداشر والقرى والدواوير استافدت وكتستافد من

الماء الشروب، هاذ المادة الحيوية أصبحت في شح بسبب هاذ الجفاف اللي عرفتو بلادنا.

الحمد الله بفضل التعاون، ها احنا كنتغلبو عليها تدريجيا، وأنا عايش فتاونات، وكنعرف غير واحد المنطقة ديال "تيسا"، اللي كانت معجزة باش نوصلو الماء لتيسا، وأنا كنقولها، (bien sûr) كنجهر بها، لأن هاذ الساكنة بفضل التعاون ديالكم والتعاون كذلك والتدخل ديالكم والتعاون ديال السلطات، السلطة الإقليمية بتاونات اللي ما بخلاتش واجتهدت وكدت باش هاذ العملية ديال وصول الماء الشروب إلى ساكنة "تيسا" اللي كانت محرومة، وكانت واحد الأزمة فعلا أزمة خانقة.

فهنيئا لكم، السيد الوزير.

ما نهضرشاي على التحلية، مهما أن السؤال فيه العالم القروي، فنحن نفتخر، وهاذي هي التوجهات الملكية السامية، راه احنا كنقتاديو وكنمتاثلو لهاذ التوجهات.

فهنيئا لكم، السيد الوزير، ونتمنى باش تشمل هاذ التعاون يكون ما بين الوزراء وباقي المسؤولين البرلمانيين والمسؤولين في الجماعات والسلطات الإقليمية والمحلية فكل الأقاليم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي لحسن، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم به من معطيات وأرقام وإحصائيات.

فعلا بلادنا شهدت تحولا في مجال ولوج سكان العالم القروي للماء الصالح للشرب، بفضل التوجيهات الملكية السامية في الموضوع، والتي ترجمت على أرض الواقع من خلال تفعيل وتنزيل مقتضيات البرنامج الوطني لتأمين التزود بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والذي تهدف الحكومة من خلاله إلى بلوغ نسبة 100% في القريب العاجل.

لكن، السيد الوزير المحترم، علينا أن نكون واضحين في الربط في شبكة الماء الصالح للشرب شيء، وتوفر الماء والحفاظ على صبيب مستمر شيء آخر.

فالربط بشبكة الماء متوفر في كل مدن المملكة وفي بعض القرى وحتى المناطق النائية، لكن هناك أحياء سكنية تعيش حالة انقطاع متكرر للماء، وهو ما يطرح إشكالية المصداقية، لأن الربط لا يعني ضمان تزويد رغم أداء المواطن لفواتير شهرية.

كما أنه بالعالم القروي تم إيصال الماء الصالح للشرب لفائدة العديد من القرى، غير أن تعميم هذه المادة الحيوية بالعالم القروي لا تزال تطرح تحديات، لا سيما تكلفة الربط الأول المرتفعة فوق طاقة الساكنة، مما يتطلب ضرورة تيسير شروط ربط المنازل القروية بالماء الصالح للشرب، على اعتبار على أن هذا الأخير حق وليس امتياز.

وعليه، السيد الوزير المحترم، فإننا مدعوون كلنا من باب المسؤولية الجماعية للتعاون لنوقف أزمة العطش التي تهدد يوما بعد يوم مجموعة من المناطق القروية بمختلف جهات المملكة نتيجة ندرة الماء الصالح للشرب، بعد تسجيل انخفاض حاد في حقينة السدود المزودة لهذه المناطق جراء توالي سنوات الجفاف والاستغلال المفرط لهاته الثروة الحيوية.

وفي هذا الإطار، تعاني ساكنة مدينتي أزيلال ودمنات مؤخرا من رداءة جودة مياه الشرب التي تتزود بها المدينتين، انطلاقا من سد الحسن الأول، الساكنة لا تستطيع تحمل مياه السد، وهي مناسبة نطالب فيها بإلحاح كبير إنشاء محطة لمعالجة مياه هذا السد.

السيد الوزير المحترم،

لا يزال المواطنون في العديد من المناطق القروية بالمغرب يقطعون عشرات الكيلومترات بحثا عن قطرة ماء صالحة للشرب، كما هو الشأن بالنسبة لعدد من المناطق والدور بإقليم أزيلال وإقليم تازة، إقليم الرشيدية، خاصة جماعة سيدي علي، لذلك لا بد من مضاعفة الجهود والذهاب رأسا حول المناطق الأكثر ضررا والأكثر عطشا ببرامج مستعجلة وآنية، وهذه مسؤولية جماعية تشمل الحكومة والجماعات والمؤسسات العمومية المختصة وشركات التنمية المحلية، وغيرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

مستحضرين تحديات واشكاليات وإكراهات قطاع الماء ببلادنا ورهانات السياسة المائية المعتمدة، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير، رغم المجهودات المبذولة والاعتمادات المخصصة، فقد أضحى المغرب مهددا بإفلاس مائي على المدى القريب، ودخل مصاف 20 دولة مهددة بأزمة ماء حادة في أفق 2040، مما يستلزم مضاعفة المجهودات عبر إجراءات عاجلة وصارمة بآليات محددة لتنزيلها وتمويلها، وتسريع وتيرة تنزيل المخططات والإستراتيجيات القائمة والمسطرة؛

ثانيا، وبعيدا عن لغة التشخيص من أجل تحقيق الأمن المائي ببلادنا، وضمان استدامة الموارد المائية، نؤكد في الفريق الحركي، السيد الوزير، على أهمية ورهانات وإلحاحية الرفع من وتيرة الاستثمار في المواد المائية البديلة غير التقليدية، من خلال تعميم محطات تحلية مياه البحر على جميع المدن الساحلية ومعالجة المياه العادمة وتعميم تجربة الربط المائي بين الجهات في إطار التضامن المائي، وتعميم تجربة الربط بين الأحواض المائية في إطار العدالة المجالية والجهوية المائية.

ومواصلة تعبئة الموارد المائية السطحية عبر تكريس سياسة تشييد السدود الكبرى والمتوسطة والتلية عبر كافة ربوع المملكة، وتنفيذ الشراكات والاتفاقيات المعتمدة من طرف مجالس الجهات، دون إغفال أهمية مراجعة السياسات الفلاحية المنهجية والمخططات القطاعية المعتمدة على الزراعات التصديرية المستنزفة للفرشة المائية، منبهين الحكومة في هذا الإطار على إعطاء العناية اللازمة للجهات الأكثر تضررا من أزمة الماء على غرار جهة درعة تافيلالت، جهة الشرق وجهة بني ملال خنيفرة، التي تعرف اليوم، السيد الوزير، تكلمتو على أنكم عندكم واحد البرنامج ديال 150 سد، بها 50 اللي اعطيتو الانطلاقة ديالها، بجهة بني ملال عندنا 2 سدود، واحد كنا تنحلمو به هاذي ربع قرن، سد "تاكزيرت"، راه بدا وها هو موقف، والسد الثاني سد "كيكو"، اللي الناس ما تخلصوش في الأراضي ديالهم والشركة وقفت على العمل ديالها، هاذو 2 سدود عندنا في المنطقة توقفو عن العمل.

كنطلبو من السيد الوزير يعطينا واحد التوضيح فيما يتعلق بهذه السدود؟

أيضا كاين إقليم الدريوش، كاين سد "عزيمان" أيضا نفس الشيء اللي طالت المدة ديال الإنجاز ديالو أكثر من 5 سنوات.

ثالثا، السيد الوزير، كما لا يخفى عليكم، فالعالم القروي يشكل مصدرا مهما للثروة المائية، ليصبح اليوم ضحية فقدان الأمن المائي، لذا ندعوكم، السيد الوزير، إلى مضاعفة الجهود لإيجاد حلول مستعجلة لهاذ الإشكالية البنيوية بالقرى وبالجبال، عبر تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية، خاصة في ظل التعقيدات التي يعرفها الترخيص لحفر الآبار في هذه المناطق، مما يجعلها عرضة لأزمة العطش دون الحديث عن مياه السقي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السي سعيد شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

التعقيب ديالنا غادي يدور على أزمة الماء بإقليم تاونات يعني بالقرى والدواوير ديال إقليم تاونات.

فهاذ القبة السيد الوزير، سبقنا وشكرنا وأثنينا على الوزارة ديالكم لأنها قامت ببناء يعني عدد كبير من النافورات نسبة التغطية تعدات 85% ولله الحمد، الآن ولا سيما في فصل الصيف السيد الوزير، جل، لا أقل جل عفوا، بعض هاذ النافورات ما فهومش الماء، إذن هذا تجسيد حي، واحد المثال حي على الفوارق المجالية اللي كاينة في القرى والدواوير ديال إقليم تاونات اللي هي منطقة جبلية كيف ما جا في الخطاب دسيدنا الأخير، وكذلك تجسيد لمعضلة المغرب بسرعتين.

السيد الوزير المحترم،

أنتم غادين في الطريق الصحيح لتنزيل استراتيجية الحكومة في قطاع الماء، ومطالبون بتنزيل جيد للورش الملكي لتوسيع شبكة الماء الصالح للشرب، أنتم واحنا معكم مطالبون بالتقيد بمقتضيات الخطابات الملكية لصاحب الجلالة نصره الله من أجل تسريع الإنجازات، من أجل معضلة الفوارق المجالية، من أجل، وتنضن راكم متفقين معنا، من أجل أن تاونات كمنطقة جبلية ما تبقاش مهمشة كباقي المناطق اللي كتعاني الفوارق المجالية.

إذ لا يعقل، السيد الوزير المحترم، أن إقليم تاونات معروف بالثروة المائية يعني هناك سدود، أنهار، بحيرات، والناس تيشوفو الماء بعينهم ولكن كاين الانقطاعات المتكررة والمتواصلة في النافورات ديال الماء.

لهذا قمنا احنا كمنتخبون وكسلطة إقليمية وسلطة محلية تنعيشو واحد الإحراج مع الساكنة، وهنا لا بد أن ننوه بالدور الفعال اللي تيقوم به السيد عامل إقليم تاونات والسادة رؤساء الدوائر والسادة قياد الجماعات بإقليم تاونات، لأنهم فعلا لولا التدخل الفعال ديالهم لتفاقمت الأزمة ولا سيما في فصل الصيف، وهنا تنذكر الأزمة ديال انقطاع الماء بقرية با محمد والجماعات المحيط لها مثل جماعة مولاي بوشتى الخمار، جماعة الغوازي، جماعة المكانسة، جماعة تافرانت، جماعة الحد بوشابل، الإثنين ديال الولجة، جبابرة وباقي الجماعات.

لتشخيص هاذ المشكل قمنا بالاتصال، ربط الإتصال بالساكنة، من أجل نقل الهموم ديالهم لكم السيد الوزير وتبين لنا بأن المشكل كاين في الجودة ديال شبكة التزويد بالماء وكاين مشكل عند المقاولة

النائلة للصفقة وكاين مشكل اللي ممكن نعمموه على الإدارة صاحبة المشروع وعلى مكتب الدراسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السي عبد اللطيف مستقيم.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الوزير،

نسجل بكل فخر الأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا من أجل إرساء سياسة مائية محكمة راكمت من خلالها المملكة خبرة عالية، حيث أصبحت تعد مرجعا عالميا في مجال تدبير الموارد المائية، وذلك بفضل التتبع المستمر والعناية السامية لجلالة الملك نصره الله التي جعلت من المسألة المائية وتحقيق الأمن المائي لبلادنا من أولى الأولويات الوطنية.

كما نشيد، السيد الوزير، بمنهجيتكم المعتمدة في تدبير إشكالية الماء في بلادنا وباستراتيجيات وزارتكم لرفع تحدي التزود بالماء وتأمين موارد مائية إضافية للمستقبل، وخاصة بعد الوضعية المزرية التي كان يعاني منها هذا القطاع حين تعيينكم على رأس هذه الوزارة، حيث عرفت السياسة المائية تحولا كبيرا خلال الأربع سنوات الأخيرة، خاصة بعد إطلاق العديد من المشاريع المائية الكبيرة عبر مواصلة بناء السدود، مشاريع الربط بين الأحواض، تحلية مياه البحر، تجميع مياه الأمطار، تدبير المياه الجوفية، وإعادة استخدام المياه العادمة والأثقاب الاستكشافية والسدود التلية التي تكلمتم عنها بتفصيل.

كما نتابع مجهودات وزارتكم من أجل تزويد العالم القروي بالماء وتوسيع تغطيته بهذه المادة الحيوية لتشمل مناطق جديدة من أجل تحسين ظروف عيش الساكنة.

ونشيد بالمقاربة الشمولية التي تنهجونها للنهوض بالتعليم في العالم القروي من خلال المساهمة في تأهيل المؤسسات التعليمية والنهوض بها في العديد من المناطق القروية وتزويدها بالماء الصالح للشرب بهدف ضمان شروط تدريس ومحاربة الهدر المدرسي والارتقاء بمستوى التلاميذ بالمناطق القروية.

نهيب بكم، السيد الوزير، إلى مضاعفة المجهودات التي تبذلونها لتأمين تزويد جميع المؤسسات التعليمية بالعالم القروي بالماء الصالح للشرب، مساهمة منكم في التخفيف من معاناة العالم القروي الذي مازال يعاني من خصاص بنيوي في العديد من المجالات.

إن ما نود التأكيد عليه هو أن الرهان أن تكون الموارد المائية وما توفره الأنشطة المرتبطة بها وسيلة لتحقيق تنمية مجالية مندمجة بالعالم القروي وبشكل ينسجم مع الرؤية التنموية لجلالة الملك نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات، يمكن لكم تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

بغيت نشكر السادة المستشارون على التدخلات الهامة اللي تفضلو بها.

بغيت إيلا سمحتو ندقق بعض الأمور.

الأمر الأول وهو أننا اشتغلنا فواحد المنطق وهو المنطق ديال النجاعة، المنطق ديال النجاعة جعل أننا سرعنا بوتيرة إنجاز العديد من السدود.

اليوم يمكن لي نقول لكم بأن ربحنا ما بين 6 أشهر إلى 3 سنين في إنجاز العديد من السدود، لأن أهمية ديال الأمر لأن عندنا اليوم اضرار أننا نسرعو فهاذ الإطار.

وبالتالي بالنسبة للسد اللي تكلمت عليه بالنسبة لبني ملال، فالشركة اخذات السد بدات كتشتغل، ولكن ما تقدمات بالقدر الكافي، وبالتالي الغينا الصفقة وعاود طلقنا دابا اليوم وبالتالي راه إن شاء الله باش يمكن لنا نسرعو في هاذ الإطار.

النقطة الثانية كذلك اللي هي مهمة، وهو أنه اليوم كذلك درنا كلام اللي تفضلتو به بأن واحد البرنامج استعجالي، وراه بدينا في 2022 واحنا خدامين في هاذ الإطار مع الجهات وتنحددو أشنو هوما المشاكل اللي هي مطروحة منطقة منطقة، باش نلقاو الحلول المناسبة، ولكن نكونو صرحاء فيما بيننا.

فهاذ الصيف وقع لنا مشكل، المشكل وهو أن الحرارة كانت مرتفعة المدن استهلكت بزاف ديال الماء، وبالتالي كان عندو واحد الوقع على بعض المناطق واللي جعل أنه اليوم القنوات ديال الجر اللي كاينة بحال اللي قال الأخ بالنسبة لتيسا، فما كانتش كافية باش أنه تبلغ الماء الكافي للمنطقة، وبالتالي اليوم اللي نبغي نقول لكم وهو درنا واحد البرنامج خاص باش أن نحلو هاذ الإشكالية بكيفية نهائية اللي غتكلفنا 300

مليون ديال الدرهم، باش من هنا لأبريل المقبل إن شاء الله يتحل هاذ الأمر بكيفية نهائية، وغنضاعفو عدد قنوات الجر باش تكون هي القوة.

نفس الشيء كان بالنسبة لأصيلة وبالنسبة للمناطق ديال العرائش، خصوصا في الجماعات القروية بني عروس، إلى آخره اللي حتى هي تضررت فهاذ الإطار، عندنا واحد البرنامج إن شاء الله باش من هنا ليونيو إن شاء الله يكون هاذ الأمر كامل.

إذن تنشوفو الإشكالية وتنجيو بالحلول وتنطبقوها على أرض الواقع وتنعبؤو الإمكانيات المالية باش يمكن لنا نقومو بها.

النقطة الثالثة، وهو أنه اليوم ملي تنجيو نقولو كذلك ديال التسريع الوتيرة ديال الربط ما بين السدود، بغيت نقول لكم بأننا درنا الربط ما بين سد خروفة وسد واد المخازن باش أننا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة لطنجة.

درنا كذلك اليوم واحد البرنامج مهم اللي تيدخل في إطار التوجيهات الملكية السامية وهو هاذ الطريق السيار ما بين الشمال ديال المغرب من واد لاو إلى اللوكوس باش نوصلو إلى أم الربيع، ومن خلال سبو وأبي رقراق اليوم راه تنوجدو إن شاء الله باش من هنا لآخر السنة يدار هاذ الاتفاقية في إطار الشراكة مع دولة الإمارات المتحدة من بعد معلوم الشراكة الاستراتيجية اللي توقعت ما بين جلالة الملك والرئيس ديال الإمارات المتحدة باش أنه اليوم غنفعلو هاذ العملية اللي هي مهمة واللي غتجعل أن غنبداو ما بين سبو وأبي رقراق باش نوصلو لـ 800 مليون متر مكعب للمنطقة ديال أم الربيع، وبالتالي غنحلو الإشكاليات المطروحة بالنسبة للمنطقة، نعطيو الماء لدكالة ونخليو الماء مثلا ديال "الحنصالي" وديال "بين الويدان" للفلاحة ديال المنطقة... إلى آخره، وهذا غيجعل أن غنضمنو الأمن المائي بالنسبة لهاذ الأقاليم وغنضمنو كذلك الشيء الأساسي وهو الأمن الغذائي، لأن هذا من الأمور اللي خص نأكدو عليها.

بالنسبة لتحلية المياه راه اعطينا الانطلاقة ديال المحطة ديال تحلية المياه ديال "الدريوش" باش أن الشرق كلو ما بين الناظور والدريوش باش الشرق كلو إن شاء الله يلقاو الماء، إذن عندنا إن شاء الله 3 سنين باش توجد من هنا لأواخر سنة 2028، وعندنا كذلك المنطقة ديال طنجة أطلقنا كذلك 150 مليون متر مكعب إن شاء الله اللي تطلقات كذلك هاذ العملية، وغنطلقو كذلك ديال كلميم وطان طان وغنطلقو كذلك بالنسبة للسنة المقبلة ديال سوس اللي هي غتحل الإشكالية كذلك ديال الأمن الغذائي، لأنه غتم حتى للناس اللي هوما المناطق ديال تارودانت غتستافد من هاذ الإمكانيات المائية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان المواليان حول البنية التحتية بالعالم القروي تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية وموضوعه "تأهيل المسالك الطرقية بالعالم القروي".

الكلمة للسيد أبوبكر أعبيد من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبوبكر أعبيد:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة لتأهيل المسالك الطرقية لضمان الولوج السهل للعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

والسؤال الثاني موضوعه "تطوير وتحسين وتأهيل البنية التحتية القروية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة فاطمة تفضلو.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن استراتيجية وزارتكم في مجال تطوير وتحسين وتأهيل البنيات التحتية القروية نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالبنية التحتية بالعالم القروي.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة والسيد المستشار.

أنا بغيت فهاذ الإطار نأكد بأن بالطبع الحكومة تولي عناية خاصة لهاذ المجال.

أولا في إطار - كما تعلمون - البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية

اللي اعطى واحد الأهمية قصوى للطرق القروية، هنالك كذلك البرامج اللي درنا في إطار اتفاقية شراكة مع الجهات اللي كان عندها واحد الحصة مهمة خاصة للطرق القروية.

وهنالك كذلك اليوم تنوجدو، وأنتم عارفين، طبقا للتوجيهات الملكية في خطاب العرش مع السيد وزير الداخلية اللي هو اللي تينسق لهاذ المشاريع وكذلك رؤساء الجماعات والسلطات المحلية اللي هي كذلك تتوجد هاذ المخطط التنموي المندمج اللي غيجعل أنه هاذ الطرق القروية الجديدة، إن شاء الله، اللي غتدخل فهاذ الإطار غتدخل فواحد البرنامج مندمج اللي فيه الجانب الأول ديال الصحة، فيه الجانب ديال التعليم وفيه الجانب ديال خلق فرص الشغل من خلال بناء أنشطة اقتصادية اللي غتعود بالنفع على الساكنة القروية، وخصوصا الشباب منهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد أبوبكر أعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن واقع البنيات التحتية الطرقية في عدد كبير من المناطق القروية لايزال دون التطلعات، فرغم البرامج والمخططات المعلنة منذ سنوات فالمواطن القاطن بالعالم القروي لايزال يعاني من عزلة قاسية خصوصا خلا هطول الأمطار، حيث تتحول تلك المسالك إلى حفر وأوحال تقطع صلة الساكنة بالمراكز وكذلك بالمدارس.

السيد الوزير،

فرغم الوعود التي تلقيناها منكم ومن سلفكم لما يزيد عن 10 سنوات لا تزال الكثير من الجماعات القروية ومن بينها الجماعة القروية "لحضر" بإقليم أسفي، تفتقد لطرق معبدة تربط بين دواويرها وطرق مرقمة كالطريق رقم 2302 التي تآكلت وأصبحت لا تطاق، لا ننكر، السيد الوزير، أن بعض الطرق قد تم إصلاحها وتوسيعها، إلا أن هذه الطرق التي تم ترميمها وإصلاحها لم تحترم فيها معايير الجودة، فمحكوم عليها بالتآكل والانهيار بعد كل موسم مطري، ومع كذلك مع الأوزان الثقيلة.

إننا في المعارضة الاتحادية نؤمن أن البنية الطرقية ليست مجرد حجر وإسفلت، بل هي شريان الحياة الذي يربط المواطن بالدولة ويمنحه الإحساس بالمواطنة المتكافئة، لذلك، نطالب بمراجعة شاملة لبرامج تأهيل الطرق القروية على أساس العدالة المجالية والتقائية السياسات العمومية، وبالطبع مع إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في تحديد الأولويات.

كما ندعو إلى اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على الصيانة المستدامة بدل منطق المشاريع الظرفية، والتي يتعرض الكثير منها إلى الاندثار إن لم أقل الزوال.

السيد الوزير،

إن الخطاب الملكي الأخير، كان واضحا في دعوته إلى جعل العالم القروي في صلب النموذج التنموي الجديد، عبر تهيئة البنيات الأساسية وتوفير مقومات العيش الكريم، ومن هذا المنطلق فإن تأهيل المسالك الطرقية لم يعد اختيار تقنيا أو مشروعا قطاعيا محدود الأثر، بل أصبح التزاما وطنيا يختبر مدى جدية الحكومة في تنزيل التوجيهات الملكية وتكريس مبدأ العدالة المجالية.

وخلاصة القول، السيد الوزير، إننا ننتظر من وزارتكم مقاربة أكثر جرأة وفعالية، تجعل من المسالك الطرقية بالعالم القروي مدخلا حقيقيا لتحقيق التنمية المندمجة وربط المواطن القروي ليس فقط بالطريق بل بالوطن والمستقبل المزدهر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة فاطمة الحساني، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

لن يختلف معك أي أحد على أنه بلادنا راكمت واحد الرصيد كبير من البنية التحتية الطرقية، المينائية، السككية ذات الصلة بالمطارات، المنشئات الفنية، غير أنها للأسف غالبا ما تستثني المناطق القروية والجبلية، مما يخل بمبدأ العدالة المجالية، وكيتنافى وطموحات المغرب الصاعد الذي يريده جلالة الملك، هاذ الوضع يرسخ لمغرب يمشي بسرعتين، اللي نبه لو مرارا جلالة الملك ومؤخرا في الخطابات ديالو

الأخيرة، وكيخالف النموذج التنموي الجديد اللي تبناتو بلادنا واللي باغي يقطع واللي احنا كنطلعو أنه يقطع مع منطق الهامش والمركز، إذن وكيتسبب أيضا في احتقانات اجتماعية وفي شعور ساكنة هاذ المناطق، بأنها مقصية من السياسات العمومية ذات الصلة.

السيد الوزير،

احنا اليوم مطالبين، بتجاوز هاذ المقاربة في التعاطي مع توطين البنيات التحتية، بما يكرس العدالة المجالية، وكيرد الاعتبار لساكنة المغرب العميق وللمناطق الجبلية وكيمكنها بالتالي من مسايرة الدينامية النهضوية والتنموية اللي كتشهدها بلادنا.

السيد الوزير،

اليوم، احنايا فالوقت اللي بلادنا كتحظى ولا منخرطة عفوا في سلسلة من الأوراش الكبرى التي تتضمن إنجاز مشاريع ضخمة للبنيات التحتية بالمراكز والمحاور الاقتصادية والصناعية والتجارية الكبرى، إذن اليوم هنا كنعتبرو بأن هاذ الفرصة مواتية من أجل تبني برنامج أو مخطط استعجالي يكون بمثابة مخطط مارشال، للنهوض بهاذ المناطق القروي والهشة وإدماجها في الدينامية التنموية الشاملة اللي كتعرفها بلادنا.

السيد الوزير،

اليوم غير بعيد عن هاذ المحاور الاقتصادية الكبرى، نجد أقاليم أخرى في المغرب العميق مثل إقليم وزان المعروف بالحمولة ديالو الثقافية والسياحية والتاريخية، لكن ذو طابع قروي وجبلي، لكنه للأسف لم ولا يحظى بالاهتمام والعناية اللازمة في هذا المجال.

لذلك، نلتمس منكم، السيد الوزير، الأخذ بعين الاعتبار وضعيته الطرقية الهشة، عبر معالجة بعض المقاطع الطرقية المفصلية واللي عندها وقع مباشر على الساكنة.

ولعلمكم السيد الوزير، فهي مصنفة، لا نقول بأنها غير مصنفة وهي كالتالي:

- الطريق الرابطة بين الطريق 408 ومركز جماعة سيدي بوصبر على مسافة 11 كلم؛

- الطريق الرابطة بين الطريق 408 وجماعة زروال عبر دواوير الطرفانية والنهير والحمر؛

- الطريق الرابطة بين الطريق رقم 408 وسد الوحدة ومنها إلى جماعة أزغيرة عبر الطريق رقم 4573 إلى جماعة تروال؛

- الطريق رقم 4104 الرابطة بين جماعة تروال إلى دوار الشهبية بجماعة قلعة بوقرة.

وأخيرا وليس آخرا، نلتمس منكم وبإلحاح وبطلب من الساكنة إصلاح الطريق رقم 408 الموجودة بإقليم تاونات التي تربط هذا الإقليم بجماعة سيدي أحمد الشريف بإقليم وزان على مسافة 4 كيلومترات، وكذا أقول للإشارة غير باش نفتح قوس سبق لي أن تحدثت لك على هاذ المفاصل، وأبديت التفهم بالعكس عندك استعداد ديالك للتعاطف معنا وأنا غادي نسلمها لك في آخر ديال هاذ الجلسة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة والسيد المستشار.

أنا إيلا اسمحتو في هاذ الإطار، أولا، جلالة الملك في خطاب افتتاح البرلمان أعطى واحد المفهوم جديد ديال المغرب الصاعد، تيقول بأن المغرب الصاعد ماشي هو المغرب الصاعد اقتصاديا، المغرب الصاعد هو اللي فيه العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية، لهذا علاش تنشتغلو اليوم؟ وعلاش احنا تنعملو جاهدين باش أننا نضمنو الوسائل ديال الارتقاء الاجتماعي والوسائل ديال التنمية المجالية، خصوصا بنسبة للعالم القروي.

وهذا بالطبع ما بين النقط والإشكاليات اللي كانت مطروحة، وهو صحيح أن تدار واحد المجهود ما نكروهش وراه 55 مليار ديال الدرهم في إطار صندوق التنمية القروية راه تدارت واستثمرت لصالح العالم القروي، ولكن الإشكال - وراه أكد عليها جلالة الملك - المشكل هو الأثر على المواطن هذا هو الصعوبة اللي عندنا، والمشكل كذلك نقولوه بكل صراحة أننا عشنا واحد الجفاف حاد يجعل أن هنالك ناس ما بقاوش عندهم الإمكانيات الضرورية ديال استمرار العيش داخل العالم القروي في العديد من المناطق، وانتوما شفتيو الهجرة 2 مليون ديال المغاربة فاتو 10 سنين اللي هوما خرجو من العالم القروي وجاوا للحواضر، هذا كذلك واقع.

وبالتالي اليوم اللي تيخصنا نشتغلو فيه ونركزو عليه، وهو أننا نغيرو هاذ المنطق بغينا الطريق إلى آخره، لا، بغينا شي حاجة تكون مندمجة، أي بغينا الطريق اللي غتدي للسبيطار واللي غتعطينا كذلك مدرسة واللي غتضمن أنه ما نعرف شحال من رؤساء الجماعات تيجيو عندنا تيقولو لنا راه عندنا إشكال أنه عندنا تنديرو النقل المدرسي، ولكن هاذ النقل المدرسي تيدكدك لأن الطرقان مدكدكة، هذا واقع.

إذن، نهضرو على الأمور اللي هي واقعية اللي غتمكنا أن نخلقو.. ونخلقو أنشطة اقتصادية، الفلاحة مزيان، ولكن بحكم هاذ الإشكالية دالماء ضروري كذلك نلقاو كذلك وسائل جديدة ديال الأنشطة

الاقتصادية داخل العالم القروي إيلا بغينا حقيقة نضمنو الاستمرارية ونطورو العالم القروي، ونجعلو أن المواطن داخل العالم القروي تكون عندو آفاق خصوصا بالنسبة للشباب، يكون عندو آفاق مستقبلية ونعطيو تكوين إلى آخره.

وجلالة الملك ركز على واحد الأمر وهو هاذ المراكز الصاعدة القروية نعطيوها واحد الاهتمام أكثر باش نجعلو أن المواطن يلقى فيها كلشي، يلقى فيها الخدمات الإدارية، يلقى فيها ما هو اقتصادي، يلقى فيها التكوين باش أننا نوجدوه في عوض ما يجي مباشرة للمدن الكبرى، وهو ما عندو لا تكوين لا قدرات باش أنه يشتغل وينخرط في المجتمع، هذا هو المنظور اللي تنشتغلو عليه.

ولذلك، اليوم كاين واحد فرصة ذهبية، وهو أن بفضل التوجيهات الملكية في خطاب العرش كاين المشروع الكبير المخطط الكبير ديال التأهيل الترابي اللي تهم كل تراب المملكة، ومعلوم العالم القروي فهو أول مستفيد إن شاء الله من ذلك، خصوصا المناطق الجبلية لأن المناطق الجبلية والعالم القروي هي اللي فيها الغالبية ديال الفقراء، لأنه لولا هذاك الدعم المباشر اللي هو مشروع ملكي سامي اللي جعل أنه اليوم العديد من الفقراء 4 دالمليون ديال الأسر الفقيرة تتستافد من هاذ الدعم كان غيكون عندنا أزمة خانقة في البلاد، ولكن الحمد لله هذا على الأقل هدن، ولكن اللي مهم بنسبة لنا هو نخرجو هاذ الساكنة من الفقر ونخلقو - فرص أكثر من ذلك - نخلقو فرص بالنسبة للشباب.

ولكن أكثر من ذلك تيخصنا نخلقو كذلك واحد التنمية مندمجة اللي غادي تعطي آفاق وتطور في هاذ الإطار، وهاذ الشي ما يمكنش يدار بالفلاحة بوحدها، ما يمكنش يدار بالصناعة بوحدها، ما يمكنش يدار كذلك بالسياحة بوحدها، تيخصنا تكون مشاريع مجتمعة كلها باش أننا نضمنو واحد النقلة نوعية، وخصوصا أن عندنا ميثاق جديد ديال الاستثمار، هاذ الميثاق الجديد ديال الاستثمار أنه اعطى البعد الترابي المكانة ديالو باش نجلبو الاستثمارات في هاذ الأقاليم، إذن تيخصنا نحسنو الجاذبية ديال هاذ الأقاليم النائية ونضمنو الإمكانية ديال الارتقاء وديال التنمية المحلية لأن الأساسي في هاذ الشي كلو وهو أن المواطن يحس بالمواطنة الحقة وتكون عندو كل الحقوق اللي كاينة في الدستور.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "صيانة وعصرنة الطرق بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، السي بن فقيه تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ربما القدر ديالي أنني غنعاود نطرح عليك نفس السؤال ديال الصيانة ديال الطرق والتحديث ديالها؟

فيما يتعلق بهاذ القضية ديال الصيانة والتحديث والعصرنة ديال الطرق ملي تنطرحوها، السيد الوزير، تنطرحوها لأن تنقلبو على المعايير، أشنا هي المعايير اليوم باش نتكلمو على أن واحد الطريق عندنا راه فيها فعلا العناصر ديال العصرنة، ديال أننا نواكب العصر.

واسمح لي غادي نعاود نطيحو هاذيك الطيارة في ذيك الجردة اللي ديما تنطيحوها فيها، اللي هي الطريق ديال تزنيت، أكادير، وغنتساهل معك، السيد الوزير، إيلا كنتكلمو اليوم على الصيانة وعلى العصرنة، واش تتشوف معايا بأنه اليوم 90 كيلومتر تنقطعوها في ساعتين ديال.. تتشوف معي السيد الوزير واحد 18 ولا 20 ديال المدارات، واحد العدد ديال الدواوير، الإحصائيات الأخيرة بسيدي بيبي فيها اليوم 80.000 ديال الساكنة، خميس آيت عميرة فيها 120.000 ساكنة، بلا ما نهضر على هاذيك 10 المراكز الأخرى ديال التجمعات السكنية اللي كاينة في هاذ الطريق اليوم.

اليوم، السيد الوزير، إيلا جينا نتكلمو على العصرنة وعلى التحديث أنا ما تنفهمش اليوم أنه دار عندنا مجموعة ديال الطرق المدارية وغادية بنفس المنطق، ما فهمتش علاش مازال تنديرو فكل كيلومتر تنديرو مدارة و(rond-point) اليوم الناس ملي غادي يديرو الطرق، وهاذ الشي منذ عصور قديمة، ملي تتمشي (périphérique) ديال فرنسا أو(l'A-7) في إسبانيا اللي بغا يخرج تتعطى لو الإمكانية أنه يخرج على اليمين وتيعاود يدوز من تحت القنطرة ويدوز، سواء بغا يمشي على اليمين ولا على الليسر.

ولكن أنا باش نكون غادي في الطريق ونتمشى بالسرعة ديال 80 ولا 90 وفي الأخر نضطر أنني نرجع لـ (point mort) باش نعاود نوقف باش نعاود نستمر في المدارة، وفهاذ المدارة تنلقى المراقبة ديال الطرق اللي هي الردارات (fixe) والردارات المتحركة اللي مديورين فوق البلايك وتحت الشجر وفوق الشجر، هاذ الشي كنت طرحت عليك هاذ السؤال وما جاوبتنيش آخر مرة، راه يعني ملي تنهضرو على الطرق تنهضرو على الجودة ديال هاذ المواطن اللي تيخدم هاذ الطريق هاذي.

أنا تنتساءل اليوم واش أحنا غاديين فعلا بسرعتين في هاذ البلاد؟

لأن ملي غادي نمشي نشوف هاذيك المدارات ديال سيدي معروف، هنا فعلا نحن نسير بسرعة فائقة، ولكن ملي تنجي للطريق ديال تزنيت اللي هنا من 2011 هاذي 15 عام واحنا ما قدرناش اليوم، واش 6 دالمليار زعما غادي تغلب هاذ الدولة هاذي؟ هاذ البلاد هاذي غادي

تغلبها 6 المليار ديال الدرهم باش تدير هاذ الطريق السيار؟

لا أظن، ولا أعتقد ذلك.

تنتكلم كذلك، السيد الوزير، على القضية ديال ما قدرناش نديرو الطرق السيار، نديرو الطريق السريع، اللي يدوز منها المطار ويخرج لتزنيت، ما قدرناش نديرو الطريق السريع، وأجيو معايا لهاذ الطريق اللي فيها 18 قصعة نحيدو هاذ القصاعي، ونديرو (trémie) في سيدي بيبي، ونديرو (trémie) في خميس آيت عميرة، نديرو (trémie) في أولاد حد بالفاع.

لذلك السيد الوزير، راه تنقل لك الهموم ديال المواطن، راه ملي تنهضرو على التنمية المستدامة وتنهضرو على الاقتصاد، راه لا طريق ولا اقتصاد ولا تنمية بدون طرق تتوفر على المواصفات اللي خصها تكون فيها، المعايير ديال الجودة ديال الطريق راه معروفة عالميا.

وبالتالي تنقول وتنأكد، السيد الوزير، أنه راه حان الوقت، وربما راه هاذ السنة راه احنا بغينا في الميزانية ديالكم اللي غادي تجيبو لنا في نهاية هاذ السنة أننا نلقاو لها الوقت نتكلمو عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا.

السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التطرق للسؤال اللي تفضلتو بيه، وخصوصا الترافع ديالكم على هاذ الطريق.

أنا فقط بغيت نوضعكم كذلك في الصورة.

أولا كاين واحد المجهود تيدار في هاذ المجال باش أننا نحددو ما هي الطرق اللي تيخصها نشتغل عليها في إطار الصيانة.

نتكلم على الصيانة أولا، وبالتالي دبا احنا عندنا مشكل أن النسبة ديال الطرق اللي هي مزيانة واللي هي حسنة فهي ما تتجاوزش 63%، احنا الهدف ديالنا وهو كيفاش يمكن لنا نطورو تنعطيو الأولوية ديال الصيانة ديال هاذ الطرق لأنه اليوم اللي مهم وهو نرفعو هاذ النسبة باش نوصلو لـ 80% ديال الطرق اللي عندنا تكون في واحد المستوى اللي يكون جيد.

النقطة الثانية، وراه قالوها الإخوان قبيلة، وهو أنه اليوم كذلك عندنا نقولوها أنه اليوم الإشكال الكبير اللي كان عندنا بالنسبة للطرق القروية، وهو أن هاذ الطرق القروية ما كانش فيها صيانة، حتى واحد ما كان تيدير فيها الصيانة.

وبالتالي اليوم دخلناها في الحكومة في 2024 وفي الميزانية ديال 2025، وإن شاء الله في الميزانية ديال 2026 أننا غنديرو على الأقل 500 كيلومتر في السنة ديال صيانة الطرق القروية.

وأكثر من ذلك، درنا اتفاقيات مع بعض الجهات اللي تنشكروها أنها تفاعلت معنا، باش أن حتى هي تحدد واحد المبلغ إضافي اللي احنا ندخلو معها على أساس أن نديرو كذلك الصيانة القروية.

تتبقى هاذ المقاطع اللي تفضلتي بها، وأنا عارف بأن كاين إشكال حقيقي وعارف كذلك بأن اليوم هنالك واحد الاكتظاظ كبير، وبالتالي تيجعل أن السرعة الواحد ما تيمكنش الواحد يوصل وتياخذ خصوصا بالنسبة للصيف، لأن هذيك المنطقة كاين فيها إقبال كبير، خصوصا بالنسبة لتغازوت، إلى آخره، اللي تيجعل أنه تيكون واحد الصعوبات ديال السير في هاذ المناطق وانتوما عارفين بأنه هاذ المقطع اللي تكلمتيو عليه، هو ما بين أكادير وتيزنيت، وهو اللي غيوصلنا كذلك ما بين تيزنيت حتى للداخلة، لأن الحمد لله الطريق المزدوج تدار من تيزنيت حتى للداخلة، وهذا مفخرة لنا الحمد لله لأنه تيدخل في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية اللي أعطى انطلاقتو جلالة الملك محمد السادس أيده الله في 2015.

أنه اليوم، اللي بغيت نقول لكم وهو أنه اليوم احنا فواحد الظرف خاص، كيخصنا من جهة أننا نعطيو الأولوية للمناطق القروية اللي تكلمنا عليها، تيخصنا من جهة أخرى كذلك أننا نطورو ونجعلو أن بعض الأقاليم اللي عندها اليوم عزلة، نقولو بأنه معزولة، بعض الأقاليم نعطيوها أولوية، بحال دابا اليوم بحال اللي درنا بالنسبة لتاونات اللي درنا طريق مزدوج، بحال درنا مثلا الشاون، درنا طريق مزدوج، بحال اللي تنشتغلو كذلك فهاذ الإطار أنه تنشتغلو على واحد الدراسة باش أننا كذلك المنطقة ديال الرشيدية، الريصاني، حتى هي نديرو لها واحد الطريق سريع.

وبالتالي تيخصنا نختارو أشنو هي الأولويات في هاذ الإطار، واش أننا نركزو على المناطق اللي هي عندنا واحد الصعوبة باش أننا نعطيوها واحد الدفعة قوية باش تنمى أو لا نجعلو أنه باش نحسنو مستوى السير ديال بعض المقاطع في واحد الظرف زمني معين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "الطرق السيارة بالمغرب".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن السلم الاجتماعي بالشركة المغربية للطرق السيارة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة المستشارة.

فبالنسبة لشركة الطرق السيارة كما تعلمون كان هنالك واحد العمل جاد فهاذ المجال، وقع واحد التحول فالحكامة داخل الشركة، هاذ التحول في الحكامة جعل أن البعد التشاركي يكون حاضر بقوة في هاذ المجال، ودارت اتفاقية اللي توقعت عليها في هاذ الإطار مع كذلك النقابات الأكثر تمثيلية باش أنه يكون هنالك سلم اجتماعي ودخلنا العديد من الأمور، باش أننا نحسنو، بل أكثر من ذلك أنه اليوم، وعاد دوزناها في المجلس الإداري الأخير، أنه تم الرفع ديال الأجور ديال كل العاملين في هذه الشركة، اللي ضفنا ماشي 1000 درهم بحال الموظفين، وصلنا إلى 1500 درهم لكل العاملين في هذه الشركة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا لكم.

نشكركم السيد الوزير على الجواب ديالكم ونهئ المستخدمين على هاذ الخبر هذا.

لكن السيد الوزير كيفما تتعرفو بأنه بالفعل كاين واحد التوجه اللي تيحاول أنه، توجه جديد داخل الشركة والإدارة ديالها باش يفتحو، يحلو المشاكل، ولكن رغم ذلك باقين واحد المجموعة ديال التشنجات وباقي ديال الملفات عالقة داخل الشركة.

كاين عدد من مظاهر الهشاشة والتشغيل المستمرة عبر شركات المناولة، فضلا عن ضعف شروط الصحة والسلامة المهنية في العديد من الأوراش والنقط الطرقية.

هاذ المشاكل نفسها هي اللي أدت ونشأت واحد المجموعة ديال النزاعات الاجتماعية واللي كان أبرزها سنة 2020، واخا، ولكن تنذكرو بها لأن النقابة الوطنية لعمال الصيانة والنظافة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل دخلت في اعتصام مفتوح واحتجت على الطرد التعسفي ديال واحد 69 عامل اشتغلوا ما بين 10 و20 سنة، وهو هاذ الملف الذي لا يزال لم يُسَوَ إلى حد الساعة ولم يُطوَ.

وللآن كنمدو أيدينا، السيد الوزير، باش يتحل هاذ الملف ويكون لو طي نهائي من أجل تسوية نهائية.

الاستثمار كذلك، السيد الوزير، في البنيات التحتية مهم ولكن بدون الاستثمار في العنصر البشري كيبقى ناقص لأنه هاذ العنصر البشري هو اللي كيسهر على استمرارية وجودة الخدمات وكرامة العاملين هي شرط أساسي لأداء ناجح ومستدام، عليه ندعوكم السيد الوزير:

أولا، إلى مأسسة الحوار الاجتماعي بشكل مسؤول ومؤسساتي ومنتظم بين إدارة الشركة والنقابة الوطنية لمستخدمي مراكز الاستغلال والنقابة الوطنية لأطر الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والنقابة الوطنية لأعوان التنفيذ والإداريين والنقابة الوطنية لعمال الصيانة والنظافة المنضوية كلها تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل؛

ثانيا، كذلك تسوية وضعية العاملين عبر شركة المناولة وإدماجهم في مناصب قارة تحفظ كرامتهم واستقرارهم الوظيفي؛

ثالثا، إنصاف فئة" الميتريز" ووضع حد للتهميش الذي يعانونه خاصة المقبلين منهم على التقاعد؛

رابعا، توفير ظروف عمل آمنة ضد حوادث الشغل اللي كتهدد حياة المستخدمين، وآخر مثال الحادث ديال يومين هاذي اللي أدى بوفاة أحد أعوان الإغاثة، الله يرحمو؛

خامسا، كنذكركم، السيد الوزير، بأن الوصل النهائي لجمعية الأعمال الاجتماعية لمستخدمي مراكز استغلال المكتب المسير المنتخب من قبل المستخدمين راه باقي ما تسلمش، وبالتالي كندعوكم لتنفيذ الالتزام كما جا في الاتفاقية اللي كانت في الحوار.

السيد الوزير،

معالجة هاذ القضايا ستشكل لا محالة خطوة أخرى من أجل تحقيق جودة الخدمات المقدمة، وستكون رسالة التزام بتحقيق العدالة الاجتماعية داخل مؤسسة عمومية ذات بعد استراتيجي وحيوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

وشكرا السيدة المستشارة على المعطيات اللي تفضلت بها.

ولكن هنا إيلا سمحتو أولا بغيت نهني كل المستخدمين في الشركة على المجهودات الكبيرة اللي تيقومو بها، وبفضل العمل ديالهم الدؤوب والعمل كذلك ديال الشركات اللي كتشتغل معنا في هاذ الإطار، أنه اليوم مثلا المقاطع اللي تفضلتي بها بالنسبة للدار البيضاء وبالنسبة كذلك لتيط مليل- برشيد وبالنسبة لهاذ المحاور اللي تكلمنا عليها أنه تدارت في واحد الوقت قياسي، وأنه كان المفروض تكون حتى هي حتى ليونيو 2026، بهاذ العمل اللي قامو به وهاذ التعبئة جعلت أن إن شاء الله غتكون جاهزة في نوفمبر 2025، أي قبل كأس إفريقيا للأمم اللي غتكون في بلادنا.

وهاذي مفخرة وتيخصنا نهنيو هاذ العاملين اللي قامو بهاذ العمل الكبير باش يمكن لنا نحققو هاذ الهدف ونحلو الإشكاليات المطروحة بالنسبة للناس اللي تياخذو هاذ الطريق، وراه كلنا تنمرو منها والصعوبة اللي تنعيشوها، را ما كاينش غير تيزنيت راه حتى الطريق السيار ما بين الرباط والدار البيضاء، راه الواحد تيدوز ساعتين باش يوصل، هذا واقع كذلك.

نقطة ثانية، وهو أنه يمكن كذلك نقولوها، وهنا اسمحو لي نهضر معكم بكل صراحة راه اللي حققناه جميع راه مهم ما يمكنش نبخسو العمل اللي قاموا به الناس العاملين فهاذ الإطار، ما يمكنش نجي ونقولو بأن احنا باقين في 2020، اسمح ليا احنا في 2025 وقع تحول كبير، وقع عمل مشترك، اللي قدمناه وتقدمنا به وحققنا اللي تكلمتو عليه وهو هاذ العدالة الاجتماعية، وهو الكرامة ديال الناس اللي تيشتغلو في هاذ الإطار، وتنشكركم على التعامل ديالكم فهاذ الإطار باش أننا نزيدو طورنا هاذ المجال.

النقطة الثالثة باب الحوار مفتوح باش يمكن لنا نزيدو نحسنو، ولكن را كاين مكاسب وتيخصنا نهنيو أنفسنا بالمكاسب اللي تحققت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر موضوعه "وضعية الطرق والبنية التحتية القروية والجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السيد المستشار عبد الكريم شهيد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

عبد الكريم شهيد، السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة في قطاع الطرق والبنية التحتية القروية والجبلية، إلا أن العديد من هذه المناطق تعاني هشاشة في بنيتها التحتية وغياب الصيانة الدورية للطرق المنجزة بها، وهو ما يعيق التنمية المحلية.

السيد الوزير،

من بين هذه المنجزات، الطريق الإقليمية رقم 4248 الرابطة بين المكرن وسيدي يحيى الغرب، وكذا الطريق الإقليمية رقم 4201 الرابطة بين ولاد برجال وأحد ولاد جلول بإقليم القنيطرة.

كما نود إثارة موضوع الطريق الرابطة بين سيدي علال البحراوي والقنيطرة والتي من المفترض أن تكون مزدوجة والتي في حاجة إلى الإنارة والتوسعة، كما أن برنامج تأهيلها يشهد تأخرا في الإنجاز بالرغم من أهميتها باعتبارها أحد شرايين الاقتصاد المحلي.

علما، السيد الوزير، أنه سبق وتطرقنا إلى هذه الطرق في مناسبات متعددة معكم وتوجيه عدة أسئلة كتابية بخصوصها، لكن وضعها لا يزال على ما هو عليه إلى حدود الساعة.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، عن برنامج وزارتكم لتأهيل هذه الطرق القروية والجبلية وضمان العدالة المجالية في توزيع مشاريع البنية التحتية بين الأقاليم والجهات فيما تبقى من الولاية التشريعية الحالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا بغيت نرجع لهاذ النقطة الأساسية هو بالنسبة للمناطق الجبلية والصعوبات اللي تنعيشو في هاذ الإطار، باغي نرجع لـ 2 ديال الأمور مهمة.

الأمر الأول بحال اللي قلت وهو أننا دخلنا المنطق ديال الصيانة وتنعطيو الأولوية للمناطق الجبلية بالنسبة لهاذ الطرق القروية باش

نقومو بالصيانة ديالها.

ثانيا، أننا دخلنا واحد الأمر اللي كان في الماضي وعاود رجعناه هوما (les SLM[1])، أي أنه الوحدات ديال التدخل السريع بالنسبة للإشكاليات المطروحة في المجال ديال الطرق، واشرينا معدات جديدة اللي مكناتنا أنه اليوم كل الجهات عندها هاذ الوحدات المتنقلة باش تدخل سريع، خصوصا واعطيناها الإمكانيات اللازمة خصوصا بالنسبة للمناطق الثلجية باش أنها تكون عندها المعدات اللازمة باش أنها تقوم بهاذ التدخلات ونحلو المشاكل اللي هي مطروحة ملي تيكون التساقط ديال الثلوج أو لا إيلا كانت هنالك شي فيضانات باش يكون هنالك تدخل سريع، أو لا شي مشاكل اللي هي مطروحة بالنسبة للتدهور ديال بعض الطرق، باش على الأقل نغطيوها على ما إن شاء الله نديرو الصيانة ديالها أو لا نصونوها.

بالنسبة للجانب اللي تفضلتو به بالنسبة لهاذ المناطق اللي يمكن لي نقول لكم وهو أنه هنالك واحد البرنامج، هاذ البرنامج تنشتغلو عليه باش أننا ناخذو بعين الاعتبار، وتنشكر السيد الرئيس والسيد المستشار، لأن سبق لنا كان مدنا بالمعطيات فهاذ المجال، واحنا اللي يمكن لي نأكد لكم إن شاء الله راه غنسرعو في الوتيرة من أجل إنجازها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

الكلمة لكم السي عبد الكريم شهيد في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

هاذ البرنامج، السيد الوزير من نهار بدات الولاية التشريعية وانتوما تتقولو لنا احنا راه في إطار هذا وهذا وما كاين حتى شي حاجة، احنا قربنا على مشارف نهاية الولاية وما دارت حتى حاجة فهاذ الطرق هاذي.

إن الخطاب الملكي السامي، السيد الوزير، بمناسبة افتتاح البرلمان والذي جاء امتدادا لخطاب العرش الأخير، رسم معالم خارطة الطريق واضحة لعمل الحكومة والبرلمان فيما تبقى من الولاية التشريعية، مرتكزا على قيم الجدية والمسؤولية والالتزام في تنزيل السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، يظل موضوع الطرق القروية والجبلية من القضايا ذات الأولوية، لما له من أثر مباشر على العدالة المجالية والاجتماعية وعلى تحسين شروط العيش الكريم للمواطنين في القرى والمناطق الوعرة.

[1] Services de Logistique et du Matériel.

السيد الوزير،

لا تنمية بدون طرق، ولا عدالة مجالية بدون بنية تحتية متوازنة، فعلا هناك مجهودات مبذولة، لكن التحديات ما تزال قائمة، مع وجود تفاوتات مجالية واضحة، وهو ما تؤكده عدة تقارير رسمية.

ولكن، السيد الوزير، الطريق ليست مجرد بنية تحتية، بل شريان حياة يربط المواطن بفرص التعليم والصحة والشغل، لذلك فإننا ندعو إلى مضاعفة الاستثمارات الموجهة للمناطق القروية والجبلية وتعزيز ميزانيات الصيانة الوقائية وإشراك الجماعات الترابية في تحديد الأولويات حتى تتحول هذه الأرقام إلى أثر ملموس على أرض الواقع تراعي المتطلبات الحقيقية للساكنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

في الواقع 3 دالأمور اللي باغي ندقق.

الأمر الأول وهو أننا اليوم في إطار واحد المحطة خاصة بالنسبة لبلادنا، لأن انطلقت فيه مع إشراك المستشارين وخصوصا تنتكلم على رؤساء الجماعات المحلية مع السلطات المحلية مع الوزارات المعنية، باش أننا نديرو هاذ البرامج اللي غيكون فيها هذاك البعد التنموي المندمج بالنسبة لهاذ المناطق وتحدد الأولويات على أسس اللي تكون موضوعية.

النقطة الثانية وهو أننا ما تنخدموش على سنة، تنخدمو على واحد المحطة، لأنه اليوم يمكن لنا نقولو بأن الهدف ديالنا وهو يكون عندنا واحد البرنامج على المدى المتوسط اللي غيمكن من هاذ النهوض اللي تيخصو يكون الترابي بالنسبة لكل هذه الجماعات المحلية.

النقطة الثالثة، وهو أن هاذ الجانب ديال الصيانة، أنا معكم بأن ضروري أننا نزيدو نرفعو فيه، ويكون هنالك كذلك عمل، ولكن ضروري كذلك في هاذ الإطار أننا نجعلو أنه الكل يتفاعل ويعمل في نفس الاتجاه، خصوصا بالنسبة للجهات اللي هي عندها واحد الخصوصية وعندها واحد المهام كبيرة ديال أنه يكون هنالك واحد التطوير خاص بالنسبة للمجال القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونشكركم السيد الوزير على حسن مساهمتكم معنا.

ونرحب بالسيد وزير الاستثمار معنا.

إذن ننتقل للسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية حول "تشجيع الاستثمار"، واللذان تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وموضوعه "إجراءات النهوض بالاستثمار الخاص".

الكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تتخذها وزارتكم للنهوض بالاستثمار الخاص ببلادنا وتشجيعه؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "استراتيجية الحكومة لتشجيع الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هل من نتائج للاستراتيجية التي وضعتها الحكومة لتشجيع الاستثمار؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية للإجابة على السؤالين المتعلقين بتشجيع الاستثمار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد كريم زيدان الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا تشجيع الاستثمار هي مسؤولية مشتركة، يعني صراحة أهمية كبرى للنهوض بالبلاد ديالنا في قطاعات اقتصادية اجتماعية، وهاذ الشي كلو تيجي في إطار واحد الرؤية ملكية متبصرة اللي تتشوف أن البلاد ديالنا خصها تعرف يعني ذاك العدالة المجالية، ذاك توفير البنية التحتية وفرص الشغل لكافة المواطنين لكافة المواطنين والمواطنات في جميع مناطق المغرب، بدون استثناء وبدون تفضيل.

كما تعلمون فإن الحكومة عملت على النهوض بمنظومة الاستثمار، وضعت واحد الآلية هي الميثاق الجديد للاستثمار، اللي كيوضع الإطار القانوني للدفع بعجلة الاستثمار فبلادنا، نظام الدعم الأساسي، الإستراتيجي، والآن احنا فالدقائق الأخيرة ولا الأيام الأخيرة لانطلاق دعم المقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وبهاذ المناسبة، غادي نقول لكم بأن غادي يكون الانطلاقة ديالها على مستوى من مدينة الرشيدية، وهذا رمز أننا كنلتزمو بذاك العدالة المجالية وكنعطيو واحد الضوء، تسليط الضوء على المناطق اللي ممكن أننا نسميوها أقل جاذبية للاستثمار، واحنا بغينا نوضعو الصبع ديالنا فهاذ المسألة هاذي، وبغينا يعني مستقبلا أننا نرفعو بجاذبية المناطق لتوفير هاذ العدالة المجالية، اللي احنا كلنا مساءلون بإنجاحها، يعني حكومة ومستشارون برلمانيون ونشطاء محليون، كلنا لنا دور ومسؤولية فهاذ المسألة هاذي.

الحكومة كذلك، ارتأت أنها تحسن من جودة الخدمات، وهاذي ماشي اختيار ولا استراتيجية، بل هو التزام وواجب أن الخدمات يكونو في مراكز الجهوية والاستثمار، اللي غتحسن الفعالية ديالهم والخدمات ديالهم، تبسيط المساطر والتقليص يعني من المسائل اللي كتطلب من إجراءات، من أوراق، من يعني من بزاف ديال الحوايج اللي كتطلبها الآن منظومة الاستثمار، بغينا نقلصوها (déjà) وصلنا واحد المعدل كبير ديال تصحيح هاذ المنظومة هاذي وتسهيل تبسيط المساطر، لكن مازال عندنا الفجوة أننا نزيدو بهاذ العجلة إن شاء الله ونسرعو بها.

في نفس الوقت، تنعملو على الرفع من جاذبية المغرب، عبر يعني بنية تحتية اللي كتوضعها الدولة، وهذا هو الاستثمار العمومي الكبير اللي كنشوفو احنا يوميا على أرض الواقع، موانئ كبيرة كتصاوب فالمغرب، بنيات تحتية، طرقات كبيرة كتبنى فالمغرب، مناطق صناعية، يعني مطارات، وهاذ الشي كولشي كيرفع من جاذبية المغرب.

كذلك، أن الطاقة المتجددة تكون بواحد الوفرة كبيرة، لأن المستثمرين العالميين تيبغيو طاقات متجددة اللي باش يهبطو من

بعض الإشكاليات اللي عندهم فالبلدان ديالهم، وبالتالي كاين واحد الالتقائية في السياسات، وكما ذكرها السيد الوزير قبل مني، باش نرفعو بالمستوى ديال الاستثمار، كنقومو بجولات عبر العالم باش نسوقو بالعرض المغربي، وتنسوقو بالعرض المغربي ما كنسوقوش للدار البيضاء أو طنجة أو الرباط، كنسوقو للمغرب بكافته، وتنعطيو كل منطقة الخاصية ديالها وتنعطيو الفرص للمستثمرين، ملي كيجي للمغرب كنوجهوه، هذا اختيار منا احنايا لتفعيل وتنزيل هاذ الرؤية الملكية ديال العدالة المجالية، وما يكونش المغرب بسرعتين، كنحاولو نوجهو المستثمرين إلى أبعد قدر ممكن للمناطق اللي عندها أقل يعني فرصة أو فرص من الاستثمار.

هاذ الشي كله كنديروه، وبطبيعة الحال احنا مطالبين بإعطاء أكثر من مبادرة وحدة، خصنا نزيدو من الجاذبيات، واحنا شفنا الحمد لله البارح، شفتو كلكم التدشين ديال الوحدة ديال تركيب واختبار محركات "ليب" (LEAP[2]) شركة "سافران" الفرنسية، وطلعات للمغرب واحد المستوى جد مشرف.

كاين بضع دول عالمية كتدير هاذ العمل هذا، كتزاول هاذ العمل هذا منهم المغرب، فرنسا، أمريكا، ويعني هاذ الشي كله جا نتيجة واحد العمل دؤوب، واحد المفاوضات عميقة وكبيرة مع هاذ المستثمر اللي عندو.. وضع الثقة ديالو فالمغرب ديال 25 سنة، وعندو 9 ديال الشركات (déjà) فالمغرب، ولكن هاذ الإنتقالة يعني كبيرة بزاف اللي غادي تخلق واحد الجو ديال الثقة ديال مستثمرين آخرين باش يستوطنو فالمغرب.

بعجالة ويعني بشمولية، كاين بزاف ديال الأوراش من أهمها: هو تحسين مناخ الأعمال، وتحسين مناخ الأعمال رهين بذاك الموظف، ذاك المسؤول في المركز الجهوي للاستثمار أو في مؤسسة معنية، أنه يحس وهذا اللي كنقول دابا، الإلتزام مع المستثمر، لأنه واحد الإنسان اللي تياخذ على العاتق ديالو واحد من المخاطر تيغامر بالفلوس ديالو، كيضحي بالوقت ديالو باش يخلق واحد الآلية ديال الاستثمار اللي غتشغل لنا الناس ديالنا، وبالتالي خصنا نحسو به ونعرفو لو أشنو المشاكل ديالو والتخوفات ديالو، ونحاولو نعاونوه مع الأبناك، بطبيعة الحال خصنا نزلو حتى الأبناك معانا بتمويل هاذ المشاريع هاذي، وفنفس الوقت خصنا عاود ثاني نوجدو الأرضية للشغيلة، للطاقة الشابة ديالنا، اللي متعطشين أنهم يخدمو، اللي مكونين أحسن تكوين، واللي الانتظارات ديالهم كبيرة ويعني مشروعة، وبالتالي هاذ السياسات اللي نديرو كاملين، البنية التحتية جذابة بقوانين كتعطي للمغرب، كنقول دائما وهاذي كنقولها بأرض مفضلة للاستثمار.

شكرا.

[2] **L**eading **E**dge **A**viation **P**ropulsion.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد عموري.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الغني بالمضامين، وكنغتنمو هاذ المناسبة كذلك، باش نعبرو ليكم عن التقدير ديالنا الكبير والمجهودات الكبرى والملموسة التي قمتم بها السيد الوزير منذ توليكم مسؤولية هاذ القطاع الإستراتيجي، والتي ساهمت في إعطاء دينامية واضحة لملف الاستثمار ببلادنا.

السيد الوزير،

تلقينا بكامل التفاؤل قرب الانطلاقة الفعلية لميثاق الاستثمار للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، كما نعول عليكم من أجل مضاعفة الجهود لتجاوز بعض المشاكل التي عبرت عنها عينة من المقاولات عبر استطلاع للرأي، قامت به (la CGEM[3])، وهي كالتالي:

1- تيسير الولوج إلى التمويل، حيث ماتزال المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة تواجه صعوبات في الولوج إلى التمويل؛

2- تبسيط المساطر وتيسير العلاقات مع الإدارة، رغم صدور القانون ديال 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر، لا تزال العديد من الإجراءات في الواقع تتسم بالبطء وبالقرارات غير المتوقعة والمتباينة بين جهات المملكة.

ومن الضروري اليوم، تعميم مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة، وتقليص عدد المتدخلين في مسار الحصول على التراخيص والانتقال من نظام الترخيص إلى نظام التصريح وفق دفتر التحملات، خاصة فيما يتعلق بالبناء الذي يعتبر أول مرحلة من مراحل الاستثمار، وخصوصا في المناطق اللي فيها (les plans d'aménagement).

كما نؤكد على ضرورة الاستمرار في تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار في تسهيل المساطر ومواكبة المستثمرين على مستوى الجهات، لما لها دور محوري في تقريب الإدارة من الفاعلين الاقتصاديين وتحفيز دينامية الاستثمار المحلي، ومن هنا كنذكر إحدى التجارب اللي تتعرفوها، السيد الوزير، بأنه في سنة واحدة قدر مركز جهوي للاستثمار يزيد 90% من الاستثمارات و19% من فرص الشغل، وهاذي أرقام تؤكد على أن حين تتلاقى الإرادة ومع الكفاءة يمكن أنها تكون نتائج جيدة؛

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

3- الارتقاء بالرأسمال البشري، لأنه لا يمكن لأي استثمار أن ينجح دون موارد بشرية مؤهلة، ونحن ننتظر الانطلاقة الفعلية لإصلاح منظومة التكوين المهني.

وفي الختام، فالاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤمن أن المغرب يتوفر على كل المقومات والطاقات ليجعل من الاستثمار الخاص محركا أساسيا للتنمية، ومع العمل المشترك والإرادة الراسخة يمكننا جميعا أن نحقق قفزة نوعية تليق بطموحات وطننا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للتجمع الوطني للأحرار.

السي محمد بودس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نحن مقتنعون باهتمام هذه الحكومة في التعاطي الإيجابي والبناء مع ملف الاستثمار ببلادنا من خلال تنزيل استراتيجيات قطاعية طموحة والرفع من منسوب أداء الاستثمار، بعدما قمتم بتعزيز الوزارة بالعديد من الأطر والكفاءات البشرية، التي تسهر على هذا القطاع الإستراتيجي الهام.

اليوم بلادنا أصبحت منصة دولية تنافسية، تجلب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم بالخصوص، الذين يساهمون بشكل كبير في تحفيز هذه المنظومة الاقتصادية، لكن لا بد من مجهود مضاعف لتعزيز هذه الدينامية في بعض المناطق النائية، كما جاء في الخطاب الملكي الأخير.

السيد الوزير المحترم،

هذه الدينامية الإيجابية بصمت على أداء مهم، لكن للأسف لازالت آثارها على المواطنين تواجه العديد من الإكراهات، خصوصا فيما يتعلق بالإنصاف المجالي في توزيع الاستثمارات بما يضمن التوازنات المطلوبة، والتي تفرض عليكم، السيد الوزير، إعادة النظر في الميثاق الجديد للاستثمار لتوجيه المجهود الاستثماري نحو العالم القروي والمناطق الجبلية والواحات، لكي تستفيد جميع المناطق من حقها الطبيعي في فرص التنمية التي يحققها المغرب الصاعد، والتي أكد عليها صاحب الجلالة نصره الله، الجمعة الأخيرة داخل قبة البرلمان، عندما دعا إلى محاربة كل الممارسات التي تضيع الوقت والجهد والإمكانيات، لأنه من غير المقبول التهاون في نجاعة ومردودية الاستثمار، كما أكد حفظه الله أيضا على ضرورة إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة بما يراعي خصوصيتها وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.

فلا يمكن تحقيق التنمية الترابية المنسجمة مع الرؤية الملكية والإرادة الشعبية بدون تكامل وتضامن وعدالة فعلية بين مختلف مناطق وجهات مغربنا الحبيب، لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في تنمية المناطق الجبلية التي تغطي قرابة 30% من التراب الوطني، وإعداد بشأنها سياسة عمومية مندمجة، تراعي خصوصيتها ومؤهلاتها الكثيرة.

وفي هذا الصدد ندعوكم، السيد الوزير، إلى التفاتة حقيقية وسريعة إلى جهة فاس- مكناس، خصوصا مدينة تازة التي تعاني من بطء كبير في إنجاز المشاريع الاستثمارية، ونطالبكم مجددا برد الاعتبار إلى هذه المدينة المجاهدة، والتي تحتاج اليوم إلى دفعة قوية منكم، السيد الوزير، لتستفيد من فرص الاستثمار الخارجي الذي لا يصل إليها.

كما نؤكد على إحداث مناطق للتسريع الصناعي بتازة، تكون قادرة على مواكبة الفرص الاقتصادية الكبيرة التي سيحدثها ميناء الناظور المتوسط القريب من الإقليم، والتي ستكون لها آثارا إيجابية على إحداث..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير لم يتبق لكم أي وقت للرد على التعقيبين.

إذن نمر إلى السؤال الثالث موضوعه "حصيلة التوزيع الجهوي للاستثمارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي المرابط الخمار، تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

عن حصيلة التوزيع الجهوي للاستثمارات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جميع جهات المملكة تحظى بنفس العناية، وهاذي كما قلت قبيلة تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، والحمد لله لما تنبغيو نوجهو الطريق لواحد الجهة خص كلشي يمشي في نفس الاتجاه، باش ما تكونش تعثرات.

والحكومة منسجمة، الحمد لله، بجميع يعني أحزابها لتشجيع الاستثمار، ما كاينش في مشروع استثماري في واحد الجهة اللي واحد الجهة معينة في الحكومة أو مصلحة تتوقف ضدو إيلا كان عندو الصلاحية أنه توافق عليه، الحمد لله متفاهمين فهاذ القضية هاذي.

وهاذ الدينامية تنعرفوها في جميع مناطق المغرب، نهضر بحال التفاوت على حساب الجاذبية ديال كل منطقة، غير باش نعطيكم واحد أرقام تعكس هاذ الجاذبية ديال هاذ المناطق، 9 ديال الدورات ديال اللجنة الوطنية للاستثمار صادقت على 250 مشروع استثماري، القيمة الاجمالية ديالهم 414 مليار ديال الدرهم، وإيلا تفوضنا أن نخلقو 179 (المقصود 179 ألف) منصب شغل في عدة مناطق من المغرب.

وأنا نذكر لكم هاذ جميع المناطق والجهات اللي توزعت عليها هاذ الاستثمارات:

- عندنا 72 مشروعا بجهة الدار البيضاء- سطات؛
- 53 مشروعا بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة؛
- 30 مشروعا بجهة الرباط- سلا- القنيطرة؛
- 21 مشروعا بجهة مراكش- أسفي؛
- 16 بجهة سوس- ماسة؛
- 10 بجهة فاس- مكناس؛
- 9 بجهة الشرق؛
- 7 بجهة العيون- الساقية الحمراء؛
- 6 بجهة بني ملال- خنيفرة؛
- 5 بجهة الداخلة- واد الذهب؛
- و4 بكل من جهتي كلميم- واد نون ودرعة- تافيلالت؛
- بالإضافة إلى 13 مشروع متعدد الجهات، أي اللي تيقاسم بين 2 ديال المناطق ولا جوج ديال جهات المغرب.

ناهيك على هاذ الالتزام ديالنا لدعم المقاولات الصغيرة جدا الصغيرة والمتوسطة، كما قلت قبيلة الانطلاقة غادي تكون عند الرشيدية، ولكن في كل إقليم من أقاليم المملكة غيكون فيه حملات بالتعريف بالإقليم، بمقومات الإقليم، الجاذبية ديال الإقليم.

وأنا كوزير ديال القطاع ملتزم أنني على الأقل في كل جهة غنزور إقليم، وإيلا كان مساعدني الظرف من 2 إلى 3 أقاليم، ولكن على الأقل كل إقليم كل جهة غادي نوصلو تمايا.

والهدف ديالنا هو نوصلو هاذ الجاذبية دالأقاليم ما تيعرفوهمش المغاربة، ناهيك على الأجانب غنوصلهم باش المستثمرين، سواء المحليين أو الدوليين، يعرفو بهاذ المؤهلة ديال المناطق ويجيو يستثمرو فيهم إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة والسيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ان أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة موضوعا بالغ الأهمية، يعني تيتعلق الأمر بحصيلة التوزيع الجهوي للاستثمارات وتأثيرها على تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، وكذلك تكريس الانصاف بين مختلف ربوع المملكة، كما جدد التأكيد على ذلك جلالة الملك نصره الله خلال خطابه الأخير يوم الجمعة المنصرم.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن الاستثمار العمومي والخاص يعتبر رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتحسين كذلك الدخل وتعزيز التماسك الاجتماعي، لكن رغم كل الجهود الحكومية المبذولة وتبسيط المساطر عبر المراكز الجهوية للاستثمار وإطلاق كذلك صندوق محمد السادس للاستثمار وتفعيل منظومة اللا تمركز الإداري، إلا أن الخريطة الاستثمارية ببلادنا ما تزال تعاني من اختلافات واضحة.

إذ تظهر المعطيات أن ثلاث جهات فقط تستحوذ على أكثر من 60% من مجموع الاستثمارات الخاصة والعمومية، في حين تعاني جهات أخرى من ضعف واضح في جاذبية الاستثمار، بل داخل الجهات تعاني بعض الأقاليم إقصاء شبه كلي من نصيبه في الاستثمارات، منها مثلا إقليم تاونات رغم مؤهلاته البشرية والطبيعية ورغم الدعم كذلك الفعال للسيد العامل المحترم، نلاحظ أنه هناك لازال الكثير في هذا الميدان.

إن هذا التفاوت لا يعكس مبادئ العدالة المجالية والانصاف الترابي المنصوص عليهما في دستور المملكة، كما أنه يعني فقط في حجم

استثمارات، بل أيضا في نوعيتها وفي أثرها على التشغيل وعلى العدالة المجالية.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن جهود الحكومة، ونثمن جهود وزارتكم في إطلاق اللجنة الوطنية للاستثمارات وتبسيط كذلك المساطر وتعزيز الرقمنة، لكن هذا لا يعني استمرار عدد من الإشكالات العملية من قبيل:

1- ضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية لتنزيل المشاريع الاستثمارية في الجهات؛

2- محدودية دور المراكز الجهوي للاستثمار في جذب وتحفيز المستمرين للمناطق، يعني المهمشة، مثل إقليم تاونات كما قلت سابقا؛

3- غياب رؤية ترابية واضحة تبرز ميزة كل جهة حسب مواردها وفرصها الاقتصادية؛

4- استمرار المساطر الإدارية المعقدة رغم الحديث عن التبسيط والرقمنة؛

5- ضعف الولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجهات؛

6- وأخيرا، عدم ربط الاستثمار والتشغيل المحلي ومحاربة الهجرة نحو المدن الكبرى.

هذه الإشكالات السيد الوزير المحترم، نرى أن انكباب الحكومة على حلها في أقرب الآجال وهو المدخل لتحقيق الاستثمار المنصف والعادل والناجع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

يعني ما كاينش شي جوج اختلفو أن هاذ التفاوتات فهاذ الاستثمارات والرفع من المستوى ديال الجهات، يعني هذا واقع عارفينو ولكن ما يمكناش نتقبلوه، خصنا نديرو شي حاجة اللي هو يمكن ليه يكون والنتيجة يمكن لها تكون غير بتضافر الجهود.

صراحة المركزي بوحديه ما يمكنش يحل المشاكل فجميع مناطق المغرب، يعني المسؤولين المحليين لهم دور كبير باش يرفعو من المستوى الجاذبي ديال المنطقة، باش المستثمر ملي يجي يلقى البنية التحتية موجودة، يلقى واحد فنادق موجودة، يلقى واحد المدارس اللي يقدرو يديو الدراري ديالهم، يعني البنية التحتية باش تكون مدينة (une ville vivable)، مدينة يعني و لا منطقة تكون تتعطي المؤهلات اللازمة الضرورية للعيش، فإنها مسؤولية ديال المحليين، ديال النواب، سواء بالغرفتين، بمسؤولين من المجتمع المدني والشركاء ديالنا، واحنا من طبيعة الحال عندنا مسؤولية أكبر وسويا نديرو الخدمة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "انعكاس الاستثمارات على خلق مناصب الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد المستشار المحترم السي محمد زيدوح، تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي وزميلاتي أعضاء المجلس،

السؤال ديالنا، السيد الوزير، تنطرحو عليك، ما هو تأثير الاستثمار في خلق مناصب الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

الهدف الرئيسي أول حاجة هو التشغيل، ما تندويش يعني فرص الاستثمار اللي خالق يعني ثورة فقط، بل لدعم التنمية والرفع من مستوى التشغيل في بلادنا، خصوصا عند فئة الشباب اللي عندها واحد الامكانيات، وواحد القدرات، وواحد الرغبة أنها تشارك.

غير كما قلت قبيلة، غير الميثاق ديال الاستثمار خلا لنا أن 250 مشروع، مشاريع كبار 414 مليار، 179 (المقصود 179 ألف) منصب شغل، اللي ذكرتم قبيلة، ولكن هاذ الشي كلو هو الأثر يعني(le directe) ، المباشر على التشغيل.

كاين مناصب أخرى ما تنحدوهاش أحنايا في أرقام باش ما

نعطيوش واحد الأرقام خاطئة، لكن أي منصب شغل فالقانون ولا في الإيديولوجيات يخلق لنا على الأقل 3 حتى 5 ديال مناصب شغل إضافية هو(les indirectes) اللي تيدرو على المشاريع اليوم.

وبالتالي فإن الحصيلة إذا جينا نحسبوها كاملة إجمالية، فإنها حصيلة جد إيجابية على الرفع من المستوى المعيشي، ولكن حتى على مناصب الشغل اللي كاينين في مناطق المغرب.

الارتفاع الكبير اللي غيكون، إن شاء الله، هو ديال دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أحنا تنقولو أي مليار ديال الدرهم أو لا أي 100 مليون الدرهم أو لا أي مليون ديال الدرهم في شركة كبيرة تتخلق لنا واحد عدد معين ديال مناصب الشغل، نفس الاستثمار إيلا قسمناه على المشاريع ديال المقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تيخلق لنا 6 ديال الأضعاف ديال اليد العاملة.

وبالتالي هاذ الدعم ديال المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة هو اللي غادي يخلق لنا واحد التطور كبير من ناحية فرص الشغل، وبالخصوص في المناطق اللي تيحتاجها.

وبالتالي تنقول هاذ العمل اللي تيدار واللي دار ممكن أن المواطن ما تيبانلوش النتائج ديالو الملموسة، تيشوف الأرقام، ولكن ما تيشوفهاش على أرض الواقع، ولكن قلتو قبيلة بأن الشغل تيتوفر بواحد التسارع غادي مع الاستثمارات اللي غادية، كاين استثمارات كبيرة جاية للمغرب، وبالتالي ما كاين شي استثمار تندعموه احنايا إيلا ما كانش تيخلق لنا فرص الشغل، على الأقل خص يخلق لنا، أي مشروع خص على الأقل يخلق لنا 50 منصب شغل، إيلا ما خلقش لنا 50 منصب شغل ما نقدرش ندعموه، وكل ما زاد في مناصب الشغل كل ما تيكون الدعم أكثر.

وبالتالي احنايا الميثاق الجديد للاستثمار تيدعم الشركات لخلق أكبر مناصب شغل، وهذا هو النتيجة ديال هاذ العمل.

وإن شاء الله، تنشوفو أن نهار الأحد ملي كنت في شركة (Gotion) ديال البطاريات في القنيطرة، وكنت زرتهم في الصين وشفت شباب ديالنا اللي مشاو من هنا من المغرب واحد 50 شاب وشابة اللي تكونو تمايا، هوما راجعين دابا للمغرب، وتلاقيت معاهم نهار الحد فالشونتي ديالهم تمايا، وبالتالي كاين واحد الدينامية كبيرة، ممكن أننا ولا خصنا أننا نفتخرو بها، باش نزيدو للقدام إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي محمد زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، كنشكرك على الإجابة والتوضيحات اللي اعطيتي السيد الوزير، ولو بأنه التفاعل خصو يكون إعلاميا والتواصل مع المغاربة باش يعرفو حقيقة الأمور، ولكن ما ندخلش فالأرقام ديال عدد العاطلين اللي عندنا واللي كنعرفوها لا على صعيد الناس اللي عندهم مستوى عالي، أولا فالمدار الحضري ولا المدار القروي ولا على صعيد النساء، هناك أرقام حقيقة اللي هي لابد كتوقفنا باش نشوفو بأنه نحلو المشكل ديال الشغل بواحد الطريقة متكاملة وليس بطريقة جزئية.

ولهذا السيد الوزير اسمح لي، مشكل الشغل مايمكناش نشوفوه جزئي، خصنا نشوفوه بطريقة متكاملة.

أولا، ملي كنشوفو واحد العدد ديال الجهات خلقنا فيها مناطق صناعية، وهذا جد مهم، ولكن عندنا واحد 7 ديال الجهات ولا 6 ديال الجهات هو اللي المحيط ديالو اللي حقيقة قابل للجاذبية، كاين شي جهات درنا فيهم الاستثمار فيما يخص الصناعة، ولكن الجاذبية ماكاينش، لأن المحيط اللي فيه غير قابل للعيش، حقيقة هو هذا، لا الطرق، ولا الصحة، ولا التعليم، ولا مرافق، ولا فين تدي وليداتك ولا.. كاين واحد الأمور.

إذن، شكون هذا اللي غادي يستثمر فواحد المناطق اللي هي غادي يعيش فيها هكذا؟ إذن كاين واحد المشكل ديال، ديال عدم التوازن المجالي فالمغرب، هذا ما غاديش يشجع الاستثمار وبالتالي ما غيرفعش العدد ديال فرص الشغل؛

ثانيا، السيد الوزير، كاين القطاع غير المهيكل، هذا القطاع غير المهيكل راه كيضر فالعمق فالشركات اللي حقيقة منظمة، ولأن اللي موجودة ولا زالت موجودة وتشتغل اليوم، بأنها تمس حتى فالمؤسسات ديال الشركات اللي هوما حقيقة قائمة الذات واللي كتأدي الواجبات ديالها، لا للشغيلة ولا الضرائب إلى غير ذلك، إذن هاذي خص للحكومة تكون عندها رؤية ولا نتواجه، هاذ النوع ديال الطريقة ديال العمل اللي هو غير منظم.

وثانيا، لا بد كذلك تفرض على لأن الشركات اللي كتكون منظمة، راه كتكون مشغلة وكتخلص على الموظفين ديالها أولا المأجورين ديالها الواجبات ديالهم كاملة.

كما أن السيد الوزير، الشركات ملي كيتخلقو، راه حقيقة استثمار راه ماشي ساهل فالبلاد، باش نكونو واضحين، صاحب الجلالة دار واحد العدد الإجراءات واعطى واحد العدد ديال التعلميات، ولكن اليوم باش تخلق شركة وتكون قائمة الذات وكتشغل راه خصك تنوض الصباح بكري وتقول شوف شوف واش يمكن لي نخلق هاذ الشركة؟ راه

كاين واحد المساطر معقدة إداريا.

أنا ملي كنشوف الأوراق، الميثاق ديال الاستثمار كتقول لي كاين كنشوف هاذ الشي كاين فالأوراق، ولكن فأرض الواقع راه ما كاينش، ما كاينش، كاين واحد النوع ديال العمل اللي هو حقيقة كيعطل الاستثمار فالبلاد.

ولذلك، السيد الوزير، هاذ الأمر خصنا نشوفوه فالعمق ديالو.

كما أن السيد الوزير، خص تكون ملاءمة ما بين الشغل وما بين المتطلبات، راه ما يمكنش نجي، ما يمكنش السيد الوزير غادي نديرو الشغل وما تكونش ملاءمة ديال الشغل، لأنه خص الشركات نعرفو أشنو هوما الواجبات ديالهم، وأشنو هو الاختصاصات ديالهم إلى غيرذلك، خص هاذ الملاءمة.

فالأخير، خصنا كنتمناو تكونو قريتو التقرير اللي دار المجلس اللي حطو فالسياسات العمومية، راه كان فيه بعض المسائل اللي هي جد مهمة، أتمنى للحكومة تاخذو بعين الاعتبار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، لم يتبق لكم الوقت للرد على التعقيب.

إذن نمر.. ما بقاش عندك الوقت السيد الوزير.

نمر للسؤال الخامس، موضوعه "الاستثمار في المناطق المهمشة".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم السؤال.

لحسن نازهي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن الاستثمارات في المناطق المهمشة، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

إيلا قلت لك كتضر لي القلب ديالي.

أولا، شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

المسألة كتضرني أنا فقلبي صراحة وأي مواطن مغربي غيور على بلادو، كتكون هاذ المسألة كتهمو، لأن ما يمكنش ينجح المغرب بمدينة واحدة، ولا منطقة واحدة أولا جوج أولا ثلاثة، احنا 12 جهة وبالتالي خصنا كلنا نكونو ناجحين، والمواطن في أي جهة يلقى الفرص ديال الاستثمار، فرص الشغل، فرص ديال العيش الكريم، حتى إيلا كان شوية ديال الفرق ماشي مشكل كل واحد يتقبلها أن واحد المدينة على الشاطئ على البحر أو لا قريبة الميناء ماشي بحال المدينة اللي بعيدة شوية، ولكن على الأقل ما يكونش صفر ولا واحد، ما يكونش ديجيتال، خص الإنسان يكون شوية هاذ القضية هذي صراحة هذي أولوية، أولوية ديال الحكومة، أولوية قبل ما تكون ديال الحكومة ديال سيدنا وتنظن أن الخطابات الملكية كلها تتوجه في هاذ النطاق هذا، المناطق المهمشة نقدرو نسميوها عندها بزاف السميات ولكن المناطق اللي خصها نعطيوها عناية خاصة والحكومة منكبة لتنفيذ هاذ الخطابات ديال صاحب الجلالة الله ينصرو.

احنا تنقولو الاستثمار العمومي عندو واحد الأهمية كبيرة هو اللي تيخلق الأرضية للرفع من المستوى المعيشي ولا ديال البنية التحتية في المناطق، كما قلنا إيلا ما كانتش طريق ما يمكنش أن نستثمرو تمايا، ما يمكن لناش ننتظرو أن واحد المستثمر غيجي لواحد المنطقة اللي ما فيهاش المدرسة وما فيهاش المرافق الضرورية أو لا أبسط الأمور اللي تيحتاجها الإنسان باش يلقى الراحة ديالو يقدر يستثمر تمايا.

هاذ المسألة هذي زعما كنقولها أن دائما هي مسؤولية متكاملة، احنا تنقومو على واحد التعريف بالمناطق، تشجيع المستثمر أنه يمشي لواحد المنطقة معينة حسب الأولويات ولا جاذبية كل منطقة، ما يمكنش لنا نقولو أن خص لا بد يكون استثمار صناعي في كل أي منطقة خص يكونو فيها الصناعة، لأن كاين شي مناطق في المغرب تنقولها ونعاودها، ما بغيتش كاع يكون فيهم ماشي ما بغيتش يكون فيهم، من الأفضل يكون فيهم شي حوايج اللي عندها مدينة جميلة في الجبل وعندها واحد الجاذبية طبيعية مناخ زوين وهذي، وما يمكنش نحط فيها معمل تيصوب ليا شي حوايج اللي يقدرو يخسرو ذاك الجمالية ديال ذيك المنطقة، وممكن أن ذاك المنطقة نوجدوها وتنأهلوها وتولي أحسن من منطقة صناعية بحكم أن عندها واحد الجاذبية وعندها واحد المناخ زوين ولا واحد الطبيعة زوينة.

واحنا كلنا بحاجة إلى مناطق ديال الاستجمام، وحتى السائح الأجنبي تيقلب على هاذ البلايص هذي، وبالتالي تنشوفو الجاذبيات كل منطقة وما كاينش شي بلاصة اللي ما عندهاش جاذبية، درعة - تافيلالت أنها من المناطق الفلاحية، بزاف ديال الناس ما تيعرفوش أن تماك كاين فلاحة متميزة وبأنها مناطق واحات جميلة جدا ويمكن لنا نأهلها ونوظفوها

باش يكون عندها استثمارات سياحية اللي تخلق..

كذلك المناجم، أن نوظفوها وما يكونش مناجم أن استخراج المنتجات من منجم فقط والتوظيف ديالو ولا التثمين ديال المنتوجات يكون في بلاصات آخرين، خصهم يكون تثمين ديال المنتجات محليا للرفع من مستوى ديال الجهات اللي تنهضرو عليهم مهمشة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسي لحسن نازهي في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نتناول موضوع بالغ الأهمية يتعلق بتفاوت الاستثمارات بين الجهات، وما تعانيه المناطق المهمشة من تهميش اقتصادي وهيكلي مزمن رغم الخطابات الرسمية للحكومة المتكررة حول العدالة المجالية والنمو المتوازن.

فرغم الشعارات، السيد الوزير، الكثيرة عن النهوض بالعالم القروي والمناطق النائية، فإن الواقع الميداني يؤكد استمرار الفجوة التنموية العميقة بين الجهات، فهناك مناطق بأكملها مازالت تعيش في عزلة اقتصادية واجتماعية خانقة وبنية تحتية متواضعة وضعف جاذبية الاستثمار، وكأنها خارج حسابات النموذج التنموي الذي يفترض أن يحقق العدالة والإنصاف.

وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، السيد الوزير، بلغ معدل البطالة في بلادنا، راكم عارفنو 2024 حوالي 13.3%، ارتفع في الوسط القروي من 6.3 إلى 6.8، فيما بلغت بطالة الشباب ما بين 15 و24 حوالي 36.7%، وهي أرقام مقلقة تعبر عن أزمة فرص حقيقية في المناطق النائية، أما الفقر والهشاشة السيد الوزير فرغم تراجعهم النسبي فإن 72% من الفقراء ما زالوا يعيشون في الوسط القروي، 82% من السكان مهددون بالفقر متعدد الأبعاد في غياب سياسات تنموية فعالة تعيد الاعتبار لهذه الفئات.

أما على مستوى توزيع الاستثمارات فثلاثة جهات - أكرر- فقط تستحوذ حوالي على 58.6% من مجموع الاستثمارات الوطنية، بينما تبقى باقي الجهات في الهامش، وهو ما يعمق التفاوت ويقوض مبدأ الإنصاف المجالي المنصوص عليه دستوريا.

السيد الوزير،

هل يعقل أن تبقى جهات كاملة على هامش التنمية، بينما تتركز الاستثمارات العمومية والخاصة في محور معين.

إن هذا التوجه يفرغ مفهوم العدالة المجالية من محتواه ويجعل شعار الدولة الاجتماعية مجرد خطابات بدون أثر فعلى على الواقع، لذلك نطالب السيد الوزير بـ:

- إقرار تحفيزات ضريبية ومالية خاصة للمستثمرين الذين يوجهون مشاريعهم نحو المناطق المهمشة؛

- ربط الدعم العمومي للمقاولات بشروط مجالية واضحة تضمن تنمية المناطق الضعيفة التجهيز؛

- تسريع تنفيذ توصيات النموذج التنموي المتعلق بالإنصاف الترابي والتوازن الجهوي؛

- إشراك الجماعات الترابية والفاعلين المحليين في رسم سياسات الاستثمار عبر آليات تشاركية حقيقة وشفافة؛

- تبسيط المساطر الإدارية وإنشاء منصات جهوية لدعم ومواكبة الاستثمار المحلي وتشجيع المبادرات.

إن استثمار هذا الاختلال يهدد التماسك الوطني، السيد الرئيس، ويغذي الإحباط الاجتماعي ويكرس الفوارق الطبقية والمجالية، ولا يمكن الحديث عن مغرب متوازن وعادل دون رفع الحيف التاريخي عن المناطق المهمشة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير لم يتبق لكم الوقت للرد على التعقيب.

إذن نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيدة الوزيرة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "حصيلة استفادة الشباب من برامج دعم السكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي كمال، تفضلوا.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أود في البداية أن أشيد بدوري بمضامين الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية، وما تضمنه هذا الخطاب الملكي من توجيهات مستنيرة للحكومة وللبرلمان ولباقي الفاعلين، والرامية إلى إرساء

دينامية جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية كالتوجهات الاستراتيجية للمغرب الصاعد.

وبما أن فئة الشباب المغربي تمثل الشريحة المجتمعية العريضة، وتعتبر ركيزة أساسية في بناء الوطن، فإن إدماج تطلعاتهم في كل مشروع أو برنامج يعد ضرورة لضمان نجاعة السياسيات العمومية واستدامتها، ومن هذا المنطلق، فإن برامج دعم السكن الموجهة للشباب أولوية لنا جميعا، وينبغي أن تقوم على مقاربة سوسيولوجية دقيقة تلائم حاجياتهم وقدراتهم المادية وخصوصيتهم العمرية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، حول حصيلة استفادة الشباب من برامج دعم السكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد مستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، ونتفهم أنكم ستجيبون جالسة من مقعدكم.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم الشاب،

تنشكرك على طرحك لهاذ السؤال المهم، وحقيقة السياسات العمومية عندها تأثير على المجتمع ككل، ولكن يمكن حان الوقت باش نبداو كذلك نقولو آش اللي تيدار للشباب ديال بلادنا.

الجميع تيعرف بأن السكن هو حق مضمون بالدستور، ولجميع المواطنات والمواطنين، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية تم إطلاق برنامج الدعم المباشر للسكن للفترة 2024-2029 عبر سياسة جديدة مبنية على الدعم المباشر للمستفيد، وذلك الهدف منها هو تعزيز القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين الراغبين في اقتناء السكن، والهدف ديال هاذ البرنامج كان إرساء عدالة مجالية واجتماعية، تحفيز الاستثمار في القطاع السكني، والتركيز على المدن الصغرى والمتوسطة اللي ما استفداتش من المشاريع اللي كانت سابقا، وهاذ الشي هو اللي غيجعلنا نخلقو دينامية اقتصادية محلية، خلق فرص الشغل جديدة في قطاع البناء والعقار وباش ندبرو، واليوم السؤال ديال الحكامة مهم باش ندبرو هاذ البرنامج وضعنا واحد المنصة اللي تتضمن لنا الشفافية التامة، ضبط الآجال وتحسين أداء البرنامج.

دابا ندخل معكم في النتائج ديال هاذ البرنامج، وتنبشركم بالخير بأن هاذ البرنامج احنا تنعتبروه برنامج ناجح اللي تسجلو حاليا في المنصة 166.680 مواطن، اللي عندهم رغبة بالاقتناء في السكن، حوالي هاذ 166.000، 105.000 عندهم قل من 40 سنة أي 63% من الناس اللي تسجلو عندهم أقل من 40 سنة، و36.576 مستفيد عندو أقل من 40 سنة من أصل 68.000 فوق من 68.000 مستفيد، إذن، راه النص ديال المستفيدين هما شباب أقل من 40 سنة، 44.5% نسبة الشباب النساء المستفيدات، 63% من الشباب استفادوا من دعم 70.000 درهم، و37% من الشباب استفادوا من الدعم ديال 100.000 درهم.

وإيلا جينا ناخذو المبلغ الكامل الإجمالي ديال هاذ الاستثمارات اللي دارو الشباب تنوصلو لـ 15.21 مليار درهما اللي ساهمت به الدولة في واحد النسبة ديال 19% أي 2.96 مليار درهم.

باش نزيدو نبسطو العملية وباش نشجعو الشباب يجيو درنا اتفاقية مع الموثقين، مع المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة والمحافظة العقارية.

كذلك الموثقين مكنونا باش أي مواطن اللي بغى يقتني السكن أقل من 300.000 درهم، الأتعاب ما تيتجاوزوش 2500 درهم.

كذلك، كاين البرنامج اللي درنا مع السيد وزير الشباب في إطار (le pass jeunes) واللي انطلق في فبراير 2025، 52 شاب اللي انخرطوا لحد الساعة في هاذ البرنامج وهاذ البرنامج الخصوصية ديالو هوما شباب اللي أقل من 30 سنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيدة الوزيرة،

تنشكرك على الجواب ديالكم، وفعلا الحق في السكن هو حق دستوري، وتكلمتو على "جواز الشباب" هو حقق 5% كتخفيض، ولكن بالنسبة لنا كيبقى هاذ (le pourcentage) ضعيف، علاش؟ لأنه ملي تنتكلمو على الشباب تنتكلمو على واحد الشاب اللي قرا، بدا الخدمة ديالو بغا يكون أسرة، كيجي تيسوي على المتر مربع، نموذج الدار البيضاء اللي هي طالعة بزاف، غادي يمشي يتوجه للبنكة بغى يشري عقار بغى يشري دار باش يكون الأسرة ديالو، كتجي البنكة تدير له واحد (le taux d'intérêt)، فائدة بنكية جد عالية.

بالنسبة ليا أنا السيدة الوزيرة، فعلا خصك مصاريف ديال التحفيظ، مصاريف التسجيل، التوثيق، هذو مسائل كلها اللي خصنا

ناخذوها بعين الاعتبار باش نعاونو هاذ الشاب، لأنه اليوم ملي تنتكلمو على مثلا غير الكراء، الكراء في الدار البيضاء الثمن طالع بزاف، أشنو هو الدور ديال الوزارة ديالكم واشنو يمكن لها تدير؟ كاين العمران، يمكن لها تدير واحد (les logements) اللي خاصين بالكراء وتحدد لهم الثمن.

ملي تنتكلمو على تعبئة العقار العمومي، راه كاين العقار العمومي نقدرو نشجعو فيه الاستثمار ونديرو شي تحفيزات، ولكن السيدة الوزيرة خصنا نهتمو بهاذ الفئة وأنا عارفكم تهتمو بها والسؤال وكيفاش تفاعلتو معه؟ ولكن خصنا نديرو مجهود أكبر.

وكنشكرك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، لم يبق لكم الوقت للرد على التعقيب.

نمر إلى السؤال الآني الثاني، موضوعه "التدابير المتخذة من الوزارة في مجال التجزئات العقارية والمجموعات السكنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد المستشار السيد لحسن الحسناوي.

تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة حول التجزئات العقارية والمجموعات السكنية نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم هذا السؤال.

كيف تتعرفو، القانون 25.90 عندو فوق من 30 سنة اليوم، وكنت واعدتكم داخل هاذ القبة بأن إن شاء الله غادي يكون التعديل والحمد لله قامت الوزارة..

السيد رئيس الجلسة:

اسمحي لنا السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين تفضلوا داخل القاعة.

تفضلوا السيدة المستشارة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الحكومة صادقت على هاذ التعديلات في تاريخ 2 أكتوبر 2025، واللي غادي يجي للبرلمان باش يتناقش معكم، هذا كان نص قانوني فيه واحد المجموعة ديال الإشكاليات.

أول إشكالية كانت المسألة ديال الأجل ديال الترخيص، تتعرفو بأن الرخصة عندها 3 سنوات، ولكن واحد المجموعة نتاع التجزئات اللي كانت تتحتاج الوقت وتتنتهي ذيك 3 سنوات وتتولي (la TNB[4]) تيخلصوها المقاولين وخصهم يعاودو يبداو الإجراءات من الأول، فلذلك هاذ النص، النص القانوني تيتجاوب.

كذلك، تتعرفو بأن الجماعات وتنعرف بأن واحد المجموعة فيكم رؤساء الجماعات، الجماعات كانت تضيع فالطرق وف (l'assainissement) وتضيع فواحد المجموعة ديال المرافق والمرافق العمومية اللي ما كانتش تتسترجعها الجماعة.

اليوم، بهاذ النص القانوني تنمكنو باش تلقائيا من بعد (la réception provisoire) تيدوز للجماعة بطريقة مباشرة ومجانية.

المسألة الثالثة اللي اشتغلنا عليها هما المرافق العمومية، وتتعرفو وكان النقاش عدة مرات فالبرلمان بطريقة عامة، المواطنين وكرامة المواطنين مرتبطة بالمرافق العمومية، لأن لا يعقل نجيو نسكنو الناس وما نعطيوهمش الخدمات اللي هما في حاجة ليهم، وهاذ المرافق العمومية كانت تدوز واحد الوقيتة وتيجيبو التنازل وتتولي التجزئة بدون مرفق عمومي، هاذ القانون تيجيو تيأكد الطابع العمومي ديال هاذ المرافق، وغادي يوضع واحد المسطرة في قرار تنظيمي، واحد المسطرة باش نضمنو للمواطنات والمواطنين والسكان ديال هاذ التجزئات بأن هاذ المرافق راه غادي يتنجزو.

ونخلي شوية الوقت باش نجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لكم السيد المستشار السي الحسناوي.

[4] **T**axe sur les terrains **N**on **B**âtis.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أود في البداية، السيدة الوزيرة، أن أهنئكم على جوابكم القيم وأن أعبر عن بالغ تقديري والاعتزاز بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها في قطاع الإسكان والتعمير وسياسة المدينة، تنزيلا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، والداعية إلى إحداث إصلاحات عميقة تهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين.

وفي هذا الصدد، لقد أبنتم، السيدة الوزيرة، عن دينامية غير مسبوقة وعن رؤية إصلاحية متبصرة، ترتكز على الحكامة الجيدة والالتقائية بين السياسات العمومية وعلى مقاربة ترابية تشاركية، جعلت المواطن في صلب الاهتمام.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن التحول النوعي الذي يعرفه قطاع الإسكان في عهدكم تجسد في تعزيز برامج السكن الميسر وتأهيل المراكز الصاعدة وتثمين المدن العتيقة، وتطوير التجهيزات العقارية المهيكلة، كل هذا شكل منعطفا حقيقيا في مسار السياسة السكنية ببلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم هذه المجهودات الجبارة المبذولة والنتائج الإيجابية المحمودة التي لا يمكن إنكارها، إلا أن مجموعة من الجماعات الترابية لا زالت تعاني من صعوبات في تتبع المشاريع العقارية، بفعل تعقيد المساطر وتعدد المتدخلين وضعف الالتقائية والتنسيق بين المصالح التقنية، مما يؤدي أحيانا إلى تعطل عملية تسليم رخص السكن وشهادة المطابقة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا نقدر عاليا نتائج الإصلاح الذي تقومون به على مستوى التجزئات العقارية والمجموعات السكنية، من خلال تبسيط المساطر الإدارية ورقمنة الخدمات وإعادة النظر في المنظومة القانونية المؤطرة للتعمير والبناء.

كما نشيد، لما تبذلونه من جهود لتسريع وتيرة المصادقة على تصاميم التهيئة والتعمير وتعميم آليات التتبع والمراقبة الرقمية، وهو ما يشكل نموذجا يحتذى به في تدبير العصرنة للمدينة المغربية.

وختاما، فإننا نؤكد دعمنا الكامل للجهود الكبيرة التي تبذلونها من أجل تنزيل الرؤية الملكية السامية في مجال السكن اللائق والتنمية الحضرية المستدامة والمجموعات السكنية وتحقيق العدالة المجالية وتحسين جودة عيش المواطن في مختلف ربوع المملكة المغربية الشريفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على الثقة ديالكم.

وأنا متافقة معاك بأن قطاع التعمير راه ما يمكن ليناش نصلحوه ف 4 سنين لأن كاين تراكمات، كاين إشكاليات، كاين اللي غادي يتصلح نعاودو فيه النظر، وكاين اللي غادي نبنيوه مستقبلا، فلذلك البناء هو اللي تيبان للجميع وقطاع أساسي خصو 3 ديال الاشياء:

- التخطيط، تعميم التخطيط، الحمد لله غادي يجي واحد السؤال غادي نجاوبو على وثائق التعمير؛

- المسألة الثانية: الرقمنة، مائة فالمائة ديال الرقمنة، احنا الوتيرة باقية معطلة شوية ولكن احنا كما كان الحال غاديين وكنحسنو هاذ العمل بالرقمنة؛

المسألة الثالثة: هي القوانين، وراه بدينا، دابا درنا الوكالات الجهوية والقانون غيجي يتناقش، درنا القانون 90.25 وباقي عندنا إن شاء الله القانون 12.90 هو اللي كيهم هاذ المسألة ديال المساطر.

وتنتمناو باش نتوفقو فيه جميعا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الثالث موضوعه " التأخر الحاصل في إعداد وثائق التعمير"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السيد المستشار السي السالك المساوي، تفضلوا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

لا يخفى عليكم أن وثائق التعمير تمثل أحد ضمانات حسن تدبير المجال الترابي، فهي الأداة التي تحدد معالم التهيئة الحضرية وتواكب حاجيات الساكنة من سكن وخدمات واستثمار.

غير أنه رغم الجهود المبذولة من طرف وزارتكم، مازال عدد من الجماعات الترابية تعاني من تأخر واضح في إعداد وتحيين وثائق التعمير، مما ينعكس بشكل طبيعي سلبا على جاذبية الاستثمار ويحد

من قدرة رؤساء هذه الجماعات على برمجة مشاريع تنموية منسجمة مع حاجيات الساكنة.

السيدة الوزيرة،

هذا التأخر يتسبب كذلك في تعطيل عدد من المبادرات المحلية ويربك العلاقة بين المواطن والإدارة، خاصة فيما يتعلق برخص البناء والتجهيز.

وعليه، السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم عن الأسباب الكامنة وراء التأخر الحاصل في إعداد وثائق التعمير وما هي الإجراءات المتخذة من أجل تدارك هذا الأمر؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كنأكد ليك بأن، أكيد وثيقة التعمير ليست فقط وثيقة تقنية، بل هي تتخطط للتنمية في واحد التراب وتتخطط للعيش الكريم للمواطنين وكذلك من وسائل الشفافية في التعمير.

الوزارة، وهذا موضوع اللي تنعرف الحساسية ديالو والأهمية ديالو في نفس الوقت، لأن كمدبرة الشأن المحلي عانيت أنا في تدبير واحد المدينة بدون وثائق التعمير.

فلذلك أعطيت واحد الأهمية كبيرة، حاليا 1350 جماعة من أصل 1503 تتوفر على الأقل على وثيقة واحدة للتعمير أي ما يعادل حوالي 90% نتاع التغطية، هاذ الولاية الحكومية فقط صادقنا على 405 ديال وثائق التعمير، 269 تصاميم التهيئة، 49 تصاميم بخصوص المدن، غير باش أنا ماشي مزايدة سياسية غير مقارنة مع الولاية السابقة دازو 5 تاع التصاميم في المدن الكبرى.

احنا هاذ الحكومة 49 تصميم تهيئة في المدن الكبرى، وتتعرفو بأن أهمية المدن الكبرى لأن تيكون عليها واحد الضغط معماري مهم، فلذلك انطلقنا من المدن الكبيرة، ولكن هذا لا يعني بأن نسينا العالم القروي، وصادقنا على 135 تصميم النمو ديال التكتلات القروية.

كذلك، المخطط التوجيهي دوزنا 1 ولكن هاذ السنة إن شاء الله مع المجهود اللي دايرة معنا وزارة الداخلية في إطار الالتقائية ما بين أعضاء هاذ الحكومة، غادي إن شاء الله هاذ السنة نصادقو على فوق من 07 نتاع المخططات التوجيهية للتهيئة.

وهاذ المخططات هوما اللي جايبين احنا في القانون كحل، تنقولو أي منطقة كان فيها المخطط التوجيهي ما باقيش نصادقو على تصميم التهيئة على الصعيد الوطني يولي تيتصادق عليه جهويا، وهذا هو الحل الوحيد، أنا أومن بالجهوية، وجميع الوسائل اللي تنديرو في هاذ الوزارة باش نفعلو الجهوية ونعطيو للمبادرة المحلية حقها في القرار وتيظهر ليا هاذ المسألة احنا راه تنشتغلو على النص القانوني اللي غيمكنا أولا نضبطو الأجل ديال هاذ وثائق التعمير لأن تيمشي ما بين 2 المحطات ما تيكونش القانون محدد المهلة، فلذلك هذاك تيبقى مفتوح وهذاك مفتوح هو اللي تيوصلنا لواحد المعدل ديال السنوات لإرساء وثيقة التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار المحترم تفضلوا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

نثمن هذه المجهودات المبذولة من طرفكم، خاصة في ميدان التعمير، غير أننا نحن في الفريق الاشتراكي نرى أن هذه المرحلة تقتضي تسريع وتيرة إعداد الوثائق وتبسيط المساطر المرتبطة بها، ضمانا للإنصاف المجالي ولتوفير بيئة ملائمة للاستثمار والتنمية المحلية، كما نؤكد على ضرورة مواكبة الجماعات الترابية، خاصة الصغيرة منها، بالخبرة التقنية والدعم اللازم، حتى تظل وثائق التعمير في خدمة المواطن والمجال لا عائقا أمامها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل لكم من رد على التعقيب، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أنا متفقة معكم، وماشي فقط خصنا نغطيو التراب بالتخطيط، ولكن نلقاو الآليات اللي غادي يجعلوا هاذ التغطية من وثائق التعمير أوتوماتيكية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الرابع موضوعه "الاختلالات التي يعرفها السكن بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس السي مبارك السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن رؤية الحكومة لمعالجة اختلالات السكن بالمناطق القروية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

تتعرفو بأن هاذ الموضوع عندو أهمية كبيرة، وخاصة بعد الخطاب الملكي اللي تيزيد يحفزنا على العمل في العالم القروي، وحقيقة هاذ الشي هو اللي غادي يمكنا من تعزيز التماسك الترابي وتحسين جودة حياة الساكنة وتحسين الولوج إلى المرافق العمومية وتقوية جاذبية المجالات القروية.

على مستوى التعمير، تسريع وثيرة التغطية لوثائق التعمير، وأعطيتكم الأرقام، تبسيط مساطر الترخيص، وذاك الشي علاش ماشي حل نهائي، كحل أولي دوزنا الدورية وهاذ الدورية هي اللي مكنتنا باش نحققو واحد المجموعة ديال النتائج.

قبل الدورية تم تحديد 975 دوار بمساحة تناهز 16.000 هكتار لفائدة 550.000 نسمة، كما تمت دراسة 52.855 طلب ترخيص، واللي تمت الموافقة عليه 28.103.

من بعد الدورية، دزنا من 975 لـ 3114 دوار بمساحة 99.832 هكتار لفائدة فوق من 1.4 مليون ديال النسمة، وهذا مجهود جبار من الوكالات الحضرية، لأن كاع هاذ العمل تدار داخليا ماشي من خلال مكاتب الدراسات، بل من الوكالات الحضرية بالطاقات ديالهم الداخلية.

في طور الإنجاز 494 اللي غيمكنا نضيفو عاود ثاني 84.000 نسمة، كما تمت دراسة 99.055 طلب ترخيص، قلت لكم قبيلة 52.000، 28.000 اللي ترخصات دابا 99.000، 52.000 وتمت الموافقة على 52.198 طلب اللي تمت الموافقة عليه، أي 50% أكثر من الرقم اللي كان قبل الدورية.

فلذلك الناس اللي تيقول لك الدورية غير كافية، أكيد الدورية غير كافية، ولكن كما كان الحال حققت نتائج حقيقية ومكنتنا باش هاذ الرقم يتضاعف.

الإشكالية كذلك كاينة في العالم القروي، وهاذ الشي، السيدات والسادة المستشارين تيعرفوه، الإشكالية ديال العقار، ما يمكن ليا لا أنا لا انتوما كمستشارين، كنواب غدا ندوزو شي قانون اللي تيمكنا نرخصو على أراضي الغير، ولا هاذي بداية الفوضى، ولكن لا يعني بأن ما نقدروش ما نلقاو حلول الوسط، وذاك الشي علاش تنشتغلو اليوم في الوزارة.

بغيت كذلك نقول لكم بأن كانوا عدة برامج اللي، مع الأسف، ما نجحاتش، برنامج دعم السكن فيه 4.000 ديال المستفيدين في العالم القروي اللي باقي رقم ضعيف جدا، ذاك الشي علاش طلبنا من مؤسسة العمران كاع المناطق اللي ما تيمشيش لها المقاول الخاص، باش مؤسسة العمران تمشي، وفي هذا الإطار راه انطلقوا في 49 مركز قروي باش ينطلقوا في المشاريع ديال السكن في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين، السي مبارك السباعي تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، نطرح هذا الموضوع مجددا نظرا لاستمرار معاناة ساكنة المناطق القروية والجبلية مع إشكاليات وتعقيدات البناء والتعمير والسكن، في غياب حلول عملية وملموسة وحاسمة.

والأكيد أنكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة استمعتم للتعابير الاحتجاجية المجالية في العديد من هوامش المغرب حول رخص السكن وباقي المطالب الحقوقية والاجتماعية والمجالية.

فأي تفاعل وأي أجوبة من طرف الحكومة لهذه الأصوات، في ظل التوجيه الملكي الإستراتيجي لإنتاج برامج للتنمية الترابية المندمجة، وفي صلبها طبعا إشكالية السكن والإسكان؟

ثانيا، السيدة الوزيرة المحترمة، من موقعنا كمعارضة بناءة وموضوعية، لابد أن نسجل كذلك الأهمية الدينامية التي يعرفها قطاع الإسكان والتعمير ببلادنا، وهي دينامية جسدها تعدد وتنوع البرامج القطاعية بفضل الرؤية المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المؤطرة برهان الحد من العجز السكني ببلادنا والعناية والنهوض بقطاع الإسكان والتعمير بحمولته الاقتصادية والاجتماعية وببعده الاستراتيجي.

ثالثا، السيدة الوزيرة المحترمة، رغم هذه الدينامية القطاعية، نسجل في الفريق الحركي، غياب العدالة المجالية في برمجة واعتماد وتنزيل برامج السكن في المناطق القروية والجبلية، لم تستفد ولا تزال من برامج السكن الاقتصادي والاجتماعي ومن برنامج محاربة السكن غير اللائق، بل حتى برنامج الدعم المباشر للسكن فهو يكرس هذا الإقصاء.

السيدة الوزيرة،

أنا غادي ندرج معاك لأن ما نكملش هاذ الوثائق، دابا كنا تنتصنتو للأجوبة ديال السيد وزير التجهيز والماء تيقول لنا بان راه 2 مليون نسمة اللي هاجرت من القرى للمدينة، أنا تقول لك أكثر لأن كانت عندنا 48% ديال الساكنة ديال العالم القروي، دابا بقات لنا غير 30%، هاذ الشي غير باش نعرفوه.

أنا كرئيس جماعة غير السكان اللي تهجرت عندنا تقربا ما يفوق على 150 ولا 160 سكن اللي تهجر ولا مسدود، أشنو هاذ الشي أش وقع؟ لأن فهاذ القاعة المحترمة، أول سؤال السيدة الوزيرة لك، هي العالم القروي على البناء في العالم القروي وقلت لنا غنجيب نعدلو هاذ القانون، راه لا يعقل باش نطبقو هاذ القانون اللي هو معمول به في حي الرياض وفي أنفا ونطبقوه على واحد اللي في الجبل ولا في الدوار.

راه بهاذ الشي هو اللي وقع ولكن راه كاين احتقان كبير السيدة الوزيرة في العالم القروي، أنا كرئيس جماعة ما يمكنش نطلب لواحد نقول له سير سكن، وما يمكنش نقول له هز أولادك وسير بحالك.

ولهذا السلطة المحلية مطبقة القانون، ولكن هاذ القانون راه لا يعقل باش نبقاو مطبقينو على العالم القروي اللي حط بريكة نقول له سير، اللي بغى يصلح نقول له سير فحالك، هاذ الناس تيبيعو ذاك المليك ديالهم وتيمشيو بحالهم، واحنا كرؤساء جماعات تنبقاو واحلين في هاذ المشاكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا.

السيدة الوزيرة يمكن لكم تاخذو 20 ثانية باش يكون توازن ما بين المجلس والوزارة إيلا بغيتو تتجاوبو مع السيد المستشار.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

وتنفهم أشنو هما الإكراهات ديالك كرئيس جماعة، ولكن السيد الرئيس، هاذ القانون راه ما منبثقش من هاذ الحكومة، ماشي احنا اللي جبنا هاذ القانون، احنا بالعكس، لا.

الله يخليك السيد الرئيس، راه دازو أحزاب أخرى في هاذ الوزارة وما جابو ولو قانون واحد، احنا راه وصلنا جوج القوانين وكلهم تيكبو في هاذ الإطار.

فلذلك، السيد الرئيس الله يخليك، مهم السيد المستشار، تقول بأن هاذ الحكومة جابت هذيك الدورية.

الدورية واش حلات المشكل؟ لا، حلتو جزئيا، ولكن القانون اللي غادي نجيبو إن شاء الله غادي يتفاعل، وتتعرف بأن الهجرة ما مرتبطاش فقط بالسكن، مرتبطة بالجفاف مع الأسف، مرتبطة بالتشغيل في العالم القروي والمراكز الصاعدة، هذا هو دورها اللي تنشتغلو عليها وهاذ الحكومة هي اشتغلت على المراكز الصاعدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤالان المواليان حول "السكن العشوائي"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وموضوعه "محاربة السكن العشوائي".

الأستاذة فتيحة تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن محاربة السكن العشوائي، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "التدابير المتخذة من أجل توفير السكن للفئات الهشة".

الكلمة للسي عبد القادر الكيحل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

عن توفير السكن للفئات الهشة، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم.

شكرا.

السيدة والسيد المستشارين المحترمين،

تتعرفو بأن هاذ الظاهرة ديال السكن العشوائي تتجي من النمو الديمغرافي اللي تيتسارع في بلادنا واللي عرفتو بلادنا، تيجي كذلك من هاذ الشي اللي قال السيد المستشار ديال الهجرة، كذلك ضعف القدرة الشرائية ديال واحد الطبقة اللي مع الأسف باقي كبيرة بزاف واللي ما عندهاش الإمكانيات.

ولكن لا يعني بأن هاذ الإكراهات خلاونا بدون برامج، تتعرفو بأن كاين واحد البرنامج "مدن بدون صفيح" واللي اعطى الانطلاقة واللي من أهم البرامج الاجتماعية اللي تعطاتها الانطلاقة في 2004.

ما يمكلناش نقولو بأن ما تدار والو في هاذ القطاع، 370.000 تاع المواطنات والمواطنين ديال الأسر اللي استافدو وتحسنت ظروف العيش ديالهم وتعلن على 62 مدينة ومركز حضري اللي اليوم ما فيهمش، ما بقاش فيهم الصفيح.

ولكن رغم ذلك، هاذ الظاهرة اللي قلنا مرتبطة بالديمغرافية وبالهجرة هي اللي تتجعل انتشار هاذ الظاهرة ديال الصفيح، وذاك الشي علاش خلال هاذ الولاية اعتبرنا بأن حان الوقت باش نغيرو المقاربة.

كنا ذيك الساعة تناخذو الأراضي العمومية خارج التراب فين تتكون هذيك الساكنة، تنعاودو نبنيو لهم، هوما ما تيلقاوش راحتهم وما تيدمجوش مع المحيط الجديد ديالهم، بعاد من المدرسة، بعاد من السبيطار، بعاد من الطريق، بعاد من النقل، وتنحيدوهم من الأحياء اللي كانو عايشين فيها، جينا احنا قلنا ما باقيش نقيسو الأراضي العمومية وينخرط القطاع الخاص معنا في هاذ العملية وهاذ الشي اللي مكنا فقط في هاذ الولاية الحكومية نحسنو ظروف سكن أكثر 67.370 أسرة، هاذو فيهم إعادة الإيواء، إعادة الهيكلة، وإعادة الإسكان.

باش نعطيكم واحد المعدل ما بين 2018 و2021 كان واحد المعدل ديال 6200 أسرة اللي تترحل، في هاذ الحكومة ما بين 2022 و2025، 18.000 أسرة اللي ترحلت وساكنة اليوم، أي 3 المرات الرقم اللي كان في السنوات اللي سبقت، وهذا تيبين بأن كاينة رغبة باش نحلو هاذ المشكل وهاذ الظاهرة.

كذلك، اخذينا، والبعد الاقتصادي لأن فاش تندمجو القطاع الخاص معنا أولا تنخلقو دينامية اقتصادية وفرص الشغل، وفي 120.000 مشينا في هاذ المقاربة الجديدة، وهاذ المقاربة الجديدة فيها 2 الأبعاد، البعد الاجتماعي هو الأول، في نفس الوقت كنحلو بها مشكل اجتماعي وتنخليوهذيك الساكنة في عين المكان، حتى إيلا ما كانتش في عين المكان تتكون في المحيط القريب، وهاذ الشي هو اللي جعلنا انطلاقنا في الدار البيضاء في 62.000 صفيح اللي النص نتاع الصفيح في المغرب كاين في الدار البيضاء الحمد لله.

ومن هاذ المنبر بغيت نحيي السلطات المحلية ووزارة الداخلية اللي انخرطت معنا في هاذ المسألة واللي المراقبة ديالها هي اللي مكناتنا باش اليوم تنضبطو هاذ العشوائي، واللي تنلقاو ليه الحلول وفي أفق 2028 إن شاء الله ما غيبقاش عندنا الصفيح في هاذ الوطن إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، أود أن أشيد بالإصلاحات الكبرى التي شهدتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة خلال السنوات الأخيرة، والتي تجسد الرؤية الملكية السامية الهادفة إلى توفير سكن كريم لائق لكل المواطنين وتعزيز العدالة المجالية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعلان أزيد من 61 مدينة بدون صفيح واستفادة 370.000 أسرة من برامج إعادة الإيواء وتحسين ظروف العيش.

ولا يسعنا إلا أن نثمن الدور المحوري الذي تضطلع به كل من وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزارة الداخلية في تنزيل برنامج مدن بدون صفيح ومواصل تنفيذ المخطط الخماسي 2024-2028، قصد معالجة أوضاع أكثر من 120.000 أسرة تعاني من السكن غير اللائق.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن ما تحقق من مكتسبات لا يقتصر على البعد العمراني فقط، بل يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تحسين ولوج الساكنة إلى البنيات التحتية الأساسية وتوفير شروط الاستقرار الأسري وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المحلية، كما أن القضاء على السكن غير اللائق ينعكس إيجابا على جودة التعليم والصحة والأمن، ويساهم في إدماج الفئات الهشة في النسيج الحضري بشكل يحفظ كرامتها وبطريقة مستدامة.

لقد ساهمت هذه المجهودات بشكل واضح في تحسين جمالية المدن وخلق بيئة عمرانية متوازية، غير أن تحقيق القضاء التام على دور الصفيح يتطلب مواصلة هذا المجهود الوطني، مع تسريع وثيرة تعميم وثائق التعمير على جميع الجماعات الترابية، وتعزيز المراقبة والشفافية في منح الرخص وتعبئة العقار العمومي لفائدة المشاريع السكنية الاجتماعية.

كما ندعو إلى مزيد من العدالة الاجتماعية في توزيع المشاريع السكنية بين الوسطين الحضري والقروي، حتى يتمتع كل مواطن ومواطنة بسكن لائق يحفظ كرامته، ويجسد فعليا روح النموذج التنموي الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للفريق الاستقلالي، السي عبد القادر الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيدة الوزيرة على الإيضاحات والعمل اللي مشهود به ومعروف فيما يتعلق بالفئات الهشة.

وبالتالي 61 مدينة بدون صفيح موضوع اللي تيخصو الاستدامة، لأنه كاين مشكل ديال عدم الوضوح، كاين الناس اللي كانت بغات غير تقول هاذ المدينة ما بقاش فيها البرارك، باش يتسمى دار واحد العمل، ولكن باقي بعض البؤر ما تحيدات في ذيك، خصنا واحد العمل واللي هي ماشي كثيرة ولكنها هي سبب ديال الانتشار في المستقبل، ما يمكنش نساليو هاذ المدينة نعلنوها اليوم وغدا نلقاو فيها بؤر ديال دور الصفيح.

السكن العشوائي عندنا مشاكل في المناطق ديال الناس اللي ما عندهاش إمكانية باش تشري السكن، ومشات إما رهنت ولا دخلت في المناطق الهشة، دابا عندهم مشاكل اللي هي حقوق الإنسان ديال الماء وديال الضو، الآن السلطات على المستوى الوطني مانعين الناس يديرو أكثر من عداد في المناطق العشوائية اللي تبنات كلها عشوائية في زمن معين، ما نعطيوهومش حتى الحق في الماء وفي الكهرباء، وهذا مشكل، مشكل كبير اللي تيخصكم التعاون مع وزارة الداخلية غادي يتطرح.

الموضوع ديال العرض، كان ذاك السكن ديال 140.000 درهم بعض الناس استفادت منو في واحد المرحلة، اليوم ما بقاش، دابا حتى ديال 30 مليون عندنا مشكل، 30 مليون لأنه عمل مهم فيه 10 دالمليون ديال الدعم، ولكن هاذ العرض بما أنه محدود واش في 28، والمستثمرين ما باغيش يزيدو يستثمرو في هاذ الموضوع، تيخصكم واخا الولاية ديال هاذ الحكومة تعلنو أنه خص يمشي حتى 2032 باش الناس تنوض تزعم وتلقاو عرض، الناس باغا تشري.

لديور ديال أقل من 30 مليون ما كايناش في السوق، ما كايناش في واحد المناطق، كاين اللي تيخص ينتقل من المدينة ديالو لمدينة أخرى باش يوفر سكن، الفئة المتوسطة ديال 70.000 درهم تتقدر تلقى ولكن ديال أقل من 300.000 درهم كاين فيه مشكل ومشكل كبير.

لهذا أعتقد أنه إلى زدتو في المدة راه المستثمرين غيزعمو، لأنه مشروع باش يتدار خصو سنتين كحد أدنى، العراقيل ما نهضروش على الوثائق ديال التعمير وهاذ الشي ديال الوكالات اللي تيمكن لو المشروع خص يكون في عامين تيولي في 3 سنين أو لا 4 سنين، فبالتالي هذاك العرض درنا من 23 ما غيكونش واجد.

لهذا الاقتراح هو أنه تاخذو قرار لأنه هذا مسألة سياسية مستدامة وفيها استمرار ديال المرفق العام، ما فيها باس تقولو من هنا إلى 2032 باش المستثمرين ينوضو يزعمو يوجدو لنا هذا.. وفي هاذ العملية ديال المساهمة ديال القطاع الخاص ما فيها باس شي عرض آخر ديال الناس اللي يالاه الحدود ديالها 14 مليون، 15 مليون وبغا تسكن وماشي في دور الصفيح وماشي في هذا..

بالإضافة لهذاك الشي ديال الناس ديال المدن العتيقة عندنا مشكل كبير، مشكل كبير ديال الدور الآيلة للسقوط، وما قادينش نواكبوه وخص حتى هو شي مقاربة باش يمكن نحلو هاذ الإشكالات بدون مجهود كبير، ولكن ما فيها باس يتزاد واحد العرض اللي يمكن لو يسهل علينا، الإنسان اللي ماشي فالبراكة وماشي في دور الصفيح وبغا واحد السكن على قد الحال يمكن لو يتعاون فيه، بالإضافة للقروض تيخص الأبناك يكونوا وطنيين في هاذ الموضوع، راه ما تيتعاملوش مع الناس بإيجابية، تيمشيو للبنوك وما تيلقاوش اللي يتعامل معهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة.

وأنا متفقة معك بأن إعادة الإيواء ولا السكن خص يكون، وخص يكون في ظروف جيدة، وفي هذا الإطار كانت واحد التسوية ديال الوضعية القانونية نتاع الأحياء الناقصة التجهيز والإدماج في النسيج الحضري.

وقعنا في هذا الإطار 130 اتفاقية تمويل بتكلفة إجمالية متاع 6.50 مليار درهما واللي ساهمت فيه الوزارة بـ 3.56 مليار درهم من أجل تحسين ظروف عيش حوالي 422 ألف أسرة، وهذا كان أساسي، لأن ماشي فقط ناخذو هاذ الساكنة ونقولو خرجنا من الهشاشة ونعاودو نوضعوها في نوع آخر من الهشاشة وذاك الشي علاش تنواكبو.

فيما يخص برنامج دعم السكن، أنا تنعتبر بأن حقيقية برنامج ناجح، والدليل هو السنة الأولى كان واحد المعدل شهري ديال 2400 مستفيد شهري، وهاذ السنة دزنا من 2400 إلى 3600.

أكيد أنا متفقة معك بأن هاذ البرنامج الطريقة باش تنشتغلو به اليوم بهاذ الشفافية، بهاذ تبسيط المساطر اللي أعطى كذلك أفق وأمل للطبقة المتوسطة اللي كانت تتعاني وما كتلقاش واحد العرض اللي تيناسبها، كانو مدن واحنا فاش تنشوفو اليوم المدن اللي فيها المستفيدين كاين مدن متوسطة اللي ما عمرها كانو فيها عروض السكن، فاش قلصنا من 500 شقة وما درناش (le seuil minimum) شجعنا المقاولة، والدليل لأن هاذ الموضوع كان فيه بعد اجتماعي وبعد اقتصادي دائما احنا قلناها، الدليل هو قطاع البناء هو القطاع الوحيد اللي تزادت في 74 ألف منصب شغل، هاذو أرقام بنك المغرب، ماشي الأرقام نتاع الوزارة، نتاع بنك المغرب، 74 ألف منصب شغل فالوقيتة اللي في 2021 فاش جينا كان ذيك الساعة ناقص 1000 منصب شغل لأن كان "كوفيد" وكانت الأزمة، ولكن راه الإقلاع راه بحال هاذ البرامج هوما اللي تيساهمو فالإقلاع.

وأنا متفقة معك، ولكن إلى خرجتو وأنا قلت دابا غادي تقولي ليا انتوما تندير الحملة الانتخابية وبغيت ندوم وبغيت ذيك الشي، فلذلك غادي تجي إن شاء الله واحد الوقيتة ويكون التقييم، لأن هاذي فقط مازال مكملنا حتى سنتين، غيكون التقييم وغادي يبان لينا واش هاذ البرنامج يستمر، واش خصنا نجيبو فيه تعديلات باش نضمو العالم القروي ويكون أكثر جاذبية للعالم القروي، وشي عرض ثالث لما لا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السابع موضوعه "أوضاع العاملين بالوكالات الحضرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيدة الوزيرة عن أوضاع العاملين بالوكالات الحضرية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة على طرحكم هذا السؤال.

وهاذي حقيقة مناسبة باش أنا نقول ليكم أول ما تلاقيت بموظفي الإدارة ومستخدمي الإدارة بطريقة عامة، تنقول ليهم أومن بالموارد البشرية الذاتية، لا أومن بهذاك (l'externe)، اللي غادي نمشي أنا نخدم مع مكتب الدراسات فالوقيتة اللي عندنا كفاءات من مستوى عالي اللي يقدر بلادنا يفتخر بهم، ومرة أخرى بغيت نطلب منهم السماح لأن مارست عليهم واحد الضغط في وثائق التعمير والحمد لله تجاوبو معنا، مارست عليهم واحد الضغط فيما يخص (le réexamen des dossiers) وتجاوبو معنا وبينو الإيجابية ديال العمل والالتقائية ما بينهم.

فلذلك ما كيمكن لينا غير ندعموهم ويكون واحد الحوار اجتماعي، لا على صعيد الوكالات ولا على الصعيد الوطني، احنا الحمد لله في علاقة مع النقابات وعرفو بأن نحترمهم وحتى هما تيحترمونا، وهاذ أجواء الثقة اللي بنينا داخل الوكالة الحضرية.

الإشكالية اللي كاينة، كاين واحد (le statut) نتاع 1994 وجايين دابا الوكالات الجهوية، وراه الحوار بدا مع النقابات، وكونو على يقين بأن نظرا للخدمات اللي تيأديو لبلادهم غادي نوقف وناضل فجانبهم باش إن شاء الله باش (statut) ديالهم يكون راضيهم وفمستوى الانتظارات ديالهم، ولكن ما تسنيناش الوكالات الجهوية باش نشتغلو كإدارة وكسياسيين مع النقابات، وكان فهاذ الولاية تعميم نظام التقاعد والتأمين التكميلي (RECORE) اللي كان منتظر هاذي 11 سنة، 11 سنة داخل الوكالات الحضرية كانوا حاملين هاذ الشعار ديال (la complémentaire RECORE) والحمد لله حققناه وعممناه على الجميع.

نخلي شوية ديال الوقت فين نجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

فالصراحة، ثقافة الاعتراف شيء جميل جدا، السيدة الوزيرة، واحنا كنشكرك على هاذ المسألة هاذي، واحنا بدورنا السيدة الوزيرة، كنأكدو على أن فعالية هاذ الوكالات ونجاعة أدائها يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءات والطاقات البشرية المشتغلة بها والتي تتحمل مسؤوليات جسام في تتبع وتدبير ومراقبة وتنفيذ السياسات العمرانية بمختلف المجالات الترابية، في سياقات تعرف ضغطا متزايدا للاستثمارات العمومية.

لا يفوتنا كذلك، التأكيد على أهمية الإصلاح الذي يؤسس له مشروع القانون رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، والذي يندرج في سياق تنزيل التوجهات الملكية السامية وتوصيات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان وكذا ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص الوكالات الحضرية ونجاعة تدخلها.

غير أن أي إصلاح مؤسساتي كيف ما بلغت أهميته، لن يحقق أهدافه دون إيلاء العناية اللازمة للعنصر البشري، الذي يمثل الركيزة الأساسية لنجاح كل السياسات العمومية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل، على ضرورة بلورة مقاربة اجتماعية متكاملة تنصف العاملين والعاملات بالوكالات الحضرية وتستجيب لانتظاراتهم المتمثلة أساسا في:

- وضع نظام أساسي خاص بموظفي الوكالات الحضرية، بما يكرس ويضمن الاستقرار المهني والاجتماعي، سواء على مستوى الأجور أو الترقيات أو التعويضات والحقوق الاجتماعية.

- ثانيا، مأسسة الحوار الاجتماعي داخل الوكالات، بما يمكن من معالجة القضايا المهنية والاجتماعية بشكل منتظم وتشاركي؛

- تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية التكميلية؛

- مراجعة منظومة الأجور والتعويضات والتحفيزات وربطها بالمردودية وحجم المسؤوليات، مع إقرار تحفيزات إضافية لفائدة الأطر العاملة بالمناطق النائية أو المكلفة بمهام المراقبة والتأطير الميداني؛

- توحيد المعايير الإدارية والتنظيمية بين مختلف الوكالات تفاديا لأي تفاوتات أو تمييز بين المستخدمين.

السيدة الوزيرة،

كلنا أمل أن تولوا هذا الملف الأهمية التي يستحقها وأن تعملوا على ضمان ظروف عمل لائقة تعيد الاعتبار للشغيلة الوكالات الحضرية، وتمكنهم من الاضطلاع بأدوارهم كاملة في إنجاح ورش التعمير والتنمية المجالية المستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

كنأكد من هاذ المؤسسة المحترمة، بأن غنواكب أنا شخصيا والكاتب العام هاذ المسألة، وراه الحوار بدا والحوار دائما، وأنا براسي مناضلة، فلذلك أحترم جميع انواع وأشكال النضال وحرية النقابات.

احنا ما انتظرناش هاذ (le statut) كما قلت ليك، لأن كنعتبر بأن المناخ ديال العمل مهم، فهاذ الولاية دشنا 10 نتاع المقرات ديال الوكالات الحضرية باش الموظف يحس براسو بأن راه مريح فالعمل ديالو.

كذلك رفعنا من ميزانية الوكالات الحضرية بـ 100 مليون درهم، وهذا كان نضال، وكتعرفي بأن الظروف ديال الميزانية كتكون صعيبة، ولكن احنا كنعتبرو ومقتنعين بأن هاذ الموظفات، وبطريقة عامة، مستخدمي ديال الوكالات الحضرية في حاجة إلى نردو ليهم الاعتبار، باش تكون واحد العمل جيد وكنتظرو منهم الكثير، ولكن كذلك أنا تنآمن بواحد المبدأ، اللي هو الكفاءة والاستحقاق، وهذا هو اللي غادي نعتمد عليه فهاذ (le statut) إن شاء الله، وكنتمى باش انتوما كنقابات تدعمونا فهاذ الإطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الثامن موضوعه "تحسين الولوج إلى مرافق وتجهيزات القرب في إطار برامج سياسة المدينة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي المصطفى الدحماني تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن تحسين الولوج إلى مرافق وتجهيزات القرب في إطار برنامج سياسة المدينة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم هاذ السؤال، وخاصة أن سياسة المدينة داخلة في إطار الخطاب والتوجيهات السامية ديال صاحب الجلالة.

بغيت نعطيكم بعض الأرقام قبل ما نبداو ناقشو حاجة أخرى باش تعرفو:

من نهار بدات سياسة المدينة 2015، توقعت 475 اتفاقية بواحد المبلغ ديال 76 مليار واللي ساهمت الوزارة ديالنا بـ 21 مليار، في هاذ الولاية الحكومية، هاذ الحكومة، 230 اتفاقية فوق من النص ديال جميع الاتفاقيات من 2015، حوالي 12 مليار وأكثر من 52 من المجهود الإجمالي.

نسبة التنفيذ هو اللي أساسي واللي جا في الخطاب الملكي، ارتفعت نسبة تنفيذ ديال هاذ الاتفاقيات مبنية على حكامة داخلية اللي وضعناها والرقمنة والتتبع مع الجماعات ومع مؤسسة "العمران"، ارتفع بـ 68%، وهاذ الشي راه إن شاء غادي نجيو عندكم في قانون المالية ونشوفو الحصيلة وغادي نشوفوه جميعا.

العالم القروي، العالم القروي، منذ 2015، 191 اتفاقية بكلفة إجمالية 19 مليار درهم، ساهمت الوزارة بـ 6.4 مليار

الولاية الحالية من أصل 191 في المجموع، هاذ الحكومة 102 اتفاقية بوحدها.

من 2015 لـ 2021: 90 اتفاقية، هاذ الحكومة في ظرف 4 سنين دوزت اتفاقيات مع العالم القروي، ودزنا من 19 مليار درهم إلى 10 ملايير في هاذ الاتفاقيات.

دابا غادي نقول لكم المرافق (عافاك حيد لي الوقت، ضاربني البرد شوية):

- 350 حي استافد من التهيئة، 350؛

- 150 فضاء عمومي؛

- 8 مرافق منجزة موجهة للشباب، لأن وزارة الشباب حتى هي تدير المرافق ديالها؛

- 49 ملعب القرب.

راه سياسة المدينة تفعلت وتفعلت في العالم القروي للدرجة (la trésorerie) تاع (le ministère) كتقول لك أودي راه تتعطيوا للعالم القروي وهاذي سميتها سياسة المدينة، ولكن احنا المفهوم ديالنا في الوزارة، والمفهوم ديالي أنا في الوزارة هي المدينة هي أي مجموعة سكنية في حاجة للكرامة، وهذا هو المنطق اللي مشينا فيه.

وكذلك كاين المراكز الصاعدة اللي 12 نموذجية وكتعرفو بأن هاذيك الدراسة راه من 2017 وهي ناعسة في الوزارة، جينا احنا في 2021 وفيقنا هاذيك الدراسة وقريناها وبانت لنا دراسة منطقية، وفعلناها درنا 12، وهاذ السنة 24 مركز وكنتمنى باش تكون واحد الالتقائية داخل الحكومة واحنا راه تنشتغلو عليها في إطار هاذ البرنامج الجديد اللي تيطمح له سيدنا لجميع المغاربة، وخاصة الطبقة الهشة والمناطق الهشة والمناطق الجبلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

أنا ما غنختلفش معك كثيرا.

فعلا، الخطاب الملكي لافتتاح هاذ السنة التشريعية اعتبر في أحد المضامين ديالو أن مستوى التنمية المحلية هو المرآة الصادقة التي تعكس مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته.

أيضا، نفس الخطاب الملكي حمل توجيها ساميا بخصوص توسيع نطاق المراكز القروية، باعتبارها فضاءات ملائمة لتدبير التوسع الحضري والحد من آثاره السلبية، على أن تشكل هذه المراكز الناشئة – احنا كنعتبروها صاعدة – حلقة فعالة في تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية من المواطنين في العالم القروي.

التعبيرات والحركات الأخيرة كلنا تعاملنا معها بالمنطق أننا خصنا نسمعوها ونفهموها، وكلنا احتكمنا إلى مبدأ أن الترافع عن الحقوق ديال المواطنين يجب أن يتم مؤسساتيا ومن خلال المؤسسات ديال

الدولة.

أنا في إطار - وشرتي مشكورة لمجموعة ديال الاتفاقيات – غنطرح معك واحد التمرين اللي نتمنى إن شاء الله أنه نقدرو النسبة ديال النجاح ديالنا فيما تبقى من هاذ الولاية اللي احنا باقي الثلث ديالها (والثلث كثير) أنه غنعطيك واحد النموذج ديال واحد الاتفاقية تتعلق بالمراكز الصاعدة في إقليم سطات، اللي فيها 18 جماعة، 18 جماعة بمعنى 18 مركز قروي صاعد اللي سيدي أحمد الخدير التوالت، سيدي محمد بنرحال، أولاد فاس الحلة، أولاد الصغير، واد النعناع، بني خلوب، سيدي الذهبي، مريزيك، سيدي العايدي، أولاد فارس، السكامنة، سيدي حجاج، أولاد سعيد، دار الشافعي، راس العين، الشاوية، الكيسر، أولاد مراح.

أنا باسم الساكنة ديال هاذ الجماعات، هذه اتفاقية وقعت سنة 2023، انت تكلمتي على الالتقائية داخل الحكومة، وفي إطار مبدأ التضامن، أنا بغيت نخرج معك بواحد الالتزام، هاذ الساكنة ديال هاذ 18 مركز اللي خصنا بحكم التوجيه ديال صاحب الجلالة على أنه نسرعو الوتيرة ديال الإنجاز.

أحيانا التوقيع على الاتفاقيات أمر محمود أنها تكون مبنية على الدراسات وعلى تحقيق الأمل ديال الساكنة، ولكن كنعطيك واحد الحالة، يعني (cas pratique) ديال 18 جماعة ولك أن تتصوري الساكنة ديال هاذ 18 جماعة من 2023 وهم كينتظروا التفعيل ديال هاذ الأمر هذا.

بغيت ناقش معك واحد الأمر، ربما ممكن الوقت ما بقاش، وأنا غنحترم الوقت..

السيد رئيس الجلسة:

يمكن لك تأخذ 20 ثانية لأن السيدة الوزيرة كذلك تجاوزت الوقت.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

غناقش معك، السيدة الوزيرة، الموضوع ديال فعلا الوزارة ديالكم، مشكورة، تساهم في هاذ البرامج ديال سياسة المدينة بتمويلات معتبرة، ولكن أحيانا كيوقع المشكل ديال أن التمويلات ما كتلبيش الحاجيات ديال اتفاقيات الشراكة.

بغيت نطرح معك واحد الحالة ديال الجماعة ديال بلدية البروج، فعلا خرجتوها من لائحة المدن بدون صفيح، ولكن على مستوى المشاريع المدرجة في تلك الاتفاقية ما كملاتش، ونبغي نأكد على الطريق المداري اللي كاين في هاذ الاتفاقية اللي كيتعلق بالبلدية ديال البروج، نتمنى إن شاء الله على أنه حتى هو يكون محل الاهتمام ديالكم فيما تبقى من هاذ الولاية.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بغيتي تاخذي بعض الثواني، السيدة الوزير؟

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

لا بد باش ما يكونوش، ياك الاتفاقية جيتو تشوفونا وتفاعلنا معكم، ودرنا الدراسات وأغلبية الجماعات مع الأسف ما تيكونوش داروا الدراسات وتنصيفطو لهم الطاقم، وتنديرو الدراسة وتنوقعو.

ولكن أنا ما مسؤولة على التنفيذ. فين واقفة؟ ياك خرجت من الوزارة من عندنا، خرجت من عند الوزارة، فلذلك أنا لست مسؤولة.

آش قال صاحب الجلالة؟ قال كذلك المبادرة المحلية، قال كذلك المبادرة المحلية، فما نقولوش "ويل للمصلين" ونسكتو، راه الجماعة حتى هي عندها مسؤوليتها وتقوم بدورها، واحنا نواكبو معها.

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على حسن المساهمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 240

التاريخ: الإثنين 27 ربيع الآخر 1447هـ (20 أكتوبر 2025م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة مساء.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة المشتركة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، حول مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2026، هذه المناسبة السنوية التي، فضلا عن طابعها الدستوري، تعتبر فرصة لتأكيد الحرص المشترك لدى المؤسستين التنفيذية والتشريعية على التعاون والعمل، كل من موقعه، لخدمة المصالح العليا لبلادنا، عبر الوقوف على ما تحقق من منجزات تنموية، واستشراف المستقبل وفق رؤية توازن بين التدبير الأمثل لمقدوراتنا الوطنية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك من أجل تسريع مسيرة المغرب الصاعد الذي يضمن لجميع المغاربة الاستفادة من ثمار النمو ومن تكافؤ الفرص على مستوى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، على ضوء التوجيهات الواردة في خطابي صاحب الجلالة نصره الله، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد وبمناسبة الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية الحادية عشرة، بتاريخ 10 أكتوبر 2025. ويؤسس هذان الخطابان الساميان، لانطلاقة مرحلة جديدة عنوانها الأكبر تسريع مسيرة المغرب الصاعد وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

وكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، فما حققته بلادنا خلال 26 سنة من حكم جلالته لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو نتيجة رؤية بعيدة المدى وصواب الاختيارات التنموية الكبرى، والأمن والاستقرار السياسي والمؤسساتي الذي تنعم به المملكة.

فقد مكنت مسيرة عقدين ونصف من الإصلاحات والتحولات الهيكلية التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من تعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي طبقا للنموذج التنموي الجديد، وبناء اقتصاد تنافسي أكثر تنوعا وانفتاحا، وذلك في إطار ماكرو-اقتصادي سليم ومستقر.

وبفضل هذه الرؤية الملكية الحكيمة التي أطرت هذا المسار، صارت بلادنا اليوم تحظى باقتصاد أكثر صلابة، ونسيج اجتماعي متماسك، في إطار مؤسساتي حديث، موازاة مع تنامي الإشعاع الدولي للمملكة، في ظل الأمن والاستقرار اللذين تزخر بهما، إلى جانب تزايد الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد للنزاع حول الصحراء المغربية.

وهي مناسبة لتقديم تحية إجلال وتقدير لكل القوات الأمنية والعسكرية بكل تشكيلاتها، من قوات مسلحة، وأمن وطني، ودرك ملكي وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، على تجندها الدائم، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

إن تكريس مكتسبات مسار عقدين ونصف من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات المؤسساتية، يقتضي منا اليوم تعبئة أكبر من أجل تسريع إنجاز مختلف الأوراش التنموية لتعزيز مسيرة المغرب الصاعد، بالموازاة مع الانخراط الجدي والمسؤول في إعداد وتنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، بما يمكن من تحقيق تنمية متوازنة لمغرب يسير بسرعة واحدة.

يجب أن نؤسس معا، إلى جانب كل القوى الحية ببلادنا لمرحلة جديدة تتطلب تغييرا ملموسا في العقليات وفي طريقة العمل من خلال ترسيخ ثقافة النتائج والابتعاد عن هدر الموارد والطاقات والإمكانات.

مرحلة تعبئة الذكاء الجماعي لوضع تصور لصياغة الجيل الجديد

من برامج التنمية الترابية المندمجة، عبر الحوار والإشراك المباشر للساكنة المحلية بمختلف الشرائح والفاعلين، بما يمكن من تحديد واقعي للاحتياجات الحقيقية للساكنة، ومن ترتيب الأولويات، بناء على أثرها على تحسين ظروف عيشهم.

وهذا ما سيمكننا من تجاوز المقاربة المنفصلة عن الواقع المحلي المباشر في تدبير البرامج التنموية، ويمكننا أيضا من المرور إلى السرعة القصوى والتجسيد الحقيقي والفعلي للامركزية واللاتمركز.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق دولي لازال يغلب عليه عدم اليقين، واقتصاد عالمي يعرف صعوبة في استعادة عافيته بشكل تام، حيث إن معدلات النمو المتوقعة برسم سنتي 2025 و2026 والتي تقدر على التوالي بـ 3,2% و3,1% تبقى غير كافية لاسترجاع النشاط الاقتصادي لزخمه المنشود، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتراجع التجارة العالمية بفعل التوجهات الحمائية.

كما أن منطقة اليورو، الشريك الاقتصادي الأساسي للمملكة، لازالت تجد صعوبة في استعادة مستويات نموها السابقة، حيث لن يتجاوز النمو الاقتصادي بهذه المنطقة 1,2% هذه السنة، و1,1% سنة 2026.

وفي ظل هذا السياق الدولي المعقد والمتزايد الصعوبة، تواصل بلادنا رسم مسار متفرد، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مدعومة بقوة مؤسساتها وثبات خياراتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما مكنها من تعزيز قدرتها على الصمود بشكل ملموس، ومن الحفاظ على استدامة توازناتها الماكرو اقتصادية.

فرغم الظرفية الدولية الصعبة وتحولاتها المتسارعة، أظهر اقتصادنا الوطني صمودا كبيرا، مدفوعا بالمسار الإصلاحي الذي يعرفه خلال السنوات الأخيرة والمطبوع بالدينامية والإرادية وبالتقدم المتواصل في العديد من الأوراش المهيكلة الكبرى.

وقد تعززت هذه الدينامية، المستنيرة بالتوجيهات الملكية السامية، عبر التنويع التدريجي لمحركات نمو الاقتصاد الوطني الذي يقوم، إلى جانب تحديث القطاعات الإنتاجية التقليدية، على إعادة تمركز المملكة في قطاعات واعدة على مستوى التجارة الدولية.

كما تندرج في إطار خيارات استراتيجية مدروسة بعناية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهكذا، من المتوقع أن يسجل اقتصادنا الوطني نموا بـ 4,8%، برسم السنة الحالية، مدعوما بانتعاش قوي للطلب الداخلي، واستعادة نسيجنا الإنتاجي لنشاطه، وكذا التطور الملحوظ لقطاع الخدمات، وهو ما تجسد من خلال التحسن المتواصل للقيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، خلال السنوات الثلاث الماضية، مسجلة من معدلات نمو انتقلت 3,8% سنة 2022 إلى 4,5% سنة 2024، كما يتوقع أن يتواصل هذا المنحى من الإيجابي برسم سنتي 2025 و2026.

وتعكس هذه الدينامية التي تعرفها القطاعات غير الفلاحية، تحولا بنيويا في هيكلة الاقتصاد الوطني نحو نمو أكثر استقرارا واستقلالية عن العوامل المناخية، مدعوما بالمساهمة المتنامية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، من قبيل صناعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية والسياحة، التي تشكل رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات أو خلق فرص الشغل.

وهو ما تؤكده المؤشرات القطاعية، لا سيما التحسن الملموس لمؤشر الإنتاج الصناعي، وتواصل دينامية القطاع السياحي، خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، متمثلة في استقبال بلادنا لـ 15 مليون سائح، بارتفاع بـ 14% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024، ما مكن من تحقيق عائدات تقدر بـ 87,6 مليار درهم، وذلك إلى غاية متم شهر غشت 2025.

كما تتجسد هذه الدينامية، من خلال الزيادة الاستثنائية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفتها بلادنا، والتي بلغت 39,3 مليار درهم عند متم شهر غشت، بزيادة تقدر بـ 43,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

وقد تعززت هذه النتائج الاقتصادية المشجعة من خلال التحكم في التضخم في حدود 1,1%، عند متم شهر غشت 2025، والتحكم التدريجي في عجز الميزانية الذي تراجع من 5,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021، إلى 3,8% سنة 2024، قبل أن يستقر في حدود 5,3% سنة 2025، وهو ما يمثل تراجعا بنقطتين من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة.

ويندرج مسار المديونية بدوره في هذه الدينامية الإيجابية، من خلال معدل يقدر بـ 67,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، أي بتراجع يقدر بـ 0,3 نقطة مقارنة مع السنة السابقة.

ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج إلى التطور الكبير الذي عرفته الموارد الجبائية، التي سجلت تطورا بمعدل سنوي يقدر بـ 11,5% بين سنتي 2020 و2025، منتقلة من 199 مليار درهم إلى 343 مليار درهم، ويُعد ذلك نتيجة مباشرة لتزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وقد تعزز هذا الالتزام الثابت للمملكة بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية والميزانياتية، من خلال استعادة تصنيفها ضمن فئة "درجة الاستثمار Investment Grade" من طرف وكالة التنقيط الأمريكية "Standard & Poor's"، خلال شتنبر الماضي.

وهو ما يجسد الثقة المتجددة من لدن الشركاء والمستثمرين الدوين

في صلابة مرتكزاتنا الاقتصادية وفعالية الإصلاحات التي تم إطلاقها تحت القيادة الملكية السامية، في سياق دولي صعب عرفت خلاله عدة دول تراجعا في تصنيفها السيادي، بما في ذلك الدول المتقدمة.

وتتيح استعادة بلادنا للتصنيف في فئة "Investment Grade"، عدة امتيازات، لاسيما تيسير الولوج إلى التمويلات الدولية بشروط تفضيلية، مما يقلص من تكلفة الدين العمومي ويعزز ثقة المستثمرين والشركاء الأجانب.

كما يُمكن هذا التحسن على مستوى التصنيف من تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مساهما بذلك في دعم النمو والاستقرار الماكرو اقتصادي للمملكة بشكل مستدام.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، على ضوء التوجيهات والتعليمات السامية لجلالة الملك نصره الله، والتي تفضل جلالته بإعطائها من خلال الخطابين الأخيرين على التوالي بمناسبتي عيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية.

وتفعيلا للتعليمات والتوجيهات الملكية السامية، تلتزم الحكومة بتنزيل المشروع الكبير "للمغرب الصاعد"، الذي تم وضع معالمه بشكل واضح من لدن جلالته، بهدف تحقيق تنمية وطنية تجمع بين العدالة الاجتماعية والتنمية المجالية المندمجة في خدمة كل المواطنين على قدم المساواة.

ولهذه الغاية، يقوم مشروع قانون المالية لسنة 2026 على أربع أولويات كبرى تتمحور حول ما يلي:

أولا: توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛

ثانيا: إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛

ثالثا: مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية؛

رابعا: مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

بالنسبة للأولوية الأولى المتمثلة في توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛ يتوخى المشروع تنزيلها من خلال العمل على تسريع تنفيذ مختلف الأوراش الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية، بغلاف إجمالي للاستثمار العمومي يناهز 380 مليار درهم.

وستحرص الحكومة على توجيه هذا المجهود الاستثماري الكبير لتمويل مشاريع البنيات التحتية في مختلف المجالات، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تضمن التنمية الترابية وفق مقاربة مجالية مندمجة بكافة جهات المملكة، وذلك تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية.

فإلى جانب برامج التأهيل الترابي التي ستشمل بشكل تدريجي مختلف المدن، ستعطى الأولوية لتسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية للنقل واللوجستيك، وذلك وفق رؤية مندمجة.

ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص بتسريع أشغال توسعة المطارات، وتعزيز حضيرة الطيران الوطنية، وتنفيذ المشاريع السككية، لا سيما تمديد خط القطار فائق السرعة إلى مدينة مراكش وتقوية شبكة الطرق السيارة، موازاة مع العمل على إنهاء أشغال ميناء الناظور غرب المتوسط، وتسريع إنجاز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي.

كما سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على مواصلة التدابير الرامية إلى تأمين التزويد بالماء الشروب في المناطق التي تعاني من العجز المائي، وهو ما خصص له مجموع اعتمادات يقدر بـ 16,4 مليار درهم في إطار هذا المشروع.

وسيتم في هذا الصدد، مواصلة تنزيل برنامج بناء السدود (16) سدا كبيرا، وبرمجة أشغال بناء سدين كبيرين جديدين، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية (خصوصا من حوض واد لاو واللوكوس إلى حوض أم الربيع مروراً بأحواض سبو وأبي رقراق)، ومواصلة تفعيل خارطة الطريق لمشاريع تحلية مياه البحر، بهدف تأمين تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنوياً، إضافة إلى تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي وذلك بالموازاة مع تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه.

كما سيتم إيلاء عناية خاصة لتسريع تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، لا سيما في مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتحول الرقمي، وتطوير الصادرات.

وستعمل الحكومة، على توطيد مسار التحول نحو استعمال الطاقات الخضراء، عبر تسريع تطوير الطاقات المتجددة، التي صارت تشكل أزيد من 45% من المزيج الكهربائي الوطني، موازاة مع تفعيل عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر.

هذا إلى جانب تطوير استعمال الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة عبر الشروع في إنجاز أول محطة للغاز الطبيعي المسال بميناء الناظور غرب المتوسط، إضافة إلى إنشاء وحدتين لإنتاج الطاقة بتاهدارت باستعمال الغاز الطبيعي، مع تحويل المحطة الحالية بتاهدارت ومحطتي القنيطرة والمحمدية لمحطات تستعمل الغاز الطبيعي عوض الفيول والفحم.

حضرات السيدات والسادة،

المواكبة هذه الجهود على مستوى تنفيذ الاستثمارات العمومية، ستعمل الحكومة على تعزيز دينامية الاستثمارات الخاصة، لا سيما عبر مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم الاستثمار الخاص، وتعزيز دور "صندوق محمد السادس

للاستثمار" موازاة مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح القطاع المالي، مع إعطاء الأولوية للمشاريع المنتجة للقيمة المضافة والمناصب الشغل.

ولهذه الغاية، سيتم العمل على مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، بشكل يضمن تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ودعم المقاولات الناشئة والصغرى والمتوسطة، وتوفير آليات تمويل مبتكرة، تسهم في تعزيز الدينامية الاقتصادية، وخلق فرص الشغل.

وقد شهدت سنة 2025 تسريع المصادقة على عدد من المشاريع الاستثمارية الخاصة، لاسيما في قطاعات السيارات الكهربائية، وسلاسل القيمة المرتبطة بالانتقال الطاقي.

وفي هذا الصدد، فقد صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على 250 مشروع استثماري وملحق لاتفاقيات الاستثمار، بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بـ 414 مليار درهم تروم إحداث أزيد من 65.000 منصب شغل مباشر، و110.000 منصب شغل غير مباشر.

وانسجاما مع ما سبق، ستواصل الحكومة تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، من خلال التركيز على تسريع رقمنة وتبسيط المساطر الإدارية، وتعميم إنشاء المقاولات عبر الانترنت، ومواصلة تنزيل الإصلاح الجبائي بشكل يضمن نظاما ضريبيا متوازنا ومستقرا يعزز ثقة المستثمرين، موازاة مع تعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار كفاعل محوري في خدمة المستثمرين.

كل ذلك بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية المرتبطة بالاستثمار وتسهيل ولوج المستثمرين لهذه الخدمات، بما يعزز مكانة المغرب وجاذبيته كوجهة استثمارية.

وفي نفس الإطار، تولي الحكومة عناية خاصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي تعتبر من أهم مصادر التشغيل في نسيجنا الإنتاجي، وذلك من خلال تدابير هادفة، ستكلف مجهودا ماليا يفوق 2 مليار درهم، تقوم أساسا على تفعيل آلية جديدة للمساعدة التقنية لهذه المقاولات والدعم المالي لاستثماراتها من أجل إحداث مناصب الشغل وتحقيق العدالة المجالية، إضافة إلى مواكبتها من أجل تسهيل ولوجها للتمويلات وللصفقات العمومية.

ووفق نفس المقاربة التي ترمي إلى دعم تشغيل الشباب، ستعمل الحكومة على تعميم التكوين بالتدرج ليشمل 200 ألف شاب وشابة خلال الموسمين 2025-2026 ثم 2026-2027، إلى جانب إرساء الجسور بين أسلاك التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وتطوير التكوين بالتناوب، ومكافحة الهدر المدرسي عبر تعزيز مدارس الفرصة الثانية.

كما ستعمل الحكومة على تكثيف جهودها لإدماج الشباب والنساء في سوق الشغل، عبر الرفع من عدد المستفيدين من البرامج النشيطة للتشغيل، موازاة مع مواصلة التدابير الرامية إلى التخفيف من وقع الجفاف على التشغيل بالمجال القروي والحد من فقدان مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي، إلى جانب تطوير الفلاحة التضامنية، التي تستهدف بشكل رئيسي المساعدين الأسريين العاطلين عن العمل بالمناطق المتضررة من الجفاف.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتمثل الأولوية الثانية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 في إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة. تجسيدا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد، وبمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، بتاريخ 10 أكتوبر 2025، ستعمل الحكومة على إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.

هذه المبادرة التي تقوم على التنسيق الأمثل بين السياسات العمومية الوطنية والأولويات على الصعيد المحلي، تترجم الإرادة الملكية السامية بتكريس تنمية متوازنة شاملة ومتضامنة تشمل كل جهات المملكة.

كما تروم التحسين الملموس للظروف المعيشية لكل المواطنين على قدم المساواة وتوجيه المجالات الترابية نحو التنويع الاقتصادي المستدام، بما يضمن تجسيد طموح المغرب الصاعد الذي يسير بسرعة واحدة.

وهكذا، فإن الهدف من تنزيل هذا الجيل الجديد من البرامج يكمن في تعزيز المكتسبات، وتسريع التحولات الجارية، والتجاوب بطريقة تشاورية وفعالة مع التحديات المتصاعدة، من خلال ترجمة فعلية للجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للمملكة.

كما تتوخى ضمان وقع الاستثمارات العمومية بشكل فعلي وقابل للقياس، خصوصا فيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وتقوم هذه المقاربة الجديدة على ثلاثة أبعاد متكاملة:

البعد الأول يُحيلُ على التنمية بمفهومها الشامل الذي يجمع بين دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبشري.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يقوم هذا المرتكز على أربعة محاور أساسية، تهدف إلى:

- دعم التشغيل، عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية المحلية؛

- تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن ويكرس العدالة المجالية، وذلك عبر سد الخصاص المسجل كميا ونوعيا، وضمان الولوج المنصف لكل المواطنين للخدمات الأساسية؛

- اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية؛

- التأهيل الشامل للمجال الترابي في تداخل وتناغم مع المشاريع المهيكلة التي أطلقتها بلادنا، بغية تعزيز الالتقائية بين السياسات القطاعية والحاجيات على مستوى المجالات الترابية. هذا مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات والتفعيل المعقلن لآليات التنمية المتوازنة للسواحل الوطنية، وتطوير المراكز القروية الناشئة، وذلك طبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية.

البعد الثاني يتعلق بالطابع المجالي، وينبني على استثمار خصوصيات ومؤهلات كل منطقة عبر:

- تحديد الحاجيات ذات الأولوية؛

- إشراك كل مكونات المجتمع المحلي؛

- اعتماد مقاربة تصاعدية تتيح للساكنة التمكن والاستفادة من مسار التنمية على الصعيد المحلي؛

- تكريس اللاتمركز واللاتركيز، وفق منظور للحكامة المجالية المندمجة، التي تضمن التنزيل الأمثل للسياسات العمومية.

أما البعد الثالث فيتعلق بالطابع المندمج، والذي يكرس نمطا جديدا للحكامة يروم ضمان الالتقائية بين البرامج التي يشرف عليها مختلف المتدخلين بغية تحسين الظروف المعيشية للمواطنين بكافة المجالات الترابية.

وسيتم تجسيد هذه المقاربة من خلال:

- إحداث حساب خصوصي للخزينة من أجل ضمان التقائية التمويلات المخصصة لهذه البرامج؛

- اعتماد حكامة مندمجة مرنة وشفافة قائمة على انتقاء البرامج وفق أثرها على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مع وضع آليات تتبع وتقييم هذا الأثر؛

- وضع آليات تتيح للمواطنين استعمال التكنولوجيا الرقمية لتتبع تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التي سيتم تنزيلها؛

- ضمان الشفافية والمراقبة عبر إشراك مختلف المؤسسات الدستورية وهيئات الرقابة: الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات، والمفتشية العامة للمالية...

وستعرف سنة 2026 إعداد برنامج أولوي يتضمن عقودا بأهداف واضحة قابلة للقياس، كما يحدد العمليات التي سيتم إنجازها، حيث سيعطي هذا البرنامج الأولوية للعمليات التي يمكن إنجازها على المدى القصير، مستهدفة في هذه المرحلة الأولية المناطق القروية والجبلية التي تعاني من الهشاشة، خصوصا من خلال مشاريع فك العزلة بهذه المناطق، وضمان الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى رأسها الصحة والتعليم والماء، إلى جانب دعم المشاريع المدرة للدخل.

وفي نفس الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، ستعطى الأولوية خلال سنة 2026 لتنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة، حيث إنه على ضوء التشخيص الترابي الشامل الذي مكن من تحديد 542 مركزا قرويا ناشئا، عملت الحكومة على إعداد برنامج أولوي يهم 77 مركزا قرويا ناشئا يُغطي مجموع التراب الوطني، وذلك بتنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين. وسيتم التركيز خلال سنة 2026 على تسريع تنزيل مخططات عمل تتعلق بمشاريع ترابية تهم 36 مركزا قرويا ناشئا نموذجيا بكلفة إجمالية تبلغ 2.8 مليار درهم.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وفي نفس الإطار، ومواكبة لهذه الدينامية التي تم إطلاقها من أجل التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، ستكثف الحكومة جهودها خلال سنة 2026 لتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

حيث سيتم تعزيز المجهود الميزانياتي المخصص للقطاعين، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 140 مليار درهم، بزيادة تقدر بـ 21 مليار درهم مقارنة مع سنة 2025، وذلك موازاة مع إحداث أزيد من 27.000 منصب مالي لفائدة القطاعين.

وعليه، ستواصل الحكومة العمل على سد الخصاص المسجل في المنظومة الصحية الوطنية، عبر تسريع برنامج تأهيل العرض الصحي، خصوصا من خلال دخول المركزين الاستشفائيين الجامعيين للخدمة بكل من أكادير والعيون، المبرمج برسم السنة الحالية، والتسريع بأشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي ابن سيناء بالرباط، في أفق افتتاحه المرتقب بداية سنة 2026، إلى جانب مواصلة أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من بني ملال وكلميم والرشيدية.

وموازاة مع ذلك، سيتم إطلاق عملية إصلاح وتحديث 90 مستشفى بكافة جهات المملكة، بكلفة إجمالية تناهز 3,3 ملايير درهم كما سيتم إطلاق المرحلة الثانية من تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، التي تهدف إلى إعادة تأهيل 1.600 مركز المتبقية على مدى ثلاث سنوات، بكلفة إجمالية تُعادل 6,9 ملايير درهم، وذلك بعد استكمال المرحلة الأولى التي تهم حاليا حوالي 1400 مركز صحي بكلفة إجمالية تقدر ب 6,4 ملايير درهم.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تثمين الموارد البشرية وتطويرها، ومواصلة تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية، خاصة من خلال تفعيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وكذا التفعيل التدريجي

للمجموعات الصحية الترابية بالإضافة إلى تنزيل النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى مختلف مستشفيات المملكة.

وقد خصصت الحكومة ميزانية إجمالية تناهز 42,4 مليار درهم لقطاع الصحة، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهو ما يمثل زيادة تقدر بحوالي 10 ملايير درهم، إضافة إلى إحداث 8.000 منصب مالي لفائدة القطاع، أي بزيادة 1.500 منصب مقارنة بسنة 2025.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار نفس الدينامية التي تم إطلاقها، سيتم إيلاء عناية خاصة لتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال الحرص على الارتقاء أيضا بالتعليم، لا لكونه من الحقوق الأساسية وحسب، بل باعتباره مدخلا أساسيا لتأهيل الرأسمال البشري المنتج والمؤهل للانخراط بشكل فعال في المسار التنموي لبلادنا.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة خلال سنة 2026، على التسريع بتعميم التعليم الأولي، عبر إحداث ما يقارب 4800 قسم جديد برسم الدخول المدرسي 2026-2027، ليبلغ عددها الإجمالي ما يناهز 40.000 قسم، وليتجاوز بذلك العدد المتوقع للمستفيدين من التعليم الأولي مليون تلميذ وتلميذة.

كما ستواصل الحكومة تحسين جودة التكوين عبر توسيع مدارس الريادة لتشمل 6626 مدرسة ابتدائية و1286 إعدادية، خلال الموسم الدراسي 2026-2027، في أفق تعميمها الكلي خلال الفترة 2027-2028.

هذا بالإضافة إلى تعزيز العرض المدرسي من خلال افتتاح 170 مؤسسة تعليمية جديدة، برسم الدخول المدرسي 2026-2027، وإطلاق أشغال بناء 193 مؤسسة تعليمية برسم سنة 2026. وذلك بالموازاة مع تعزيز خدمات دعم التمدرس، عبر تحسين ظروف الإيواء والإطعام على مستوى الداخليات ومؤسسات "دار الطالبة"، وكذا توسيع النقل المدرسي لفائدة 730.000 تلميذ وتلميذة في أفق سنة 2027.

ولهذه الغاية، فقد خصصت الحكومة غلافا ماليا إضافيا يقدر بـ 11,5 مليار درهم لقطاع التربية والتعليم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع أزيد من 97 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، إضافة إلى إحداث 19.344 منصب مالي لفائدة القطاع.

وإدراكا من الحكومة لأهمية اندماج بلادنا في مجتمع المعرفة وتطوير قدرات البحث العلمي وتسخير نتائجه لدعم جاذبية وتنافسية القطاعات الإنتاجية، فسيتم العمل خلال سنة 2026، على مواصلة تنزيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج للجامعة المغربية والنهوض بمستوى مواردها البشرية، وملاءمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق الشغل.

وقد خصصت الحكومة ميزانية إجمالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تقدر بما يزيد عن 173 مليار درهم برسم السنة المالية 2026.

ويعرف قطاع التكوين المهني بدوره دينامية تطور مهمة، حيث عرف الدخول المدرسي 2025-2026 استقبال 686.522 متدربا مقابل 678.605 متدربا خلال الموسم السابق.

وتكريسا لهذه الدينامية، فقد تم تعزيز البنية التحتية للقطاع بشكل ملموس من خلال إحداث 27 معهدا جديدا، ليرتفع بذلك عدد مؤسسات التكوين العمومية إلى 798 مؤسسة، بالإضافة إلى 1.596 مؤسسة خاصة مرخصة. هذا إلى جانب افتتاح ثلاث مدن جديدة للمهن والكفاءات على مستوى كل من جهات الداخلة واد الذهب ومراكش آسفي، وكلميم واد نون ليبلغ بذلك عددها 10 مدن، علما أن الأشغال بالمدينتين المتبقيتين توجد الآن في طور الاستكمال.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتمثل الأولوية الثالثة لمشروع قانون المالية لسنة 2026 في مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية.

إن حرص الحكومة منذ تنصيبها على تكريس أسس الدولة الاجتماعية، وإن كان بالأساس يروم معالجة مختلف أوجه النقص الاجتماعي المسجل وتحقيق العدالة الاجتماعية، فإنه في عمقه نابع من الأهمية التي يكتسيها الاستثمار في الرأسمال البشري، باعتباره العمود الفقري لكل السياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، فقد نجحت الحكومة في تعميم الحماية الاجتماعية، وفق الأجندة والأهداف المحددة لها طبقا للقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، مع اتخاذ كافة التدابير التنظيمية والمؤسساتية والمالية لإنجاح هذا الورش المجتمعي الكبير.

وهكذا، فقد تم تحقيق تقدم كبير على مستوى تعميم منظومة الاستهداف على الصعيد الوطني، حيث عرف السجل الاجتماعي الموحد تسجيل 5,3 ملايين أسرة، أي ما يعادل 19,6 مليون شخص، وذلك إلى حدود منتصف شهر شتنبر 2025 وهو ما يمثل حوالي 51% من الساكنة.

كما يتم العمل على تطوير هذه المنظومة من أجل استهداف أمثل للفئات المستحقة للاستفادة من البرامج الاجتماعية.

وسيتواصل خلال سنة 2026 تنزيل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، خاصة من خلال تحمل ميزانية الدولة لاشتراكات حوالي 11 مليون مواطن من الفئات المعوزة.

وفي هذا الإطار، فقد بلغت هذه الاشتراكات ما مجموعه 26 مليار درهم منذ إطلاق نظام "أمو تضامن"، وستناهز 10,5 ملايير درهم برسم سنة 2026.

أما بالنسبة للدعم الاجتماعي المباشر، فقد بلغ عدد الأسر

المستفيدة من هذا النظام، ما يقارب 4 ملايين أسرة، عند متم شهر شتنبر من السنة الحالية، ليبلغ مجموع الإعانات الممنوحة في إطار هذا النظام 44,6 مليار درهم منذ إطلاقه.

كما سيتم الرفع من القيمة الشهرية لإعانات الأطفال بمبالغ تتراوح بين 50 و100 درهم لكل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل.

وستتم مواكبة هذه الزيادة من خلال تفعيل الإعانة الخاصة بالأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ولهذه الغاية، فقد عملت الحكومة على تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر بـ29 مليار درهم برسم سنة 2026. كما سيتم تعزيز الموارد المالية المخصصة لهذا البرنامج ودعم تمويله، عبر تمديد تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن برسم هذا المشروع.

كما سيتواصل العمل على تفعيل باقي مرتكزات تعميم الحماية الاجتماعية، لا سيما توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

موازاة مع تعميم الحماية الاجتماعية، ستواصل الحكومة مجهوداتها لدعم القدرة الشرائية، والتي بلغت النفقات المخصصة لها ما يناهز 116 مليار درهم خلال الفترة بين 2022 و2025، وذلك لضمان استقرار أسعار المواد الأساسية، ودعم محني النقل حفاظا على استقرار تكاليف النقل، موازاة مع دعم المكتب الوطني للماء والكهرباء بميزانية إجمالية بلغت 17 مليار درهم للحفاظ على استقرار فاتورة استهلاك الكهرباء.

وهو المجهود الذي سيتواصل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، عبر تخصيص ما يعادل 14 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للأسر وضمان استقرار أسعار المواد الأساسية.

تنضاف إلى هذه المجهودات المكاسب المحققة في إطار الحوار الاجتماعي الذي استفاد منه الأجراء بالقطاعين العام والخاص وكذا المتقاعدين بكلفة إجمالية تقدر بـ 48 مليار درهم برسم الفترة ما بين 2022 و2026، بما في ذلك مراجعة نظام الضريبة على الدخل هذا، إضافة إلى الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجور في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية في القطاع الخاص.

كما تعمل الحكومة على تعزيز العرض السكني وتوفير ظروف معيشية لائقة للأسر، لا سيما من خلال برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي الذي استفاد منه، منذ إطلاقه سنة 2024، أزيد من 68.000 أسرة إلى غاية منتصف شهر أكتوبر، ليصل المبلغ الإجمالي للمساعدات ما يفوق 5,6 ملايير درهم.

وفي نفس الإطار، تواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى القضاء على السكن غير اللائق، خصوصا من خلال برنامج "مدن بدون صفيح" الذي مكن من تحسين ظروف سكن ما يناهز 362.275 أسرة من مجموع 496.965 أسرة مستهدفة، وإعلان 62 مدينة بدون صفيح من أصل 85 مدينة معنية بهذا البرنامج.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، من أجل إعادة بناء المساكن المنهارة كليا أو جزئيا، وإعادة تأهيل البنيات التحتية الأساسية المتضررة، وإنجاز مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق، موازاة مع إحداث المنصات الجهوية لتخزين الاحتياطيات من المواد الأساسية لمواجهة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتمثل الأولوية الرابعة للمشروع في مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية. وفي هذا الإطار، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، يضع مشروع قانون المالية لسنة 2026، على رأس أولوياته تحسين نجاعة الاستثمار العمومي وتكريس الالتقائية والتوطين المجالي لتدبير السياسات العمومية.

ولهذه الغاية يعتبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، من أهم الأوراش التي تعتزم الحكومة تفعيلها.

ويجسد هذا الإصلاح تحولا عميقا في نموذج حكامة السياسات العمومية؛ يتوجه بشكل أكبر نحو المساءلة وتحقيق النتائج، إضافة إلى تكريس الالتقائية والتوطين المجالي لتدبير هذه السياسات.

ويروم هذا الإصلاح تحقيق ثلاثة أهداف كبرى، تتمثل في تحسين نجاعة أداء السياسات العمومية من خلال إدراج المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو من إعانات الدولة، ضمن مقاربة التدبير الميزانياتي القائم على النتائج، وتعزيز استدامة المالية العمومية (من خلال اعتماد قواعد الحكامة والانضباط الميزانياتي)، موازاة مع تقوية دور البرلمان، خصوصا عبر تعزيز انخراطه في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.

وستتم مواكبة هذا الإصلاح من خلال تطوير نظام معلوماتي مندمج، يروم التدبير الأمثل للإنفاق العمومي على المستوى الترابي، ويضمن توزيعا أكثر فعالية للنفقات، يرتبط أساسا بمدى تأثيرها الإيجابي على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة خلال سنة 2026، العمل على تنزيل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تسريع عمليات إعادة الهيكلة الرامية إلى ترشيد المحفظة العمومية، وإعادة توجيه تدخلها نحو مهامها الاستراتيجية، وتعزيز أدائها الاقتصادي والاجتماعي، وتقليص اعتمادها على ميزانية الدولة عبر تطوير آليات تمويل أكثر تنوعا ونجاعة.

كما ستعمل الحكومة على تنزيل مختلف الأوراش المرتبطة بإصلاح

الإدارة، بما يضمن تكريس القرب من المواطنين وتعزيز نجاعة العمل العمومي، وتفعيل مقاربة التنمية الترابية المندمجة، موازاة مع مواصلة تنزيل ورش اللاتمركز الإداري وتحديث البنيات الإدارية.

ومن جانب آخر، تولي الحكومة أهمية خاصة لإصلاح منظومة العدالة، من خلال التركيز على إصلاح مدونة الأسرة، وتقريب العدالة من المواطنين عبر مراجعة الخريطة القضائية، وتوسيع الاختصاصات الترابية والوظيفية للمحاكم، وتطوير الرقمنة بما يعزز الأمن القانوني للمملكة وجاذبيتها.

ومن أجل ضمان تمويل مستدام لمختلف الأوراش الهيكلية، والاستراتيجيات القطاعية، والمشاريع الكبرى، والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، التي ترسم معالم المغرب الصاعد؛ ستحرص الحكومة، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على الحفاظ على توازنات ماليتنا العمومية، وتعزيز استدامتها بما يُمكن من ترسيخ السيادة المالية الوطنية، وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح القانون الجبائي، وتحسين تحصيل الموارد، إلى جانب التدبير المعقلن للنفقات.

ومن المتوقع أن تمكن هذه المجهودات من مواصلة تقليص العجز الميزانياتي والذي من المتوقع أن يبلغ 3% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2026، مقابل 3,5% برسم توقعات نهاية السنة الحالية، مع خفض معدل لمديونية إلى حدود 66% من الناتج الداخلي الخام.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

من خلال تنزيل مختلف الأوراش والاستراتيجيات والإصلاحات المبرمجة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، وأخذا بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالسياق الوطني وكذا الظرفية الاقتصادية لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، وانعكاساتها على دينامية النشاط الاقتصادي الوطني، تهدف الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 4,6%، وذلك بناء على الفرضيات التالية:

- معدل التضخم في حدود 2%؛
- ارتفاع الطلب الخارجي، خارج الفوسفاط ومشتقاته، بـ 2,3%؛
- محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان: 500 دولار للطن.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كانت تلكم أهم التوجهات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2026 والتي نحرص من خلالها على تعزيز المكتسبات التي راكمتها بلادنا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، خلال أزيد من ربع قرن من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما نسعى من خلال هذا المشروع إلى إعطاء الأولوية لتسريع مسار المغرب الصاعد والتنزيل التشاركي للجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة، إلى جانب توطيد أسس الدولة الاجتماعية. وكل ذلك في إطار التوازن الضروري بين تفعيل هذه الأولويات ومواصلة مسار تعزيز استدامة ماليتنا العمومية.

ومن الأكيد أن عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026، يشكل مناسبة للارتقاء بالعمل المشترك بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بروح وطنية ونكران ذات، وذلك من أجل تقديم الحلول الواقعية والفعالة، التي تستجيب للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، بما يمكن من ترصيد المكتسبات المحققة، وبما يضمن استفادة الجميع من ثمار النمو، وتكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد في مختلف الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا على حسن تعاونكم

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 241

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الآخر 1447هـ (21 أكتوبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، اسمحوا لي بداية أن أتقدم باسم جميع مكونات مجلس المستشارين، بأحر التهاني وخالص التبريكات لأعضاء المنتخب الوطني لأقل من 20 سنة..

(تصفيقات داخل القاعة)

.. لاعبين ومدربين وأطر وأطقم إدارية وطبية وتقنية على المشاركة المتألقة والمسار المتميز بمنافسة كأس العالم للشباب الذي احتضنته دولة الشيلي، والذي توج بحصول المنتخب الوطني المغربي عن جدارة واستحقاق على هذا اللقب العالمي الغالي لأول مرة في التاريخ كرة القدم المغربية.

وذلك، بعد مسار حافل بالانتصارات على أقوى المدارس الكروية العتيدة، تتويجا للرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي ما فتئ يدعم الجهود الرامية إلى النهوض بالرياضة الوطنية على كافة المستويات من خلال إرساء قواعد متينة للتكوين والتأطير، وفي مقدمتها أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، وكذا توفير جميع الإمكانيات والظروف لتمثيل بلادنا أحسن تمثيل في المحافل الرياضية الدولية والقارية، تحت إشراف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، حتى بات المغرب رقما صعبا في مختلف المحافل والتظاهرات والملتقيات الرياضية والدولية.

راجين من العلي القدير أن يكون هذا الإنجاز غير المسبوق فاتحة خير للمزيد من النجاحات والتألقات في قادم المناسبات الرياضية إن شاء الله.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فليتفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2025.

الأول تقدم به المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

أما الطلب الثاني فقد تقدم به المستشار السيد خالد السطي.

وقد أحيل الطلبان على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي أعربت عن تعذر التفاعل مع هاذين الطلبين.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 14 أكتوبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 42 سؤالا شفهيا؛
- 69 سؤالا كتابيا؛
- و15 جوابا كتابيا.

وأخيرا، وقع استدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، لذلك أنه بطلب من فريق التجمع الوطني للأحرار تم تعويض السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "حصيلة الدخول المدرسي وآفاق تسريع الإصلاح" بالسؤال الآني الموجه إلى نفس القطاع حول "حصيلة الحوار الاجتماعي القطاعي".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "حصيلة الحوار الاجتماعي"، والذي تجمعهما وحدة الموضوع.

وبالمناسبة نرحب بالسيد الوزير المحترم، والبداية مع سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وموضوعه "حصيلة الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس، شكرا.

السيد الوزير،

لقد خلف توقيع الاتفاق القطاعي المتعلق بالنظام الأساسي الجديد أملا كبيرا لدى الشغيلة التعليمية، باعتباره محطة لتعزيز الثقة وتحسين الوضعية المهنية والمادية لنساء ورجال التعليم، غير أن التأخر المقلق في تفعيل الالتزامات المتفقة عليها، وعلى رأسها صرف التعويض التكميلي لفائدة المساعدين التربويين وأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والمختصين، وتخفيف ساعات العمل وتنزيل باقي المقتضيات، أدى إلى تصاعد حالات الإحباط داخل القطاع وتآكل الثقة في جدية الحوار.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، حول الحصيلة الحقيقية للحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "حصيلة الحوار الاجتماعي القطاعي بقطاع التربية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي ومخرجاته".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا وقبل كل شيء وبمناسبة فوز المنتخب المغربي لأقل من 20 سنة بكأس العالم، يشرفني أن أهنئ الرياضي الأول صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بهذا الكأس الذي يعتبر سابقة من نوعها، هذا الكأس الذي يخفي وراءه عملا جبارا ومتواصلا، ينبثق عن رؤية حكيمة ومتبصرة لجلالته في جميع القطاعات بما فيها الرياضة، وخاصة كرة القدم.

فهنيئا لنا جميعا ولجميع المغاربة بهذا الإنجاز العظيم.

وبالرجوع إلى موضوع الجلسة.

السيد الوزير،

أمام تصاعد المطالب الاجتماعية والاحتجاجات الشبابية الأخيرة، الداعية إلى مزيد من العدالة المجالية والاجتماعية، أعلنت الحكومة عن جعل قطاعي التعليم والصحة في مقدمة أولويات الإنفاق العمومي، الشيء الذي ينعكس تحولا في منطق التدبير المالي نحو سياسات أكثر تجاوبا مع انتظارات المواطنين.

وهو ما يظهر من خلال تقديم مشروع قانون المالية الجديد، والذي يسعى إلى اعتبار العدالة الاجتماعية والمجالية ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، كما ينسجم مع الرؤية الوطنية التي تؤكد على أن التنمية لا تقاس بالأرقام، بل بما تتركه من أثر ملموس في حياة المواطنين، الشيء الذي سيعزز ثقة المواطن في المؤسسات من خلال إصلاحات واقعية، تضع الإنسان في صميم الأولويات الوطنية، وتربط التنمية بالعدالة والكرامة.

كل هذا، بطبيعة الحال، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وهو ما تم فعلا التركيز عليه بقانون المالية لسنة 2026.

السيد الوزير،

صراحة أن الحوار الاجتماعي القطاعي يشهد دينامية متجددة في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك استياء من بطء وتيرة تفعيل وعدم وضوح الأجندة الزمنية بالنسبة لبقية الملفات الفئوية، الشيء الذي قد يؤثر عن منسوب الثقة في الحوار الاجتماعي ومردودية أسرة التعليم.

وفي هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير عن حصيلة تنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "حصيلة الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "نتائج الحوار الاجتماعي لقطاع التعليم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد أبو بكر أعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن نتائج الحوار الاجتماعي لقطاع التربية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "التنزيل السليم لمقتضيات النظام الأساسي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التنزيل السليم لباقي مقتضيات النظام الأساسي واتفاقي 10 و26 دجنبر 2023؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "حصيلة تفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي وتوسيعه ليشمل مختلف الشركاء الاجتماعيين".

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي لتقديم السؤال.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

وزارتكم أصبحت قبلة للاحتجاجات، كل فئة تحتج بالرغم من توقيع الاتفاق وبالرغم من المجهود اللي كتذكرو عليه أنكم درتوه فالحوار القطاعي.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن حصيلة هذا الحوار ومدى توسيعه مع النقابات الممثلة بوزارتكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بحصيلة الحوار الاجتماعي.

يمكنكم السيد الوزير المحترم التفضل للمنصة، إذا أردتم ذلك.

السيد محمد سعد برادة، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذي فرصة هامة من أجل إطلاع المجلس الموقر على حصيلة الحوار القطاعي الاجتماعي.

يحظى ملف التعليم بعناية خاصة في الخطب والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفي إطار التفاعل الإيجابي للحكومة مع مطالب نساء ورجال التعليم، تم التوقيع على اتفاقي 10 و26 من دجنبر 2023، واللذين تضمنا عدة إجراءات مرتبطة بتحسين الدخل وحل ملفات ظلت عالقة لسنوات.

تقدر التكلفة الإجمالية لاتفاقين المذكورين بما يفوق 17 مليار درهم، وهاذ العام غتزاد عليها 10 مليار نتاع الدراهم.

غنعطيكم أهم الإجراءات المالية:

- أولا، الزيادة العامة في الأجور: 1500 درهم على شطرين، عدد المستفيدين 330 ألف مستفيد، الكلفة الإجمالية 10 ملايير درهم؛

- ثانيا، الزيادة في التعويض عن الرتبة السادسة والدرجة الممتازة: 1000 درهم، 12.000 مستفيد، 650 مليون درهم التكلفة الإجمالية؛

- ثالثا، إحداث الدرجة الممتازة: ما بين 2500 و3000 درهم زايدة، حوالي 80.000 ما بين 2024-2028، 80.000 مستفيد، التكلفة 2.8 مليار نتاع الدرهم؛

- رابعا، منحة مؤسسة الريادة: العام اللي داز 12.000 اللي استافدو منها 170 مليون درهم، هاذ العام 50.000 اللي غادي يستافدو منها، 710 مليون درهم؛

- خامسا، التعويضات التكميلية الممنوحة لبعض الموظفين: ما بين 170 و3500 درهم، حوالي 100.000 مستفيد، مليار درهم؛

- سادسا، ترسيم الموظفين وترقيتهم في الرتب: 115.000 مستفيد، مليار برسم سنتي 2024-2025 ومليار ونصف في 2026؛

- سابعا، التعويض عن الأعباء الإدارية للمدير، الحارس العام، الناظر: ما بين 2200 درهم حتى 3000 درهم، 16.000 مستفيد، 386 مليون درهم؛

- ثامنا، الرفع من مبلغ التعويض عن الساعات الإضافية: كانت 50 درهم تقريبا طلعت لـ 100 درهم، هاذ الساعات الإضافية كل أستاذ يمكن لو يدير 4 السوايع كل أسبوع، يعني 400 درهم تزاد لو كل أسبوع، ضرب على 4 الأسابيع جات 1600 درهم كل شهر، يعني أستاذ في مدرسة رائدة باغي يدير الدعم يمكن تزاد لو 1600 درهم على ذاك 7000 درهم، إيلا كان يالاه بدا؛

- تاسعا، خفض عدد السنوات المطلوبة للترقي في الرتبة ابتداء من الرتبة السابعة: يعني شحال هاذي كان الترقية كتكون كل 3 سنين حتى كل 4 سنين، دابا كل عامين، يعني واحد الأستاذ في 40 عام يمكن لو يكون (hors échelle) وإيلا كان بدا بـ 7000 درهم تيدوز لـ 15.000 درهم في 40 عام.

المحور الثاني: تحسين مساطر المهنية للموظفين، وحتى هاذي عندها تكلفة عامة:

- أولا، إضافة صفة الموظف العمومي على كافة العاملين بقطاع التربية الوطنية: هاذو المتعاقدين اللي كانو في (les académies) 135.000 واحد استفاد منها؛

- ثانيا، فتح إمكانية ولوج إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي في وجه حاملي شهادات الماستر: يعني أستاذ كان في (collège) بغا يدوز لـ (lycée) وإيلا كان عندو الماستر تيدوز امتحان ويمكن لو يدوز، هاذ العام دازو 6000 وكل عام غاتدوز يمكن 6000 وإيلا كان عندنا الطلب عليها، هاذ الشي كلو عندو كلفة، أستاذ في(collège) وأستاذ في الثانوي التأهيلي، راه 500 درهم كتزاد في الشهر.

- ثالثا، فتح إمكانية ولوج أستاذ مساعد في وجه الموظفين الحاصلين على الدكتوراه: 600 واحد اللي غدوز هاذ العام، وكل عام غدوز 600 أخرى؛

- رابعا، التكوين الخاص بالأساتذة المزاولين خارج سلكهم الأصلي المادة 85: 788 واحد؛

- خامسا، التكوين الخاص بالمونين والمستشارين من أجل الإدماج في إطار مفتش: 2385 اللي غادي يدوزو؛

- سادسا، إقرار حركة انتقالية سنوية: 34.000 مستفيد برسم سنة 2025، هاذ العام كان عندنا 3 ديال الانتقالات، كانت الوطنية، كانت الجهوية وكانت الإقليمية، 34.000 اللي دازو من مؤسسة لمؤسسة ولا من إقليم لإقليم ولا من جهة لجهة؛

- سابعا، إرجاع المبلغ المقتطع لبعض المتصرفين التربويين نتيجة إدماجهم: 5454 اللي استافدو منها؛

- ثامنا، منح أقدميات اعتبارية تحتسب للترقي في الدرجة (المادة 81)، 19.285 اللي استافدو من الأقدمية، منهم 36% اللي دازو من (l'échelle 9) لـ (échelle 10) هاذي هي الزنزانة "10"، اللي كان عليها مشاكل على طول العام.

- تاسعا، منح أقدميات اعتبارية تحتسب للترقي في الدرجة (المادة 82)، 3526 اللي استافدو منها.

وأخيرا، تسوية ملف الأساتذة العارضين والفئات المماثلة، حوالي 5500 موظف اللي حلينا المشكل ديالها اللي كان معلق من أكثر من 20 عام واحنا متبوعين بهاذ المشكل.

المحور الثالث: المجال القانوني:

تم إصدار 45 نصا تنظيميا لتفعيل الاتفاقية وتنزيل النظام الأساسي الخاص.

11 نصا تنظيميا، 2 في طور المصادقة والنشر أو الدراسة أو الإعداد، بلغت نسبة الإنجاز حوالي 90%، وإيلا خذينا جميع هاذ القوانين 90% تطبقت.

يمكن ليا نقول بأنه كاع ذاك الشي اللي فيه الفلوس 100% تطبق، والقوانين 90% اللي تطبقات.

ونشكركم على الإنصات ديالكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لمجموعة

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

المشكل ليس تقنيا أو إجرائيا، بل أصبح سياسيا بامتياز يرتبط بغياب الإرادة الحكومية الحقيقية لتنفيذ ما تم التعهد به أمام النقابات وأمام الرأي العام.

لقد تم توقيع النظام الأساسي الذي اعتبر حينها خطوة نحو إنصاف نساء ورجال التعليم واستعادة الثقة في الحوار الاجتماعي، لكن بعد مرور شهور لم يتحقق الكثير من الاتفاق، مما يضرب في العمق مصداقية الحكومة ويعيد إلينا إنتاج السياسات التي أدخلت منظومتنا التعليمية في أزمة هيكلية، فكيف لحكومة تتحدث عن إصلاح المدرسة العمومية أن تهمل العاملين بها وتتركهم يعيشون تحت ضغط مهني ونفسي غير مسبوق؟

كيف نطالب المدرس بالإبداع والتجديد في القسم، في حين أن الحكومة نفسها تمعن في تهميشه وإفقاده الثقة في مؤسسات الدولة؟

المدرس اليوم، السيد الوزير، يرهق داخل القسم ويرهق بالأعباء الإدارية والتربوية دون تحفيز ولا تقدير، في حين تمارس الحكومة سياسة التسويف والانتظار كأن الأمر لا يعنيها.

إن الشغيلة التعليمية لم تعد تنتظر الوعود، بل تنتظر الأفعال، تنتظر أن تترجم الحكومة التزاماتها إلى قرارات ملموسة: صرف فوري للتعويض التكميلي الذي وقع عليه وتطبيق فوري لمقتضيات تخفيف ساعات العمل ووضع جدول زمني محدد وواضح لتنزيل باقي بنود النظام الأساسي.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد الوزير، كانت وستظل طرفا مسؤولا في الحوار الاجتماعي، لكنها لن تقبل أن يحول الحوار إلى واجهة شكلية لتبرير القرارات الحكومية، الحوار الحقيقي هو الذي يفضي إلى نتائج لا إلى بيانات وبلاغات ووعود.

إننا نعتبر استمرار هذا التماطل استفزازا للشغيلة التعليمية وتهديدا للسلم الاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية، لأن الإحباط بلغ مداه، ولأن الصبر له حدود.

الحكومة اليوم مطالبة بأن تتحمل مسؤوليتها كاملة، فالتعليم ليس مجالا للتجريب، وأبناء الوطن ليسوا فئرانا للتجارب، وأمام المقاربة المحاسباتية الضيقة، التعليم رافعة للتنمية والعدالة الاجتماعية، ولا يمكن إصلاحه في إحساس بالظلم والتهميش.

لقد حان الوقت لقرارات سياسية شجاعة تعيد الاعتبار لنساء ورجال التعليم، وتؤكد أن التعليم العمومي أولوية وطنية فعلية، لا شعارا انتخابيا يرفع في المناسبات.

نقولها بوضوح، استمرار هذا الوضع لا يخدم المدرسة العمومية، بل يعمق الهوة بين الحكومة والأسرة التعليمية ويغذي مشاعر الغبن والاحتقان داخل القطاع، فمن غير الممكن الحديث عن إصلاح المنظومة التعليمية في ظل تراجع الثقة وتجميد الحقوق، ومن غير المقبول أن تستمر الحكومة في تعطيل اتفاقيات وقعتها بإرادتها.

إن الوفاء بالالتزامات ليس خيارا سياسيا، السيد الوزير، بل واجب وطني وأخلاقي.

السيد الوزير،

إننا اليوم مطالبين..

كنقبل منك السيد الرئيس توقفني، ولكن فريق يصفق راه ماشي.. راه نقطة تنظيم خصنا نحترمو، واحد فينا يحترم الثاني.

من حق الرئيس يوقفني لأنه هو المسؤول على تسيير الجلسة، ولكن باش تبقاو تشوشو علينا ماشي أخلاق هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

كمل السيد المستشار في إطار المرونة مع الجميع.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الاله السيبة:

في البداية، نعبر لكم السيد الوزير المحترم عن أهمية المقاربة المعتمدة من طرف وزارتكم لمعالجة مجموعة من القضايا المتعلقة بقطاع التربية الوطنية.

كما نثمن المسار التشاركي الذي تعتمده الوزارة بغية معالجة العديد من القضايا، ونؤكد في الوقت ذاته عن أن نجاح الحوار القطاعي ينبني أساسا على الإنصات المتبادل وتنفيذ الإصلاحات الحقيقية والمنصفة للتعليم والتعاطي الإيجابي مع قضايا نساء ورجال التعليم، ومع مطالبهم الملحة العادلة والمشروعة.

وفي ظل تواصل جولات الحوار الاجتماعي القطاعي، وإيمانا منا بأن الحوار البناء والحقيقي هو الآلية الناجعة لحل كل المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها، فإننا ندعو بهذه المناسبة إلى مواصلة مبادرة وزارتكم في هذا الاتجاه، والتجاوب مع مطالب النقابات، وذلك من خلال تقريب وجهات النظر بخصوص الملفات العالقة، وخاصة ما تبقى من بنود النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، والذي لازال إلى اليوم يثير العديد من الأسئلة لدى الشغيلة التعليمية منذ صدوره.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وكما عبرنا عن ذلك في

العديد من المناسبات، نجدد تضامننا مع المطالب المشروعة للشغيلة التعليمية، ونعبر عن دعمنا الكامل لها، وندعو إلى الإصغاء إليهم والرقي بأوضاعهم والتجاوب الفوري مع مطالبهم.

نعتبر أن الحوار الاجتماعي يستمد قيمته من نتائجه وما يثمر عنه وأن قيمة الالتزامات تتجلى في مدى احترامها وتنفيذها.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعوكم السيد الوزير إلى توفير جو إيجابي لإنجاح الحوار القطاعي يقتضي الالتزام بتنفيذ كافة بنود ومضامين جميع الاتفاقات المبرمة مع النقابات، وعلى رأسها اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، وما تلاهما من الالتزامات والخلاصات التي تمت في إطار اجتماعات اللجنة التقنية المشتركة، خاصة منها ذات الأثر المالي والأخرى المتعلقة ببعض الفئات، ولا سيما ما يتعلق بوضعية أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والمختصين التربويين والمختصين الاجتماعيين والمساعدين التربويين ومتصرفي التربية الوطنية ومتصرفي الأطر المشتركة بين الوزارات، ناهيك عن التعويض على العمل بالمناطق النائية والصعبة، مع التأويل الإيجابي لبعض مواد النظام الأساسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

في البداية أود أن أثمن وأثني على الدور الذي يقوم نساء ورجال التعليم وكافة العاملين بقطاع التعليم، خدمة لمصلحة المدرسة العمومية، كما أشيد بالمجهود المالي والمؤسساتي الذي تبذله الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، لكن يجب أن تواكبه سرعة في التنزيل.

وهي مناسبة لنؤكد فيها عن ضرورة مراجعة الوزارة لشرط سن التوظيف، الذي يتعارض مع المبادئ الدستورية، ويحرم العديد من الشباب المغربي من التوظيف بالقطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

فريقنا منخرط بقوة في الترافع السياسي، وفاء لثقة المواطنين والمواطنات الذين يفهمون جوهر التحديات التي تواجهونها بجرأة وشجاعة، والإصلاحات التي تنجزونها في عمق المنظومة التعليمية ببلادنا.

المغاربة يتتبعون بشغف المنجز الإصلاحي الكبير الذي تنجزه هذه الحكومة في القطاعات الاجتماعية، وخاصة قطاع التربية والتعليم، الذي يشكل أولوية اجتماعية لهذه الحكومة ويستبشرون خيرا بالأرقام والمؤشرات الكبيرة التي أعلنتم عنها مؤخرا.

فريق التجمع الوطني للأحرار ملتزم للدفاع والترافع كذلك بخصوص قضايا التعليم العمومي، في إطار التتبع البرلماني لتنفيذ الأهداف التي سطرتها هذه الأغلبية في مجال الوضعية الاجتماعية لنساء ورجال التربية والتكوين، وخاصة تفعيل الحوار القطاعي وتنزيل مختلف مخرجاته.

لقد نجحت هذه الحكومة في توقيع اتفاق تاريخي للحوار الاجتماعي، تضمن مكتسبات غير مسبوقة لمختلف فئات الشغيلة التعليمية، سواء بالقطاع العمومي أو بالقطاع الخاص، وبتكلفة مالية كبيرة.

لقد تتبعنا، السيد الوزير، كيف ساهم الحوار الاجتماعي في تمكين أجراء القطاع الخاص في التعليم من زيادات متتالية للحد الأدنى للأجور، ومن فتح إمكانية استفادة أجراء القطاع الخاص التعليمي من الخدمات الاجتماعية لمؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين.

وإن كنا قد تقصينا من البداية إلى النهاية نتائج الحوار، فإننا ننوه بحماسكم الكبير في تفعيل هذا الاتفاق التاريخي مع شركائكم الاجتماعيين، عبر إخراج مختلف النصوص التطبيقية المرتبطة بالنظام الأساسي الجديد، وإذ نلاحظ جميعا المجهود المالي الكبير الذي بذلته هذه الحكومة لتنفيذ الالتزامات المالية المرتبطة بالزيادة الصافية في الأجور ومعالجة الترقيات المتأخرة وإحداث التعويضات الجديدة وإصدار مراسم جديدة للتعويضات.

وإذ نثمن كذلك الجهود الذي تبذلونها لإيجاد صيغة ملائمة لتفعيل التعويض عن المناطق النائية والصعبة، نعتقد أنه سيكون إحدى أهم الحلول المثلى لتحقيق المقاربة المجالية في القطاع.

نستغل هذه الفرصة كذلك لدعوتكم من أجل تكثيف زيارتكم الميدانية وتكثيف التواصل المباشر مع الأسرة التعليمية لشرح المكتسبات المحققة والآفاق التي تشتغلون عليها بجدية لبلوغها، بما يضمن انخراط الجميع في تحقيق الغايات التي نرجوها جميعا من تعليمنا الوطني، وسنكون رهن إشارتكم لتنزيل هذا الإصلاح ومواكبته في الميدان.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد أبو بكر أعبيد:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا نتابع باهتمام بالغ ما آلت إليه نتائج الحوار الاجتماعي في قطاع التعليم، لما لهذا القطاع من مكانة إستراتيجية في بناء العدالة الاجتماعية والمجتمعية، ومع ذلك فإن ما نعيشه اليوم من احتقان متواصل داخل المنظومة التربوية، يؤكد أن الحكومة لم توفق بعد في تقديم حلول عادلة ومنصفة تنهي حالة التوتر وتعيد الثقة إلى نساء ورجال التعليم، الذين يمثلون عماد أي إصلاح حقيقي.

السيد الوزير،

لقد انتظرت الشغيلة التعليمية من هذا الحوار قرارات شجاعة ومخرجات ملموسة تنصف الفئات المتضررة منذ سنوات، خصوصا أولئك الذين يعيشون أوضاعا مهنية مجحفة نتيجة تعدد الأنظمة الأساسية وتفاوت المسارات الإدارية، غير أن ما خرج به الحوار رغم الجهد المبذول لم يرق إلى حجم الانتظارات وإلى حجم التضحيات التي قدمها نساء ورجال التعليم في سبيل استمرار المرفق العمومي خلال أصعب الظروف، من الجائحة إلى الإصلاحات المتكررة التي لم تترجم بعد إلى تحسين فعلي لأوضاعهم.

السيد الوزير،

إن المناسبة شرط لنسائلكم عن إستراتيجية الحكومة في مجال التعليم التي ارتضاها جلالة الملك لشعبه، ونحن نفتقد تلك الضمانات من أجل التسريع في إصلاح شمولي، فكيف نضمن استمرارية النهوض بهذا القطاع والرقي به إلى ما يضمن النزاهة والموضوعية والإستراتيجية.

فمن يتحمل مسؤولية الهدر المدرسي، حين يقطع التلاميذ والتلميذات أزيد من 50 كيلومتر ذهابا وإيابا للوصول إلى أقرب ثانوية؟

فعلى سبيل المثال لا الحصر فجماعة "لحضر" بإقليم أسفي هي واحدة من الجماعات التي يعاني تلامذتها من عدة مشاكل في التنقل المدرسي والاكتظاظ، نظرا لبعد المسافة والتعثر الحاصل في بداية أشغال بناء ثانوية أبو بكر الصديق، والتي سبق للسيد الوزير ما قبل الأخير أن وعدنا بأنها ستبدأ فيها الأشغال، وبالضبط في سنة 2021.

السيد الوزير،

لا نحملكم مسؤولية هذا التماطل، بل نحمل كامل المسؤولية للوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بجهة مراكش- أسفي، التي لم تستوعب الأسئلة الحارقة ولم تنفذ التوجيهات الملكية السامية بخصوص هذا القطاع لكي يخرج مشروع هاته الثانوية لحيز الوجود.

والسؤال الجوهري، السيد الوزير، الذي يجب أن تجيب عنه الحكومة اليوم، هو هل ستتعاملون مع مطالب التعليم كملف تقني أو كقضية وطنية تستحق إرادة سياسية حقيقية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إذا كان الهدف من النظام الأساسي الجديد والاتفاقيات المواكبة له هو حلحلة الملفات العالقة داخل مصالح وزارتكم، فإن تتبع مسار تنزيله عرى على وجود فجوة بين النصوص القانونية وسلاسة التنفيذ على أرض الواقع.

فالنظام الأساسي الجديد جاء بمبادئ إصلاحية مهمة، لكنه اصطدم بواقع مؤسساتي معقد، مرتبط أساسا بلازمة استشارة وزارتي المالية والوظيفة العمومية على حسب زعم وزارتكم، وبنية تحتية غير مؤهلة على مستوى المؤسسات التعليمية ونقص في الموارد البشرية على مستوى الإدارة التربوية وهيئة التدريس.

كما أن غياب النصوص التنظيمية والتأجيل المتكرر لبعض الملفات أضعف من فعالية الإصلاح، ونخص بالذكر:

- تسوية المستحقات المرهونة لأفواج 2016 فما فوق؛

- إنصاف أساتذة سد الخصاص والتربية غير النظامية؛

- التأويل الإيجابي للمادة 81؛

- إنصاف المساعدين التربويين، بحذف الدرجتين الرابعة والخامسة وترتيبهم في السلم التاسع بأثر رجعي وتمكينهم من التعويض التكميلي، وفق البند 04 من اتفاق 10 دجنبر 2023؛

- التدقيق في مهام كل الفئات العاملة بالقطاع؛

- تخفيض ساعات العمل والتعويض عن العمل في المناطق الصعبة؛

- إعادة النظر في مناهج التدريس، اللجنة العليا، السيد الوزير، تم تعيينها منذ سنتين ولا جديد يذكر؛

- كذلك غياب البنية التحتية المناسبة، زيادة على الاكتظاظ؛

- ضعف التجهيزات في كثير من المؤسسات، وخاصة المدارس غير الرائدة والثانويات التأهيلية مما يعرقل تطبيق الإصلاح ويجعل شعارات الإنصاف وتكافؤ الفرص بعيدة على الواقع.

ورغم إلزامية التكوين المستمر تظل برامجه غير ملائمة لاحتياجات الأطر مع غياب التحفيزات اللازمة.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على ضرورة تسريع تنزيل ما تبقى من مواد النظام الأساسي، لاسيما المواد 8، 62، 65، 67، 68.

كما نؤكد على الالتزام بالمادة 76، عبر اعتماد سنة الإدماج اللي هي 2024/01/01، لمن غيروا الإطار بعد التكوين وضرورة إعادة النظر في المادة 81 بشكل إيجابي، وضرورة إدماج مربيات ومربي التعليم الأولي في أسلاك الوظيفة العمومية والقطع مع كل مظاهر الهشاشة بالقطاع.

وفي الأخير، لا بد من تحسين الأوضاع المالية والمعنوية لكافة نساء ورجال التعليم، وبمناسبة رفع ميزانية هذا القطاع في مشروع قانون المالية لسنة 2026، نطالبكم بتعميم التعويض التكميلي واستفادة كافة العاملين بمدارس الريادة من المنحة، لكل من:

- المتصرف التربوي؛

- مختص التربوي والاجتماعي؛

- مختص إدارة واقتصاد ومساعد تربوي؛

- وأطر التوجيه والتخطيط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كاين مشكل، أعتقد الإشكال عندكم فالتواصل، هذا بين وما فيهش نقاش، لأن بالرغم من المجهود أو لا المجهود المالي، باقي كاين مشكل، بدليل على أن الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها السيد الوزير، لا زالت تحتج، لازالت تطالب، لا زالت تطالب يعني بحسن تنزيل النظام الأساسي، كاين إشكال حقيقي.

المسألة الثانية، السيد الوزير، لا بد احنا كنقولو العبرة ليست بتوقيع الاتفاقيات، العبرة في التنزيل، توفير الاعتمادات المالية.

كنعتقد، السيد الوزير، أنتم أدرى بالفئات اللي كتحتج، ما عندناش الوقت باش نذكرو الجميع، ولكن ومع ذلك كاين إشكال المقصيين من خارج السلم، اللي كيسالو، عندهم إشكالية من طبيعة من 2011، الاتفاق ديال 2011، بالإضافة إلى المساعدين التربويين، المختصين التربويين، مختصي الإدارة والاقتصاد، المتصرفين التربويين، المحرومين من مختلف الترقيات، متصرفي التربية الوطنية، المبرزين، الدكاترة، حاملي الشهادات المكلفين خارج إطارهم الأصلي.

بالإضافة عندكم التأخر بين في صرف التعويضات كافة العاملين بمدارس الريادة، بل حتى ضعف جودة والخدمات المقدمة في مدارس ديال الريادة، والإشكالية ديال(matériel) اللي عندهم المشكل فيه، بالإضافة إلى ملف ديال المربيات ومربي التعليم الأولي، وسبق لنا ناقشنا معك هاذ الموضوع، هذا ملف السيد الوزير نقدر نقول لك أنه قنبلة موقوتة تقدر تنفجر يعني في أي وقت، العدد ديالهم يكثر، الهشاشة عندهم، خصكم تنتابهو للمربيات، السيد الوزير، ربما أنت أدرى بهاذ الملف.

أيضا، ما ننساوش كذلك، الإشكالية ديال ساعات العمل الأسبوعية، إشكالية، السيد الوزير، اللي ذكرت الأساتذة ديال الأطر الأكاديميات، ما تقولوش أنكم حليتو المشكل، لم يتم إدماجهم في الوظيفة العمومية بعد، مازال عندهم إشكال حقيقي في مناصب مالية مركزية.

أيضا، الإشكالية ديال ساعات العمل الأسبوعية، الحركة الانتقالية، السيد الوزير، ذكرتها، ولكن الحركة الطبية ما كايناش، التعويض عن المناطق النائية والصعبة.

بطبيعة الحال، السيد الوزير، هذا ناهيك عن أن فالتساؤل ديالنا، احنا هضرنا معكم وسولناكم السيد الوزير، فالنقابات الممثلة بصفة عامة، لم تتم الإشارة إليها.

أيضا في الختام أو فالأخير، السيد الوزير، لابد كاتحاد وطني للشغل بالمغرب، نقدرو نوهو على أن كاين معطيات اللي ذكرتو بالزيادة في المنحة المخصصة أو الاعتمادات المخصصة لهاذ السنة 2026، بتعليمات ملكية سامية، لكن نتمناو على أنكم السيد الوزير تراجعو وتأكدو على أنكم غتراجعو على القرار ديال تسقيف السن ديال التوظيف ديال 30 سنة، هذا قرار قلناه مرارا وتكرارا، وراسلناكم فيه وسولناكم فيه، وطالبنا مرارا باش على أن هاذ القرار تحيدوه، تخلطات الأمور، السيد الوزير، دابا كنشوفو الشباب ديال "Z" الاحتجاجات اللي كاينة، أن فالشواهد ديالهم وبالإجازة وممنوع عليهم يدخلو للوظيفة العمومية.

لذلك، نوجهو لكم السيد الوزير لكم وللسيد رئيس الحكومة، من أجل تدارك ما تبقى من وقت من أجل تصحيح المقاربة التي تتعاملون بها مع النقابات، احتراما للدستور والقانون، وانسجاما مع رؤية صاحب الجلالة حفظه الله.

أيضا، نقولو على أن حتى إيلا ذكرنا الحوار القطاعي واش فاشل ولا لا السيد الوزير؟ ربما أنتوما أدرى به، لأن حتى ربما المشاركين فالحوار معكم لهم وجهة نظر تتقارب مع وجهة نظرنا، حيث نحن مبعدون من الحوار القطاعي لأسباب مجهولة، لأسباب غير قانونية، لأسباب قد أقول السيد الوزير، سياسوية محضة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غادي نبقاو، وإيلا جات على خاطركم، فالحوار اللي كان نهار 10 و26 واللي اتفقنا عليه، تم عقد واحد اجتماع اللجنة العليا يوم 6 غشت 2025 مع النقابات، أفرز عن إصدار بلاغ مشترك، يعني اتفقنا عليه، هاذ البلاغ أشنو أعطى؟ أعطى بأنه باقي واحد 4 ولا 5 د المشاكل المهمة اللي احنا خدامين عليها، ما وقفينش وغنعطيكم التفسير.

المتصرفون التربويون ها احنا تنهضرو معهم وتنحاولو نجبرو حلول:

- تحسين دخل بعض الموظفين، التعويض التكميلي، راه هاذ الشي الحكومة راه منكبة عليه وغادي يجي إن شاء الله شي يوم، لأنه خصو مبالغ مالية مهمة ما يمكنش الوزارة بوحدها تاخذ قرار فيه.

- إحداث نظام أساسي خاص بالأساتذة المبرزين، راه احنا بدينا الخدمة عليه.

- التعويض عن العمل بالمناطق الصعبة النائية، أشنو هو المشكل؟ راه ماشي المشكل مالي، المشكل كيفاش غنقولو هاذي منطقة نائية وهاذي منطقة ماشي نائية، ما جبرنا حتى شي حل، راه واحد الدراسة دابا خدامة، درنا الدراسة الأولى ما صدقاتش، ها احنا درنا الثانية، يعني درنا (l'appel d'offre) الأول وما اعطاش النتيجة، ها احنا دابا درنا الثاني وراه الشركة خدامة، وإن شاء الله نطلبو نخرجوه قبل آخر العام.

- تحديد مادة التدريس الأسبوعية لأطر التدريس، هذا مشكل نتاع اللجنة، اللجنة اللي خصها تقرر باش واش تزيد ولا تنقص في ساعات التعليم الابتدائي، هاذ اللجنة يالاه بدات، القانون ديالها يالاه صدر، القانون نتاع التعويضات ديالها يالاه حتى هو يالاه خرج، يالاه جبرنا الحلول باش نخلصو (les experts) ونخلصو المفتشين اللي غادي يخدمو على هاذ الأمور، وعندهم واحد المدة اللي خصهم يخدمو بعداك باش يوجدو (référentiel) ديالهم، هاذ الشي كلو تيطلب الوقت، تيطلب ماشي بيدينا، واحنا راه خدامين باش إن شاء الله نخرجوه في أقرب وقت.

من غير هاذ الشي بقى هاذ المشاكل الصغار اللي هي راه تتحل على يعني في ذاك (la commission technique) اللي تيتجمعو فيها كل 15 يوم، وما كاينش شي مشاكل، ولكن هاذو وإيلا اخذينا ذاك 100 بند اللي عندنا، راه كلشي طبق بقاو هاذ 5، صعيب نقولو حتى شي حاجة ما دارت واحنا معطلين واحنا ما دايرينش... إلى آخره.

السي السطي أنا راه بالفرحات عليا، ولكن جرت واحد العادة وغادي نوضو واحد، ولكن راه احنا تنستقبلو تنهضرو معاك وإيلا عندك شي حاجة ما تهضر معنا وتطلب مرحبا بك، ولكن يعني غنخلقو مشكل مع النقابات الآخرين، وأنا إيلا جبرت شي كانت شي اتفاقية بسم الله، ولكن ليومنا هذا هاذ الشي اللي جرت به العادة، واحنا راه خدامين به واسمح ليا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "النهوض بالأنشطة الثقافية والفنية في الوسط المدرسي القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل الرقي والنهوض بالأنشطة الثقافية والفنية في الوسط القروي ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

كنشكركم السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.

كيف ما تتعرفو هاذ الأنشطة الموازية مهمة ومهمة جدا، واحد الطفل اللي تيبدا يدير الرياضة ولا اللي تيبدا يدير شوية ديال المسرح ولا شوية ديال السينما ولا تيرسم حتى لو كان متأخر فالقسم ديالو راه

تيتبدل وعاود تيرجع الثقة فالنفس ديالو، على ود تيجبر واحد الموهبة اللي تتعطيه واحد الأهمية، الوليد تيتبدل في ظرف أشهر، وتنعاود يمكن لينا نبداو نخدمو ونشجعوه باش يجيب نتائج فالقسم ديالو.

لهذا، عندنا تفعيل مؤسسة التفتح، عندنا 72 وحدة، 34 في العالم القروي، أنا غنعطيكم بعض الأمثلة باش تشوفو بأن العالم القروي راه ما منسيش.

فين تيدار هاذ النشاطات؟ في إعداديات الريادة.

إعداديات الريادة اليوم 780، 257 في العالم القروي، عدد المستفيدين 160 ألف على صعيد المغرب، 60 ألف في العالم القروي.

كاين 1118 أستاذ على صعيد المغرب، عندنا 10 دالمجالات اللي تنخدمو فيها من المسرح، الموسيقى، الرسم والرياضة... إلى آخره.

عقدنا 10 نتاع الاتفاقيات مع جمعيات وطنية واحنا دابا تنقلبو على جمعيات جهوية باش نخدمو معهم في العالم القروي، ولكن راه الوطنية بعداك خدامة فالعالم القروي، واحنا بشوية بشوية تنحسنو هاذي غير بداية هاذي عام ولا عامين لا أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، ننوه بالمجهودات التي تبذلها وزارتكم للنهوض بالمنظومة التعليمية، ولا سيما عبر إرساء وتعميم مدارس الريادة التي تقوم على مقاربة جديدة تستهدف الارتقاء بجودة التعليم.

ونود عبر هذا السؤال أن نوجه الانتباه لجانب لم يحظ بعد بالاهتمام اللازم، وهو الجانب المتعلق بالأنشطة الثقافية والفنية، خاصة بالوسط المدرسي القروي والذي لا يجب أن نعتبره مجرد ترف كما يراه البعض، بل ركيزة للنهوض بجودة التعليم ودعامة أساسية لتنشئة التلاميذ، عبر تمكينهم من مهارات حياتية جديدة من شأنها تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتقوية شخصيتهم وصقل مواهبهم وكذا محاربة الهدر المدرسي بتحفيزهم على مواصلة الدراسة.

صحيح، أن الوزارة عملت على تعزيز العرض التربوي عبر إدماج هذا النوع من الأنشطة في مدارس الريادة وتكوين مزيد من الأساتذة المختصين في الأنشطة الموازية، وكذلك عبر تأسيس مراكز التفتح الفني والأدبي في مختلف الأكاديميات لتتيح للتلاميذ تعلم المسرح والموسيقى والرسم والفن التشكيلي، وغيرها من الأنشطة الثقافية والفنية الأخرى، غير أن هذا المجهود ظل مركزا في المجال الحضري وبقي تلاميذ الوسط القروي محرومون منه بشكل شبه تام بسبب ضعف البنيات التحتية والتجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى تشتت التلاميذ على الفرعيات والمركزيات وتعدد الأقسام المشتركة، مما يستوجب استثمار الزمن المدرسي في التركيز على تعلمات الأساس.

السيد الوزير المحترم،

نعتبر أن المدخل الرئيسي لتدارك الخصاص الحاصل على مستوى برمجة أنشطة ثقافية وفنية في الحياة المدرسية في ظل الإكراهات المطروحة في العالم القروي، يمكن أن يتم عبر تعميم المدارس الجماعاتية والأقسام الداخلية وكذلك النقل المدرسي الخاص به.

نحن الآن في حدود 350 مدرسة جماعاتية، وهو عدد جد محدود، نأمل أن تبذل الوزارة مجهودا أكبر في الرفع من هذا النوع من المدارس، خاصة في إقليم خنيفرة بصفة خاصة وجهة بني ملال - خنيفرة والمملكة بصفة عامة.

مما يسمح بتقليص الموارد المالية المطلوبة لإرساء البنية التحتية والتجهيزات اللازمة ومركزة الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في الإبداع الفني والأدبي، والرفع من عدد التلاميذ المستفيدين من الأنشطة الثقافية والفنية المبرمجة.

بالإضافة إلى معالجة إشكاليات أخرى، أهمها معاناة التلاميذ في التنقل إلى المؤسسات التعليمية الواقعة بعيدا عن مقر سكناهم.

وفي انتظار تعميم المدارس الجماعاتية والنقل الخاص بها، ندعوكم السيد الوزير إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ودعم الجمعيات العاملة في الوسط القروي بموارد مالية وبرامج تكوينية لتنظيم ورشات فنية وترفيهية، بالإضافة إلى إدراج الأنشطة الموازية ضمن جداول الدعم وتخصيص فضاءات للابتكار والإبداع بمختلف المدارس بالوسط القروي.

والسلام عليكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

المدارس الجماعاتية حقيقة كاينين اللي خدامين وخدامين مزيان،

وكاين اللي ما صادقينش، وعندنا مشكل، عندنا الداخليات كيبقاو خاويين، عندنا الناس اللي تيفضلو يخليو وليداتهم في ذاك الأقسام الفرعية، وما يهبطوهمش للمدرسة الجماعاتية.

وفين المدارس الجماعاتية اللي خدامين، ملي تنمشيو تنجبرو واحد المدير، تبارك الله عليه في المستوى وتيدير هاذ الأنشطة الموازية، (les activités parascolaires) وتيدير الرياضة، وتيدير الموسيقى، وفي نفس الوقت تيقري مزيان، عاد ذيك الساعات الآباء تيخليو الوليدات يركبو ويديرو (transport)، ويضربو كيلومترات باش يجيو لهاذ المدرسة.

إذن وإيلا ما كانش عندنا واحد (projet d'école) بواحد المدير في مستوى عالي، وأساتذة في مستوى عالي باش نجلبو التلاميذ يجيو لهاذ المدارس، راه بعض المرات تيبقاو خاويين والداخليات ديالهم تيبقاو خاويين.

إذن را احنا خدامين على هاذ الشي باش إن شاء الله نجبرو الحلول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان المواليان حول "التمدرس بالعالم القروي"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "النهوض بالتمدرس بالوسط القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل النهوض بالتمدرس بالوسط القروي وتوفير كل فرص النجاح للمدرسة العمومية ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه "النهوض بالتعليم في الوسط القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للإجابة على السؤالين المتعلقين بالتمدرس بالوسط القروي.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، كنشكر السيدات والسادة المستشارين على طرح هاذ السؤال المهم، اللي جا فوقتو، خصوصا بعد التوجيهات الملكية السامية الأخيرة لإعطاء عناية خاصة بالتنمية في المجال القروي.

بعداك فيما يخص التعليم الأولي عندنا مليون طفل في المغرب، 410.000 في العالم القروي، 43%.

فيما يخص مؤسسات الريادة، على 4626 اللي حلو هاذ العام اللي بداو هاذ العام، 2096 في المجال القروي، 43%.

بلغ عدد إعداديات الريادة 257 في المغرب كامل، كاين 786، 32%.

هاذ المؤسسات أغلبها مجهزة بكل المعدات اللازمة، بحال أي مدرسة ديال الريادة في المغرب.

النتائج ديال التقييمات اللي تنديرو، ما كاينش فرق في النتائج بين العالم القروي والعالم الحضري، فين تيكون الفرق؟

تيكون الفرق في جوار المدن مع العالم القروي، وإيلا اخذيتي أحسن النتائج، كاينة في كلميم، كاينة في درعة- تافيلالت، كاينة فـ (l'oriental)، في المغرب أحسن النتائج دالمغرب، إذن ما نعمموش.

فيما يخص المدارس الجماعاتية، راه اهضرنا عليها، عندنا 350 وزدنا يالاه ستة هاذ العام، كيف قلت لكم، خصنا مازال نخدمو عليها.

المشاريع برسم 2025-2026 غادي نزيدو 73 مؤسسة و1380 توسيع للمؤسسات، نزيدو الأقسام 1380 قسم جديد، وغادي نزيدو 15 داخليات، كما غادي نعملو، كيف قلنا ذاك المرة التزمنا به، بأنه جميع المؤسسات وبالأخص الفرعيات يوصل لهم الماء، ويكون فيهم اللي تيخص، باش البنيتات يجبرو فين يغسلو وما يغادروش المدرسة.

حقيقة عندنا حتى مشكل التنقل أو (le transport scolaire)، 680 ألف وغندوزو لـ 780 ألف، ولكن كاين بالأخص مشكل الجودة، خص دائما يعني تكون واحد(la professionnalisation) ديال هاذ الشي ويكون شركات في كل إقليم، باش هاذ(le transport scolaire)

يكون في المستوى عالي، هو اللي غادي يحل لنا مشكل الهدر المدرسي.

كيف قلنا كاين ذاك 5000 درهم اللي غتعطى للأساتذة في المناطق النائية.

Donc باش نلخص، راه كاين مشاكل في جميع أقنات المغرب، لكن ماشي القروي مع الحضري، راه في القروي كاين مشاكل وفي الحضري كاين مشاكل، وكاين نجاحات في القروي وكاين نجاحات في داخل المدن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ترحبو بكم اليوم في هذه الجلسة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وكنهنؤو جميع المغاربة بالفوز غير المسبوق بكأس العالم للشبان، اللي بين للعالم أن المستحيل ليس مغربيا.

اليوم، نحن كلنا واعون بالمجهودات الكبيرة اللي تتبذلوها في دمج الإصلاح في القسم المدرسي باش يستافد منو التلميذ المغربي، وخصنا نفتخرو بالحصيلة الجيدة اللي وصلتها مدارس الريادة، وكنهنؤو بلادنا على هاذ النوع المتميز من المدارس اللي وصلت نسبة التغطية ديالو نصف المؤسسات الابتدائية وثلث المؤسسات الإعدادية، وإن شاء الله تعمموها في السنتين المقبلتين.

أريد اليوم أمام هذا المجلس الموقر أن أترافع على ملفات ومشاكل التعليم العمومي في المجالات القروية والجبلية، وخاصة بجهة فاس-مكناس، سواء بالأطلس المتوسط أو بالريف.

ما نحتاجوش نرجعو للتقارير الرسمية اللي بينت النقص المتراكم منذ سنوات في المرافق والخدمات التعليمية في الجماعات القروية.

باختصار، كاينة مشاكل مرتبطة بالمسافات البعيدة اللي تيقطعوها التلاميذ والنقص الكبير في النقل المدرسي، لا على الصعيد الكمي أو النوعي، وباقي عندنا بزاف المدارس اللي فيها ضعف التجهيزات الأساسية كالمراحيض أو آليات التدفئة، وباقي عندنا بزاف دالمدارس اللي فيها الاكتظاظ وظاهرة الأقسام المشتركة.

باقي مجهود كبير، السيد الوزير، خص يدار باش يتعمم التعليم الأولي بالجودة المطلوبة.

ومن جهة أخرى، كاين مشاكل مرتبطة بغياب شروط العمل للأساتذة، وخاصة مشكلة غياب السكن المجهز في المدارس البعيدة أو الفرعيات المتفرقة.

تنستغل هاذ الفرصة، السيد الوزير، باش نوجه لكم دعوة لزيارة ميدانية لبعض الجماعات بالعالم القروي بجهة فاس- مكناس، واحنا عارفين الدور الكبير اللي كديرو هاذ الزيارات في تسريع الأوراش، حيث ما يخفاش عليكم أهمية وفعالية تدخلكم المباشر السيد الوزير في تعبئة الفاعلين المحليين لتسريع البرامج الإصلاحية التي تقودونها وخاصة مشاريع المدارس الجماعاتية وتجويد خدمات الدعم الاجتماعي المدرسي كالنقل أو الإطعام أو إنجاز الداخليات، وأيضا ربط المدارس بالماء والكهرباء والانترنيت وتعميم المرافق الصحية والتدفئة.

السيد الوزير المحترم،

نؤكد لكم الدعم والمساندة ونحن مستعدون لمواكبة تدخلاتكم الميدانية والإسهام مع الفاعلين المحليين في معالجة مختلف الإشكالات لخدمة أبناء هذا الوطن.

وإذ نجدد لكم الشكر على ما تبذلونه من جهود، ونشكر بالمناسبة كافة الأطر التربوية التي تقوم بتضحيات كبيرة من أجل أطفالنا، وخاصة في المناطق الجبلية النائية والصعبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدوري لا بد ما ننوه بالعمل اللي كتقومو به في هاذ الوزارة هاذي، وكذلك بالزيارات الميدانية اللي كتقومو بها.

إلا أنه، السيد الوزير المحترم، ما تركزوش الزيارات ديالكم غير على المدارس اللي في العواصم ديال الأقاليم، خصكم تنتقلو للجبال وغادي تكتشفو ربما كاين بعض المسائل اللي كتعرفوها وكاين بعض المسائل اللي ما كتعرفوهاش، غادي تكتشفو السيد الوزير بأنه كاين مازال مدارس اللي ما عندهاش الأسوار، غادي تكتشفو بأنه كاين مدارس اللي ما عندهاش مرافق صحية، غادي تكتشفو بأنه بعض الأقسام مفبركة اللي فيها واحد العدد ديال المستويات في نفس القاعة، غادي

تكتشفو، السيد الوزير، بلي أنه كاينة أقسام اللي كيتراوح ما بين 40 و50 في الاكتظاظ، الشيء اللي كيسبب - كما كتعرفو - فالهدر المدرسي.

ثم كذلك البعد، السيد الوزير، رغم المجهودات اللي تبذلات في النقل المدرسي، إلا أنه الاختصاص اللي تعطى للمجالس الإقليمية مع الأسف ما غطاش العجز، لا في توفير الحافلات 100% وكذلك في مصاريف التسيير اللي هي كتكون عائق أمام الجمعيات ولا الجماعات المحلية كتقوم بالتسيير ديال هاذ..

كذلك كاين ظروف اللي كيعيشوها الأطفال، البنات اللي كيقراو البعد وفي الظروف ديال البرد، رغم النقل اللي كيكونو مجبورين باش يفيقو ساعتين قبل التوقيت، وكذلك التعطال فالعشية فين غادي يمشيو.

السيد الوزير المحترم،

كاين مشكل ديال الجودة كيفما قلت لكم نظرا للمستويات المتعددة في قاعة واحدة.

هاذ الشي كلو، السيد الوزير، كيتطلب مجهود منكم باش تزيدو في التوسيع ديال المدارس وديال الداخليات وديال الثانويات.

السيد الوزير،

راه كاين دابا بعض الثانويات اللي الفتيات كينعسو في القاعةات ديال المراجعة، وكنتحمل المسؤولية ديالي فيما أقول، القاعة ديال المراجعة، لماذا؟ لسبب واحد، أنه المسؤول الإقليمي على التربية الوطنية ما تبعش المخطط أو البرنامج ديالو باش تكون البنايات في الآجال ديالها.

المدارس الجماعاتية راه ناجحة، السيد الوزير، ناجحة، أولا كتربحو واحد عدد ديال الأطر اللي كيكونو في الفرعيات، ناجحة لأنه كتجمعو كولشي فواحد المدرسة، وناجحة كيكون التعليم فالمستوى، ولهذا يجب تعميم هاذ المدارس.

المنح، السيد الوزير، راه لا يعقل أنه تبقى مثلا التلاميذ محرومة من المنح ديال الداخليات، والمشكل هو أنه ملي كتكتب وتقول بأنه هاذ السنة عندنا 40 مثلا أو لا 50 منحة، ماشي كيتخاذ بعين الاعتبار، مع الأسف السنة اللي جاية من بعد كيطلع لـ 60 و70، هذا كيدل على أنه ما كاينش الاهتمام، وهاذ الناس راه ما عندهومش، رغم المجهود مرة أخرى ديال الجمعيات.

إذن بالنسبة للساعات الإضافية، جاء على لسانكم بأنه كاين الدعم ديال الأساتذة، كذلك يجب دعم هاذ الأساتذة باش يوفرو هاذ الساعات الإضافية بالنسبة للمدارس ديال المناطق الجبلية.

ثم كاينة نقطة أخرى تتعلق بواحد المشكل في مدينة أزيلال اللي فيه ثانوية، ونظرا للاكتظاظ وما تمش التوسعة ديال الثانوية، اضطروا باش يحولو الأقسام ديال الثانوية لمدرسة ابتدائية، وكيف ما تتعرفو المدرسة الابتدائية فيها روض الأطفال، وهذا ربما..

مرة أخرى احنا معكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين

انتهى الوقت السيد الرئيس.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

المشكل نتاع الاكتظاظ، أنا متفق معكم بأن اليوم ما بقاش ممكن نهضرو على مدرسة الريادة، وفي نفس الوقت عندنا الاكتظاظ، مستحيل.

المشكل كان جاي من الطريقة باش الوزارة كانت تدير (la planification)، دابا ملي ابدينا تنديرو (la microplanification à l'échelle) ديال الجماعة ولا نتاع (quartier) ومنين بدينا تنصلحو الإعلاميات اعطاتنا نتائج مختلفة.

إذن، ماشي غير مشكل الإمكانيات حتى مشكل حتى الطريقة باش تنديرو (la planification)، إذن راه بدلناها واحنا خدامين عليها وإن شاء الله غادي يمكن لينا نتحكمو فهاذ الاكتظاظ فهاذ السنوات اللي جاية العام الجاي ولا العام اللي من بعد.

من ناحية المدارس الجماعاتية، أنا متفق الحل باش ما يبقاوش فواحد القسم 3 نتاع المستويات هي تكون مدرسة جماعاتية، ولكن خصها (transport) وخص الناس يقبلو، أحنا أش تيوقع لينا اليوم؟ تنخلقو المدرسة وتيبقاو بجوج، شي باغي يبقى فالفرعية وشي باغي يمشي للمدرسة الجماعاتية، وخصك تدير أستاذ هنا وأستاذ هنا، غا فالقسم عوض ما يكونو 30 ولا 35 تيصدقو عندك 15.

إذن، خصنا نبدلو الطريقة، وإيلا كان الناس كلهم قابلين المدارس الجماعاتية ما كاين حتى شي مشكل، غير كولشي يكون متفق، ماشي النص باغي يمشي للجماعاتية والنص باغي يبقى الوليد ديالو قدامو، وما يمكنلكش تسد لو الفرعية وتحيد الأستاذ وتخليه بلا قراية، ولكن الله يخليكم غير باش نعاود نحطو الأمور فالمكان ديالها.

(La pauvreté multidimensionnelle) الفقر اللي تحسب(HCP[1]) تيحسبو دزنا من 11.9 لـ 6.7، هاذ الفرق كلو منين جا؟

70% ديالو نتاع هاذ الانخفاض كلو جاي من التعليم، علاش؟

حيث في آخر دوار نتاع المغرب كولشي وصلات ليه القراية ووصلات لو المدرسة، منين ياله 6% ديال الصحة، 70% التعليم و6% نتاع الصحة باش تشوف الجهد اللي دارت هاذ الوزارة باش توصل وتقري وليدات المغاربة، أنا ما تنقولش ليكم راه القراية ممتازة وكولشي ممتاز

[1] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

وما كاينش المشاكل، لا، ها احنا فالطريق الصحيح خصنا غير الوقت وخص يبقى المجهود مستمر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر موضوعه "ظاهرة الهدر المدرسي بالوسط القروي والمناطق النائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي ستعتمدها الوزارة من أجل محاربة الهدر المدرسي ودعم التمدرس بالوسط القروي وتشجيع أبناء المناطق النائية على متابعة دراستهم في ظروف ملائمة نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الهدر المدرسي مشكل عويص وتحدي خصنا نجحو فيه، 280.000 أو لا 270.000 طفل اللي خرجت من المدرسة هاذ العام، 160.000 في الإعدادي و70.000 في الابتدائي.

الإعدادي التجربة اللي تدارت في إعداديات الريادة 230 إعدادية اللي تدارت هاذ العام، التجربة، 230.000 طفل معدل نتاع 8.5% هبطناه إلى أقل من 4%، يعني قدينا نخليو تيقراو 14.000 طفل، باش (les activités parascolaires) الأنشطة الموازية باش التتبع للوليدات، على ود اليوم "مسار" تيمكن لو يعطي شكون هوما الأولاد اللي غادي يغادرو 90%، تيقول لك ها هوما الولاد اللي غيمكن لهم يخرجو اللي ما تيقراوش مزيان وعندهم مشاكل، عاود الأولاد اللي تيخرجو أو لا البنات اللي تيخرجو كلهم عندهم مشاكل القراية، أو لا تيسقط أو لا تيجيب نقط ما شي في المستوى.

يمكن لك تعرفهم من قبل ويمكن لك تبعهم ويمكن لك تدير لهم الدعم، ويمكن لك تدير لهم النشاطات، يمكن لك تعيط للآباء ديالهم وإيلا ما جاوش للقراية نهار أو لا يومين ما جاوش، ملي تتبدا هاذ التتبع يومي راه تتقد تبعهم وتخليهم، أنا قلت لكم قل من النصف باش نقصو هاذ المدارس، هاذي تجربة، غادي نشوفو العام الجاي غادي نعمموها على الإعداديات كاملين بالمغرب، تكون رائدة أو لا ما شي رائدة، غنديرو هاذ (les cellules de suivi) ونشوفو أشنو النتائج ديالها، أما الحلول كاينة خصنا غير نركزو عليها، هاذي من جهة.

من جهة أخرى، حقيقة في الابتدائي ولا حتى في العالم القروي راه إيلا ما حليناش مشكل النقل، مشكل الماء اللي خصو يوصل للمدرسة، مشكل (les sanitaires)، مشكل حتى هوما خصهم يكون عندهم (les activités parascolaires) حتى هوما خصهم الموسيقى، حتى هوما خصهم نقابلوهم، وإيلا قابلناهم ودرنا هاذ الشي تنظن غنقدرو نحلو المشكل على الأقل نقصو بالنصف.

النصف اللي غادي يبقى فين غادي يمشي؟

هذاك اللي غادي يخرج غادي يخرج، غنصيفطوه لمدارس الفرصة الثانية، وغادي يكونو حتى في المجال القروي، دابا عندنا تقريبا 23.000 طفل غندوزو لـ 35.000 هاذ العام وغادي نبقاو طالعين حتى نوصلو إلى 80.000، النهار اللي غادي نوصلو لـ 80.000 ونهبطو في الإعدادي من 160.000 طفل اللي تتغادر لـ 80.000 ما غادي يبقى حتى شي طفل تيخرج للزنقة.

وهذا هو الهدف نتاع هاذ الحكومة، وهاذ الحكومات اللي غادي تجي، ما خص حتى شي طفل ما يخرج للزنقة، ولا خرج من القراية خصو يمشي للفرصة الثانية ولا يمشي للتكوين المهني، وخصنا نتبعوهم بالنمرة مسار واحد بواحد، خصك تديرو لهم (la traçabilité) تنعرفو نديرو (la traçabilité) للحم، غنديروه حتى للدراري نبقاو متبعينهم، ما يفلت لينا حتى شي واحد، وإيلا تبعناهم وبقيناهم بواحد بواحد تنتبعوهم حتى يكملو القراية ديالهم حتى يفوتو 16 عام، راه إن شاء الله غادي نقصو من ذاك مشاكل اللي نيت والمشاكل اللي تنعيشوها اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على الإيضاحات وأهمية الموضوع ديال الهدر المدرسي خصوصا في العالم القروي وخصوصا عند الفتيات.

السيد الوزير،

أنتم تدبرون أهم قطاع في الدولة، أنا أعتبرها أم الوزارات، القطاع ديال التربية هي أم الوزارات بصدق، لأنها علاش؟

هي تعنى بتكوين المواطن.

واحنا تنتمناو أن نديرو المواطن نموذج ناجح اللي تيعرف الحقوق وتيكون واعي بالحقوق ديالو وبالواجبات، ولكن من خلال التكوينات اللي تتعطى في المدارس وفالنظام التربوي ككل بجميع المراحل ديالو.

دورنا كبرلمانيين أن نثمن ونساند العمل الحكومي، وهناك مجهود لا يمكن أن يجادل فيه إثنان، إلا أنه يجب أيضا تسليط الضوء على المسائل السلبية، وهاذي ظاهرة بكل صدق سلبية جدا ديال الهدر المدرسي، والتي تفاقمت مع تعاقب الحكومات، لأن هذا أيضا إرث، السيد الوزير، ولكن هاذ الأرقام مفزعة، اللي كنشوفو 280.000 من الأطفال ديالنا لا يستمرون فالدراسة، لا فالمستوى الابتدائي ولا فالإعدادي، بكل صدق خصنا ندقو ناقوس الخطر، وهذا الدور ديالنا كبرلمانيين.

وبغيت نأكد على واحد القضية، السيد الوزير، فالمقاربة المالية البحتة بوحدها لا تعطي النتائج المرجوة، ومع ذلك نثمن عاليا من خلال المجلس الوزاري الأخير والتوجيه الملكي السامي بدعم قطاعي التعليم والصحة، واللي تعطاتهم إمكانيات هائلة، احنا كنشوفو من خلال المسار ديال التدبير ديال القطاع، وكنتذكرو البرنامج الاستعجالي الذي أهدرت فيه الملايير، لأن المقاربة المالية بوحدها لا تكفي، رغم أنها محمودة.

ونثمن عاليا المجهود اللي كتقوم به الدولة بتعبئة الموارد الكافية لتدبير هاذ القطاع الأهم، لأنه إيلا ما نجحناشاي، لأنه لا يمكن أن نطمح لتنمية بلادنا إيلا ما نجحناش في إصلاح النظام التربوي، وفي صلب النظام التربوي للقطاع ديال التعليم، وفي صلب قطاع التعليم المدرسة العمومية خصوصا.

العالم القروي أيضا، يجب -أنا السيد الوزير من العالم القروي- وأخبر هذا الموضوع، لأن ملي كنت فالابتدائي فالسبعينات، كنت كنمشي على رجلي وكنركب بسكليطة كيلومترات باش نمشي للمدرسة والإعدادي، وأخبر هذا الموضوع جدا، وأرى أن هناك نقصا كبيرا في النقل المدرسي، خصوصا اللي كيأدي بنا للهدر ديال الفتيات بالدرجة الأولى، وهناك اضمحلال واندثار واحد المجموعة دالمظاهر الإيجابية اللي كانت عندنا فالمدرسة ديالنا كاللباس الموحد، كالإطعام اللي كان فالمدارس الابتدائية والإعدادية، وهاذي كلها مسائل.

إذن كنرجعو السيد الوزير، التنبيه ديالنا كفريق استقلالي، وأنا بصفتي عضو من الفريق الاستقلالي، مكون من مكونات الأغلبية، نوجه الأهمية بالحكامة، لأن التدبير، لأن الحكامة هي يعني مربط الفرس بالنسبة لهاذ الإنجاح ديال السياسات ديالنا بحسن الاختيار ديال المسؤولين الجهويين والمسؤولين الإقليميين والعمل أيضا، لأن هذا موضوع ديال الجميع، يجب إشراك الهيئات المنتخبة، السلطات المحلية، الإدارات فالجهات المحلية الإقليمية والجهوية، لأن هذا موضوع مهم جدا، وإيلا نجحنا في إصلاح منظومة التعليم بالمقررات أيضا وبالعمل الاجتهاد ويعني باش يكون شوية الإبداع فالعمل ديالنا على جميع المستويات، هذا هو الرهين اللي خلينا يمكن نمشيو بهاذ القطاع للأمام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني عشر موضوعه "مشاكل قطاع التعليم الخصوصي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن رؤية وزارتكم لحل المشاكل والنهوض بقطاع التعليم الخصوصي ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

كنشكركم السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال الهام.

فالتعليم الخصوصي هو شريك فالمنظومة التعليمية ماشي منافس للتعليم العمومي، وعلاقتنا به علاقة تكامل وتعاون.

بغيت نأكد أن التعليم الخصوصي كيستافد منو أكثر من مليون و200 ألف طفل، ومن أجل ضمان هاذ المكون القيم، خصنا.. وهذا راه هو اللي جاي فالقانون اللي غنمشي هاذ العشية لمجلس النواب عليه، خصنا ولا بد يعني نعاونوه وندير لو القوانين، اللي تيمكن ليها تعطيه واحد الآفاق فين يمكن لو يبقى يستثمر ويعاون الدولة ويكون تكميلي مع التعليم العمومي، خص ولا بد يكون إرساء آليات التحاور والتتبع مشتركة مع ممثلي التعليم الخصوصي وعقدها بصفة دورية باش جميع المشاكل تطرح ونحلوها.

كيف قلت ليكم فهاذ القانون 59.21 شنو هو اللي مهم؟ اللي مهم

هو:

- توضيح العلاقة بين المؤسسات والأسر في إطار تعاقدي؛

- إرساء منظومة إقليمية لتتبع إشكاليات وتحديات القطاع؛

- إحداث آلية محلية للوساطة بين الأسر والمؤسسات؛

- تشجيع المؤسسات الخصوصية على مضاعفة الجهود في تنشيط الحياة المدرسية، أي الأنشطة الموازية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا السيد الوزير.

بداية لا بد من تهنئة المنتخب الوطني لأقل من 20 سنة على فوزه بكأس العالم لكرة القدم، وهذا سيدفعنا لتشجيع الرياضة المدرسية لتكون كذلك مشتلا للمواهب الوطنية في جميع الرياضات.

السيد الوزير المحترم،

نثمن التقدم الكبير الذي أحرزته بلادنا لإصلاح منظومة التربية والتكوين في إطلاق مبادرات مهيكلة كبرنامج المدرسة الرائدة، مدارس الفرصة الثانية وإصلاح المناهج لتعزيز الكفاءات الأساسية والتطبيق التدريجي للرقمنة، كلها خطوات تظهر الإرادة الواضحة للمغرب لوضع التعليم في صميم نموذجه التنموي، لكن نجاح هذه الرؤية مرتبط بإشراك التعليم الخاص كمكون أساسي للمنظومة التربوية، وهو الدور الذي كرسه القانون الإطار 51.17 في مادته 13، هذا الشريك الذي يستوعب اليوم ما يقارب مليون و200 ألف شخص، ما يقارب 18% من التلاميذ ويخفف العبء عن الدولة، مازال مكبلا بقانون متجاوز هو القانون 06.00 الذي يعود لأكثر من 20 سنة، ويتأسس على فلسفة الرقابة والوصاية وليس على الثقة والشراكة.

لذا فإننا نأمل أن يقدم مشروع القانون 59.21، كما قلتم، السيد الوزير، المتعلق بالتعليم المدرسي الجواب العملي على كل مشاكل التعليم الخصوصي.

كما ندعو إلى إقرار ميثاق وطني جديد للشراكة يرتكز على المحاور التالية:

- الإسراع بإخراج هذا القانون 59.21 الخاص بالتعليم المدرسي إلى حيز الوجود لتجميع القانون 05.00 الخاص بالنظام الأساسي للتعليم الأولي، والقانون 06.00 الخاص بالتعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب لبناء علاقة جديدة بين المؤسسات التربوية العمومية والخاصة وبين المؤسسات والأسر؛

- إقرار نظام ضريبي استثماري ومحفز، كما وعد بذلك المادة 14 من القانون الإطار 51.17؛

- وضع أسس علاقة تعاقدية واضحة وشفافة بين المؤسسة والأسرة، تربط قيمة ورسوم التسجيل والدراسة والخدمات بمستوى الجودة والاستثمار المنجز، مما يضمن الشفافية للأسر والاستقرار للمستثمرين؛

- تحرير الابتكار بالانتقال من منطق المطابقة إلى إطار مرجعي وطني للكفايات ومنح المؤسسات استقلالية بيداغوجية مع إنشاء هيئة وطنية مستقلة للاعتماد وتكافؤ التميز؛

- تمكين الرأسمال البشري من التكوين المستمر عبر فتح المراكز الجهوية للتكوين أمام أساتذة القطاع الخاص؛

- إحداث شباك وحيد للاستثمار التعليمي لإنهاء البيروقراطية وتبسيط المساطر الإدارية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن العمل والإصلاحات التي قمتم بها منذ توليكم المسؤولية في هذا القطاع، ونؤكد لكم استعدادنا للعمل مع القطاع العام والخاص من أجل الرفع من جودة التعليم ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السؤال الثالث عشر موضوعه "تراجع بلادنا في مؤشر جودة التعليم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن أسباب تعثر رهان جودة التعليم، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد المستشار على طرح هاذ السؤال الهام.

كما كتعرفو تجويد المدرسة العمومية المغربية عندو أهمية عند المغاربة، ومن أجل ضمان هاذ الجودة قمنا بعدة إجراءات:

الأولى فيها يخص الأستاذ:

عملت الوزارة على:

- تطوير وتحسين الوضعية المادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم؛

- ضمان تكوين أساسي ومستمر ذو جودة.

فيما يخص المؤسسات:

اليوم كنعاودو ترميم أكثر من 2500 مؤسسة كل عام، وتندخلو ليها الأنترنيت ويعني تندخلو ليها (l'ordinateur) و(vidéo projecteur).

بالنسبة للتلاميذ:

تعميم التعليم الأولي الذي بلغ نسبة التعميم 85%، وغادي إن شاء الله تكون 100% في أفق تعميمه سنة 2028، عندنا الدعم المكثف بطريقة (TaRL[2]) من أجل تحسين التعلمات الأساس لدى التلاميذ في بداية السنة الدراسية، باش نحسنو المستوى ديالهم على ود قليل، وهو هذا اللي تيعطينا هاذ النتائج فالتقييمات الدولية.

التعليم الصريح، من أجل تسهيل عملية الفهم والتعلم لدى التلاميذ، باش أكثر ماشي غير 30% اللي تكون فاهمة، نوصلو على الأقل لـ70%، ذاك 30% اللي بقات كنديرو لها الدعم على طول السنة، وتنديرو لها(soutien scolaire).

واللي أهم من هاذ الشي كلو، دابا نديرو التقييمات، كل طفل كيدار لو التقييم ديالو 6 ديال الخطرات فالعام، فالدخول من بعد (TaRL) و4 دالخطرات فالتعليم الصريح، لاش؟ باش نعرفو أشنو هو المستوى ديالو، وكيفاش كيتحسن، ولا كيفاش كيتراجع، وباش نعرفو ونبقاو متبعينو.

هاذ العام غادي يكون عندنا واحد التقييم دولي سميتو (PIRLS[3])، وهاذ المرة غادي يدار على (les ordinateurs)، ماشي بالكتابة، غادي يخص يدخلو للمنصة ومن المنصة غادي يبداو يجاوبو على اللازم، ذاك الشي 211 مؤسسة ابتدائية راه بدينا كنحطو فيها (les ordinateurs) فواحد الأقسام، باش التلاميذ على الأقل جوج دالساعات فالأسبوع يديرو شوية نتاع يصلحو هاذ (les ordinateurs) ويديرو شوية ديال (l'entrainement) على هاذ (les ordinateurs) باش نهار الامتحان ما يجيهومش ذاك الشي غريب وصعب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الرئيس المحترم، لا يمكننا إلا أن نقف عند قصة النجاح التاريخية التي صنعها الشباب المغاربة بفوزهم بكأس العالم بالشيلي، فلهم منا كل التحية والتقدير، ونتمنى للسيد الوزير استلهام هاذ النموذج الشبابي وهذه الروح المبدعة في مجال التعليم وباقي القطاعات.

وفي هذا السياق، لا خلاف اليوم السيد الوزير المحترم، أن وضعية المنظومة التعليمية ببلادنا ليست على ما يرام، رغم تخصيص اعتمادات مهمة لتمويل إصلاح منظومة التربية والتكوين وتحسين وضعية المدرسة العمومية.

ورغم تعاقب 38 وزيرا على تدبير القطاع بحوالي 15 مشروع إصلاحي، آخرها خارطة الطريق 22-26 التي شكلت في عمقها انحرافا غير مبرر عن الرؤية الإستراتيجية للإصلاح، وجراء اعتماد مقاربة تجزيئية للقانون الإطار، مما عمق الاختلال وكرس إصلاح الإصلاح، بحيث لا يعقل أن تعتمد كل حكومة جديدة مشروعا إصلاحيا للقطاع، دون تطبيق وتنزيل المشاريع الإصلاحية السابقة، وفي هدر للجهود والزمن والإمكانيات المالية، وهو ما نبه له صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في عدة مناسبات.

الخلل كذلك، السيد الوزير المحترم، يكمن في سوء الحكامة مركزيا ومجاليا وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتغييب قياس التدبير بثقافة النتائج، مما أفضى إلى تراجع مؤشر جودة التعليم ببلادنا، والذي تؤكد اليوم الأعطاب البنيوية التي تعرفها المنظومة التعليمية وتعكسه التقارير ذات الصلة بتصنيف الدول وبمؤشرات الهدر المدرسي والتكرار.

النتيجة كذلك، السيد الوزير المحترم، أننا أمام تراتبية وتصنيف طبقي ونوعي في المدرسة المغربية بين المدارس الخصوصية والعمومية والمدارس الجماعاتية، وأخيرا مدارس الريادة في أفق ظهور مدارس التميز، وفق مسطرة التدرج في الشارات.

هذا السيد الوزير، احنا سمعنا بإمعان لعدة أجوبة على الأسئلة

[2] **T**eaching **a**t the **R**ight **L**evel.

[3] **P**rogress in **I**nternational **R**eading **L**iteracy **S**tudy.

ديالكم، وكتقولو، واحنا كنقول لكم السيد الوزير، راه المدارس ديالنا راه فحالة يرثى لها، السيد الوزير، راه لا ماء، لا ضو، لا مرافق صحية، ودابا كتدوي السيد الوزير على الأنترنيت وعلى أسميتو.. وحتى أسميتو ما كاينش، حتى الأنترنيت فين هوما هاذ الاتصالات ديال.. راه كاين واحد المناطق اللي ما فيهاش كاع الريزو نهائيا، كيفاش غادي نوصلو لهاذ الوليدات هاذ المعلومة ولا هاذ أسميتو باش.. احنا بغينا وليداتنا حتى هوما يكونو فالمستوى ويولجو للأنترنيت ويولجو لواحد العدد ديال المسائل، ولكن للأسف الأجوبة ديالكم السيد الوزير، تثلج الصدور ولكن للأسف على أرض الواقع راه ما كاين حتى شي حاجة، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السي المستشار ماشي حيث ما كاينش الأنترنيت فشي فرعيات اللي يمكن لينا نقولو راه جميع المدارس ما عندهومش الأنترنيت، ما خصناش نعممو، الله يخليك.

هاذوك المدارس الفرعيات اللي ما عندهومش الأنترنيت، راه احنا جالسين خدامين مع (ANRT[4]) باش تدير لهم البارابول وباش يوصل لهم الأنترنيت، فخص كل الحاجة شوية د الوقت باش نوصلو لكل حاجة.

اللي كتقول بأنه راه احنا ما كنطبقوش واحد القانون دالإطار 51.17 أشنو فيه هاذ القانون؟ تكافؤ الفرص، المدرسة الرائدة أشنو تدير فالقسم، راه المدرسة اللي ماشي رائدة كيدخل الأستاذ وكيقري واحد 30% اللي متبعة و70% كتنسى، هذا تكافؤ الفرص؟ راه احنا كنتبعو هاذوك الوليدات اللي ناقصين، اللي كنطلعو المستوى ديالهم فالدعم المكثف، وهاذوك اللي باقيين ناقصين كنديرو لهم الدعم، هذا هو تكافؤ الفرص.

ملي كيقول لك 51.17 خص تكون التكلف بالتعلمات، هاذي هي علاش مديورة المدرسة الرائدة، التعلمات باش نحسنو مستوى التلاميذ فالتعلمات، تنطلبو التقييم المستمر ف 51.17، هاذ الشي اللي تنديرو، ونبقى زايد لك، راه حتى المدرسة الرائدة 51.17 من الأول ديالو حتى الأخير ديالو.

إذن، ما تبقاوش نقولو راه مكطبقش، بلا ما نقولو فين ما كطبقش، حيث بحال هكا تنغلطو الناس، الله يخليكم.

[4] **A**gence **N**ationale de **R**églementation des **T**élécommunications.

راه أنا، لا اسمح لي، حتى نجاوبك كتقول لي ما كطبقش 51.17، يمكن لي ناخذ ليك خمسة دالأمور اللي مهمة ف 51.17، أهم الأمور ف 51.17 كاينة، ويعني نتبادلو هاذ الشي زعماك صحي، لا، صحي، زعماك تقول لي ونجاوبك باش الناس تفهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة والحماية وموضوعه "الوضعية المزرية لأقسام المستعجلات بالقطاع العام".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن في الفريق الاستقلالي نبارك القرار الذي اتخذ خلال المجلس الوزاري الذي ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره، برفع ميزانية التعليم والصحة إلى 140 مليار ديال الدرهم، ولكن موازاة مع ذلك بغيناكم السيد الوزير واحنا تنساندكم بغيناكم تكون عندكم السياسة واضحة باش المغاربة يوصلو للعلاج بطريقة سهلة اللي كتصون الكرامة ديالو.

السيد الوزير،

راه كاينين المغاربة وكاين المواطنين اللي تيبقاو يتسناو في الباب ديال السبيطار ساعات وساعات باش يدخلو للعلاج، (sécurité) هو الآمر والناهي في الباب ديال السبيطار السيد الوزير، وإيلا دخل المريض تيبقى ساعات وساعات تيبقى تيسنى باش يمكن شي واحد يهضر معاه، واخا تكون يعني الحالة ديالو مستعجلة، وخصو أيام وأيام باش يلقى اللي يسول فيه، تيبقى فالسبيطار تيتسنى وكاين اللي ما يسولش فيه، كاين أيام وأيام وكاينة يعني حالات في هاذ الإطار هذا، إما الطبيب ما كاينش، ولا كاين الطبيب والأجهزة خاسرة، ولا يمكن تبقى يعني هذيك الأجهزة واحد الشهور وشهور عادة يمكن لها تصاوب وهاذ الحالة تيعرفها الجميع، الدواء ما كاينش، بعض الأحيان تيكون، كثير من الأحيان ما تيكونش، خص العائلات تكلف وتسلف باش تمشي وتشري دواء وتدير

التحليلات عند الخاص، واخا عندها "AMO[5]"، واخا عندها التغطية الصحية.

المواطنين تيضطرو يمشيو للقطاع الخاص باش يداواو، السيد الوزير، باش يديرو الفحوص ديالهم وماشي فاش يمشيو للقطاع الخاص ماشي تيطلبو لهم فقط (noir)، ولكن كذلك تينفخ فهذيك القيمة ديال العلاج باش يستافد أكثر، راه التغطية الصحية بحال لا تدارت غير من سعد القطاع الخاص، السيد الوزير.

المستعجلات حدث ولا حرج، السيد الوزير، وتنعرفو كلنا المشاكل المرتبطة بها والاكتظاظ اللي كاين فيها في بعض الأحيان حالة الفوضى اللي كاينة فيها.

أنا نعطيك واحد المثال، السيد الوزير، اللي هو السبيطار ديال أبي الجعد إقليم خريبكة، ما خدامش منذ سنوات، اللي جا تيقولو لو سير لخريبكة، هاذ السبيطار مفتوح، ولكن حتى واحد فيه ما خدام، قبل ما يشوفو المريض تيقولو لو سير لخريبكة، إذن كاين ضغط كبير على المستشفى الإقليمي ديال خريبكة.

مثلا سبيطار ديال واد زم كذلك الأطباء فيه قلال والتجهيزات فيه ما كافياش ولا خاسرة، ومع ذلك السيد الوزير اعطيتو لإقليم ديال خريبكة، اعطيتو للمدينة ديال خريبكة جوج الأطباء، المدينة ديال واد زم ما اعاطيتوها حتى طبيب، والمدينة ديال أبي الجعد اعطيتوها طبيب واحد فقط، ماشي هكذا غادي نحلو المعضلة ديال ولوج الصحة، السيد الوزير.

السيد الوزير، نسائلكم واش كاينة شي سياسة إرادية باش نسمعو للمواطن وندخلو في الحين باش نحلو المشاكل؟

نديرو مثلا واحد الرقم اللي هو أخضر (numéro vert) ونعطيوه للمواطنين وندخلو بسرعة باش يمكن لنا أنهم المواطنين يتلقاو العلاج، إيلا كاين شي مشكل نحلوه، ولكن نحلوه في حينه، كاين شي مراكز ديال (triage) السيد الوزير في سبيطارات، باش يمكن لو ياخذ بيد المواطن ويوجهو، ويقولو أنت خصك دابا وأنت يمكن لك ترجع بعض الأيام وأنت خصك تمشي لهاذ المستشفى وياخذ لو الموعد باش يمكن لو يمشي لهاذ المستشفى، واش كاينة شي سياسة باش ما يبقاوش الناس منشورين تيتسناو، وهوما عندهم حالات مستعجلة، السيد الوزير؟

واش مقبول أنه المواعيد ديال 6 شهور وديال عام بالنسبة للأمراض المستعصية؟ هذا راه غير مقبول السيد الوزير، واش كاين شي إجراءات باش الدواء يكون دائما موجود في السبيطار؟ واش كاين شي تحفيزات باش الأطباء يكونو حاضرين ديما ماشي غايبين؟ كاين شي إجراءات باش سبيطارات يكونو منضمين ومسيرين بطريقة عصرية اللي تتصون الكرامة ديال المواطن، السيد الوزير.

[5] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

السيد الوزير،

احنا مع الحكومة ومعكم وتنشدو على يديكم بالنسبة للإنجازات اللي درتو، ولكن بغينا هاذ المسألة ديال الولوج إلى العلاج أنها تحسن وتحسن بطريقة اللي يحسو بها المواطنين.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أمين التهراوي وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، واحد التوضيح بسيط إيلا اسمحتوا السؤال اللي توصلنا به هو سؤال اللي تيتعلق بالمستعجلات فشهر أكتوبر 2021، يعني جا فالظرفية ديال "كوفيد-19" وكيسول على الضغط اللي كان فالمستعجلات فهاذ الوقت، طبعا 4 سنوات من بعد تجاوزنا الحمد لله الظرفية ديال "كوفيد-19" وتغلبنا عليها.

إذن إيلا سمحتوا غنجاوب على المشكلة ديال المستعجلات فالظرفية الحالية.

إذن المستعجلات طبعا هي كتشكل أولوية قصوى في ورش إصلاح المنظومة الصحية، باعتبارها مرفقا أساسيا لإنقاذ الأرواح وضمان التكفل بالمواطنين، وعندنا صعوبات حقيقية اللي هي كتخص الاكتظاظ والنقص في التنظيم وكذلك قلة الموارد البشرية، وحتى بالضبط فالاختصاص ديال طبيب المستعجلات، وعندنا عدد قليل جدا على المستوى الوطني، اللي كيطرح مشكل، وقلة التنظيم والنقص في التنظيم كيخلق لنا مشاكل كبيرة نقدرو نوصلو فبعض الأحيان إلى أن 50% حتى لـ 60% ديال الحالات اللي كتوصل للمستعجلات، ليست بمستعجلات في حد ذاتها، بل ربما تقدر أنها تصلح في أماكن أخرى.

إذن ما هي التدابير اللي كنتخذوها لتحسين هاذ الوضعية؟

أولا، عندنا مجموعة من التدابير على المدى القريب، أولها هو إعادة إصلاح المستعجلات في المستشفيات اللي هي المستشفيات اللي عندنا، وكذلك إعادة تنظيم المصالح الداخلية، أشنو هي إعادة تنظيم المصالح الداخلية؟

أولا الفرز ما بين المرضى، خصو يدار في المسارات اللي هي مختلفة، وخص يكون التنسيق مع المصالح ديال المستشفيات، وهذا يمر من توحيد البروتوكولات والإجراءات الطبية الخاصة بالتكفل، وكذلك

تعزيز الحضور في المستعجلات للأطباء وكذلك لجميع مهنيي الصحة اللي هوما معنيين بالأمر؛

وكذلك وضع إشارات موحدة خاصة بمصالح الاستقبال، لتحسين التواصل مع المواطنات والمواطنين اللي كيوصلو للمستعجلات.

فيما يخص التدابير اللي هي على المدى المتوسط، عندنا جوج ديال التدابير المهمة:

أولا، التنظيم اللي خصو يجي من طرف المجموعات الصحية الترابية (les GST[6]) اللي هي كتكلف بالعرض الصحي في الجهات وفي إطار التنسيق اللي كيدخل فيه كذلك الشق ديال المستعجلات بتنسيق جميع المركبات اللي كاينة فالجهة، واعطى نظرة واضحة للمواطنات والمواطنين كيف الولوج إلى المركبات الصحية؟

كتبدا من المستوصفات والمراكز الصحية الأولية إلى المستشفيات وحتى المستشفى الجامعي.

إذن هذا غيمكنا باش نهبطو الضغط على المستعجلات وكذلك على العرض الصحي في الجهة.

هناك كذلك، إدراج حوافز مالية ومهنية خاصة لجلب الأطباء والممرضين نحو هاذ التخصص، والشق الثاني المهم اللي كذلك عندنا، هو إعادة إصلاح(SAMU[7])، النقل المستعجل، اللي هو الآن كنشتغلو به في مجموعة من الجهات، ولكن ليس معمم في جميع الجهات، إذن هنا عندنا مشروع لكي نشتغل بنفس المنظومة (les SAMU) كلهم خصهم يشتغلو بنفس الطريقة، تكون عندنا (une plateforme) اللي كيشتغلو بها حديثة اللي غتدير التنسيق بين جميع يعني المركبات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الأسئلة الموالية حول "المراكز الصحية"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة احدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "إعادة تجهيز وعصرنة البنيات التحتية للمراكز الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن ورش التجهيز والعصرنة للمراكز الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في إطار وحدة الموضوع يتعلق بـ "تأهيل المراكز الصحية في المناطق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن تأهيل المراكز الصحية بالعالم القروي، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث في إطار وحدة الموضوع دائما يتمحور حول "تعزيز البنية التحتية الصحية في المناطق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم اليمس:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال، السيد الوزير، التدابير المتخذة من أجل تعزيز البنية التحتية الصحية بالعالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الصحة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمراكز الصحية.

تفضل، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المهم الاعتراف طبعا بالصعوبات الحقيقية التي يعرفها العالم

[6] **G**roupements **S**anitaires **T**erritoriaux.

[7] **S**ervice d'**A**ssistance **M**édicale **U**rgente.

القروي في مجال الولوج إلى الخدمات الصحية، والمتمثلة أساسا في البعد الجغرافي وصعوبات التنقل في ضعف البنيات التحتية الصحية الحديثة في عدد من الأقاليم، وكذلك في الخصاص في الموارد البشرية خصوصا الأطر الطبية المتخصصة.

هاذ التحديات هي واقعية ومزمنة، لكن التعامل معها يتم اليوم في إطار ورش إصلاح المنظومة الصحية، اللي هو إصلاح شامل، واللي هو انطلق منذ 2022، واللي تهدف إلى تقليص الفوارق المجالية وتحقيق عدالة أكبر في الولوج إلى العلاج.

إذن أشنو اللي تحقق على مستوى البنية التحتية؟

هناك بعض الأمثلة اللي هي تهم بالخصوص العالم القروي، مثلا تم افتتاح مستشفى القرب بميضار بإقليم الدريوش 2023، هي منطقة جبلية ما كانتش تتوفر على أي مستشفى، واليوم عندنا مستشفى اللي تيوفر خدمات لنحو 80.000 نسمة.

كاين مستشفى القرب بتالسينت 2024 اللي هي منطقة قروية معزولة كانت تفتقر لأي عرض صحي، واليوم تتوفر بنية أساسية لخدمة 40.000 نسمة.

مستشفى القرب بأحفير، الساكنة كانت تتعتمد فقط على مستشفيات بركان إلى وجدة، الآن تيقدم هاذ المستشفى خدمات لحوالي 50.000 نسمة.

المستشفى الإقليمي تينغير اللي تفتتح في أوائل 2025، الإقليم كامل ما كانش تيتوفر على مستشفى عصري، واليوم هاذ المستشفى تيغطي أكثر من 300.000 نسمة وتيوفر مرجعية صحية اللي نقدرو تقريبا أنها جهوية.

إذن الأهداف المباشرة لهذه المشاريع هي تقليص تنقل المرضى حول المراكز الحضرية الكبرى وتخفيف الضغط على المستشفيات الجامعية والجهوية وتعزيز العدالة المجالية، وهاذ الإنجازات القروية، أنا أعطيت غير بعض الأمثلة لمجموعة من الإنجازات، يعني تقريبا 22 مشروع اللي تم الافتتاح ديالهم من 2022 لـ 2025، وعندنا كذلك 24 مشروع جديد اللي غيتفتتح ما بين 2025 و2026، 11 من هاذ المشاريع كلها هي مشاريع جديدة، يعني جات في أقاليم اللي ما عندهاش مستشفيات ولا ما عندهاش عرض الصحة، وأغلبها تخص العالم القروي.

كذلك كاين إنجازات أخرى اللي هي مهمة ولا بد ذكرها، هو مثلا إطلاق برنامج إعادة تأهيل 1400 مركز صحي، اليوم في هاذ الشهر وصلنا لإعادة تأهيل 1100، يعني 1100 تأهلو من 1400 اللي غنكملهم في آخر السنة، وابتداء من سنة 2026 غنبداو البرنامج.. المرحلة الثانية اللي تتخص 1600 ديال المراكز الصحية الأولية، على العلم أن 70% منها تتواجد في العالم القروي.

هاذ مراكز الصحة الأولية طبعا هي مهمة جدا، لأنها تتجيب معايير موحدة تتشمل فضاءات استقبال حديثة، تجهيزات بيوطبية، صيدلية مجهزة ومساحات انتظار لائقة وكذلك تتربط بالمنظومة الرقمية الوطنية.

إذن كذلك في إطار تأهيل تعزيز البنية التحتية الصحية في المناطق القروية، كاين الدور اللي غتلعبو المجموعات الصحية الترابية، هاذ الدور هو مهم جدا، لأن المجوعة الصحية الترابية هي العمود الفقري الجديد للحكامة الصحية لأنها مؤسسة جهوية واحدة توحد تدبير العرض الصحي من المراكز الصحية للقرب في المناطق القروية مثلا حتى المستشفيات الجامعية.

والهدف هو وضع برامج طبية جهوية تنظم العرض الصحي حسب التخصصات والحاجيات الترابية، وتسمح بإعادة توزيع الأطباء والممرضين بشكل أكثر عدلا، وهاذ الشي طبعا في إطار الجهة وليس في علاقة مع المركز، يعني ما غاديش يبقى التدبير مركزيا غيولي التدبير جهوي بالإمكانيات اللي كاينة في الجهة.

واعطينا انطلاقة للتجربة النموذجية بجهة طنجة- تطوان-الحسيمة اللي تعطات الانطلاقة الفعلية ديال هاذ (GST)وجمعنا تحت نفس الهيكلة 295 مركز صحي، 22 مستشفى جامعي (CHU[8]) مع اعتماد نظام معلوماتي جهوي موحد.

أخيرا، كاين الموارد البشرية والتحفيز اللي هي كذلك ركيزة مهمة تم تنزيل مراسم جديدة للوظيفة الصحية التي تمكن من تحفيز الأطر الطبية عبر الأجر المتغير والحوافز المرتبطة بالأداء، ونحن نعمل الآن على تنزيلها، وكذلك إدماج آليات خاصة للعمل في المناطق الصعبة والنائية من خلال تعويضات إضافية وضمان الاستقرار الوظيفي.

إذن، طبعا هاذ التدابير كلها الهدف النهائي ديالها هو تقليص تنقل المرضى نحو المدن الكبرى، تخفيف الضغط على المستشفيات، سواء الجامعية أو الجهوية أو الإقليمية، وتعزيز العدالة المجالية وضمان تغطية صحية ترابية منصفة، خصوصا في العالم القروي والمناطق النائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

[8] **C**entre **H**ospitalier **U**niversitaire.

أعتقد على أنه من الأوجب علينا أن نحيي فيك هاذ الحس التواصلي، والتواصل ما كيقتصرش فقط غير على عرض المعطيات والمنجزات، ولكن حتى الزيارات الميدانية اللي قمتم بها، وهاذ الأمر هذا اللي عبرتو عليه سواء في هذه الجلسة أو أمام البرلمان بمجلسيه في لجانه الدائمة، ولذلك فلا يسعنا إلا أن نحثكم على مواصلة هذا الجهد التواصلي وهاذ الزيارات الميدانية التي أبانت عن نجاعتها.

الحديث عن هاذ التحول في المنظومة ديال الصحة، أعتقد على أنه ونحن في لحظة ننتشي فيها بفوز شباب المغرب بكأس العالم، أعتقد على أنه من الأفيد أن نقارن بين هذا الأمر، النجاح ديالنا في المنظومة المتعلقة بكرة القدم ليس فقط أننا نجحنا فيها كلعبة، ولكن نجحنا فيها كمنظومة، جميع الفاعلين في منظومة كرة القدم ببلادنا، بناء على رؤية متبصرة لصاحب الجلالة، مكنتنا من تبوؤ هاذ المركز المتقدم عالميا.

أنا أومن على أنه هاذ الوصفة اللي مكنتنا في هاذ النجاحات على صعيد منظومة كرة القدم، أعتقد على أنها تسائلنا فيما يتعلق بكل المنظومات، ومنها المنظومة ديال الصحة.

أعتقد على أنه عندنا رؤية ملكية متبصرة وجد متقدمة في المجال اللي انبثق عليها واحد القانون إطار اللي كيعكس التحول في المنظومة ديال الصحة، واللي كان احظى بالمصادقة بالإجماع برلمانيا، فأعتقد على أنه التفعيل والتنزيل ديال هاذ المضامين ديال القانون الإطار بالتزام ومسؤولية كل المتدخلين في المنظومة الصحية، بدءا منكم وانتهاء إلى آخر حلقة فيها وهو المواطن، مرورا بكل العاملين والفاعلين في المنظومة ديال الصحة، أعتقد على أنها هذه هي الوصفة المثلى على أننا سننجح، إن شاء الله.

عندنا اليقين بناء على هاذ السرد ديال هاذ المعطيات، بناء على هاذ السرد ديال المنجزات فيما يتعلق بالبنيات الصحية، فيما يتعلق بالبنية القانونية اللي صادقنا عليها منذ 2022، لنا اليقين، إن شاء الله، على أننا سنكون عند حسن الظن ديال بلادنا على أنه ما غاديش يكون المستحيل علينا على أنه ننجحو في المنظومة ديال الصحة.

وبصدد الحديث عن تعزيز البنيات التحتية في العالم القروي وشبه القروي، أذكركم، السيد الوزير المحترم، على أنكم تعجلوا بإخراج مستشفى القرب ديال مدينة البروج والمستشفى الإقليمي ديال مدينة سطات، اللي بصمتم فيه على واحد المراحل جد متقدمة، ولكن أنه التسريع حاليا كلنا نتحدث عن التسريع.

جلالة الملك يتحدث عن التسريع، أنتم تؤمنون بالتسريع ونحن أيضا من ورائكم نؤمن بالتسريع، فنحثكم، السيد الوزير، على استغلال أقصى ما يمكن من الوقت في اتجاه التسريع بما هو مبرمج، حتى نلبي يعني الانتظارات ديال المواطنين جميعا.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة مرة أخرى لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم، ومن خلالكم السيد رئيس الحكومة، على التوضيحات المهمة التي قدمتم وعلى المجهودات التي تقومون بها، والتي تعكس بوضوح حرص الحكومة على تسريع وثيرة تأهيل المراكز الصحية في العالم القروي والمناطق القروية والجبلية.

وفي إطار الرؤية الملكية السامية الهادفة إلى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية، وهنا أسوق لكم وضعية إقليم تاونات نموذجا، ونسجل بكل اعتزاز ما تحقق لهذا الإقليم، حيث توجد 44 مؤسسة صحية في طور التأهيل، تم تسليم 11 منها بالفعل، فيما ستنطلق الأشغال بـ 13 مؤسسة إضافية إلى باقي المؤسسات في القريب العاجل.

وإذ نشيد بورش بناء المستشفى الإقليمي الجديد بجماعة مزراوة واستكمال بناء مستشفى القرب بتيسا الذي يوجد حاليا في مرحلة الحصص التقنية والثانوية، نؤكد أنه تم اقتناء قطع أرضية لبناء مستشفى القرب بكل من جماعتي قرية با محمد وجماعة غفساي، السيد الوزير.

اليوم ساكنة دائرة با محمد بإقليم تاونات لازالت تنتظر إلى حدود اللحظة إنجاز مستشفيي القرب على مستوى تراب الجماعتين، بعد ما استبشرت خيرا بتوقيع اتفاقية شراكة سنة 2018 بين الوزارة ومختلف الشركاء قصد بناء هذا المستشفى، الذي يخفف عنهم أعباء التنقل إلى مركز الإقليم والمدن المجاورة.

ومن هذا المنبر نطالبكم، السيد الوزير، بتسريع إخراج مشروع هاتين الوحدتين الصحيتين، لا سيما أن الجماعة قد وفرت الوعاء العقاري الخاص بهذا المستشفى، فلا يعقل أن يتم حرمان ساكنة المنطقة من حقها الطبيعي والدستوري في الاستفادة من الفرص التي يوفرها المغرب الصاعد.

اليوم، السيد الوزير، عندنا 2 طبيبات اللي كاينين في قرية با محمد في المركز الصحي ديال القرية، لذا نحتاج إمكانيات أكبر لتغطية الخصاص الفادح، بحيث أن جميع مرضى الجماعات القروية المجاورة للقرية يذهبون إلى فاس، ولهذا وجب الإسراع في إخراج هذا المشروع.

وإذ نتوجه بالشكر لكم على تزويد المستشفى الإقليمي لتاونات

بعدد مهم من المعدات الطبية الحديثة.

السيد الوزير المحترم،

رغم هذا المجهود والمقدر لازال الخصاص قائما بإقليم تاونات، فبشكل مستعجل ننتظر منكم التدخل من أجل تزويد المستشفى الإقليمي بتجهيزات حديثة للتشخيص، خاصة في مجالات طب الجهاز الهضمي، جراحة الأنف والأذن والحنجرة، طب القلب والشرايين، جراحة المسالك البولية، مع تسريع التحاق الأطباء الأخصائيين في التخصصات التالية:

- طبيب القلب؛
- الجلد؛
- طبيب المسالك البولية؛
- طبيب جراحة الأطفال؛
- طبيب الجهاز العصبي.

هذه التخصصات أساسية لتقريب الخدمة الصحية من المواطنين بالإقليم والتخفيف من تنقلهم نحو مدن أخرى.

ختاما، نؤكد لكم، السيد الوزير، دعمنا الكامل إلى جانب الوزارة في دعم هذه الأوراش الإصلاحية التي تقودونها، والتي تعكس بصدق إرادة سياسية قوية للنهوض بالمنظومة الصحية في العالم القروي، وتجسيدا فعليا لمضامين الدولة الاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم.

واسمحو لي قبل التعقيب على جوابكم، نؤكد لكم أن موضوع هذا السؤال ليس عاديا أو قطاعي فحسب، بل هو قضية وطنية استراتيجية ترتبط مباشرة بحق دستوري أساسي وركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية، التي يقود بناءها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ويتعلق بالحق في الصحة الذي هو كذلك مطلب شعبي متجدد في كل محطات الأساسية من تاريخ بلادنا.

السيد الوزير،

كنشكرك على المعطيات اللي قدمتها أمامنا على المجهودات اللي تديرو في تأهيل البنيات التحتية وكذلك بناء مجموعة من المراكز الصحية على صعيد المملكة، لكن الكل يعلم ونحن متتبعون للشأن المحلي وممارسين ومسؤولين على الجماعات المحلية أن هناك مشاكل كثيرة وكذلك الخصاص المهول اللي كاين الموارد البشرية.

فالمجهود اللي تنلتمسو منك السيد الوزير، هو تسريع وثيرة من أجل التخفيف من حدة هاذ الخصاص، لأن الإشكال الكبير اللي تيلقاه المواطن أثناء وصوله إلى المستشفى هو غياب الطبيب، فإما غتستغلو الإمكانيات اللي كاينة الآن متاحة وتقومو بالتحفيزات المالية باش تشجعوهم على العمل بالعالم القروي، وكذلك ضمان ديمومة والاستمرار في العمل، لأن ابتداء من الساعة 4 للفوق ما تيبغيش الطبيب يفتح الباب ديال المركز الصحي إلا للحالات القليلة في بعض المراكز تتكون ممرضة أو ممرض، فهنا حلول اللي تنحاولو نشارككم بها خصكم تحاولو تحفزو الموارد البشرية باش يشتغلو.

أنا لا أجزم أنه كان مشكل في الإمكانيات المادية أو البشرية، ولكن كاين أزمة حكامة على مستوى كل الأقاليم خص التسريع بتفعيل بعض الإجراءات الإدارية اللي غادي تسهل الأمور، تتلقى مركز صحي فيه 3 الأطباء و8 الممرضين والممرضات ولكن ما كاينش (la permanence) ما كاينش واحد الآخر تيخدمو أسبوع بأسبوع، 15 يوم في 15 يوم، فأنا كما قلنا في اللجنة تكون مذكرة صارمة باش تحث المديرين الإقليميين كذلك، أولا، تعيين رئيس المركز الصحي، ثانيا، باش تدير واحد الجدول زمني ديال الاشتغال ديال الأطر الطبية مع ضمان التحفيزات المالية اللي تيطلبوها.

مسلك العلاج واللي هو أساسي تنقول خصو يتحترم، لأن مسلك العلاج منو تتبدا المعاناة، ملي تيوصل المركز الصحي وما تيبغيش يستقبلو الطبيب ولا الطبيبة تيصيفطوه للمستشفى الإقليمي، وبعد إيلا ما لقاش اللي يستقبلو في الإقليمي تيمشي للجهوي، فهنا خصو مذكرة ديالك السيد الوزير، باش يحترمو ذاك مسلك العلاج.

بالنسبة لبعض التجهيزات، كاين إكراه كبير بحال المشاكل ديال سكانير، فالآن إن شاء الله مع القانون المالي خصكم تفوضو للأقاليم باش يكون عندهم واحد (le bon commande)، ولا ما يمكنش يتسناوه 4 شهور ولا 5 شهور باش عاد يصاوب سكانير، تكون عندو الإجراءات إمكانيات مادية باش يصلح ذاك سكانير في واحد الوقت وجيز جدا، ويكون (marché cadre) على مستوى الإقليم أو لا الجهة.

الأدوية والمواعيد، أنا تنقول السيد الوزير، خص يكونو بالرقمنة لأن اليوم الطبيب تيعطي ورقة ديال الدواء ما عرفناش فين تيمشي ذاك الدواء، الكل تيتشكى كاين خصاص كبير في الأدوية، كاين مجموعة من الأدوية اللي غايبة على الصيدليات ديال المراكز الصحية تيكون إعلان،

كذلك التجهيزات اللي تيدارو للعمليات (les parapharmacies)، يكون واحد الإعلان على الأثمنة، لأن تيكون واحد بكل صراحة كاين (les parapharmacies) اللي تيبيعو ذيك التجهيزات للمرضى اللي تيديرو عمليات العظام ولا، بثمن غادي في الوقت اللي تتسول عند شي (parapharmacie) خارج الإقليم تتلقاه بثمن منخفض.

فهنا تتكون واحد اللائحة يعرفوها المغاربة ديال الأثمنة ديال ذيك التجهيزات اللي تيحتاج المواطن باش يدير عملية ديال العظام أو لا مجموعة، فتيكون الفرق ديال 4000 ولا 5000 درهم وهذا كثير نحسمو في..

كذلك التكوين، الوقت غير مناسب، التكوين بالنسبة للأطر الطبية السيد الوزير ضروري باش يكون المواكبة لأن كاين الأمراض، فيروسات تتزاد، فخص يكون برنامج ديال تكوين الأطر الطبية بشكل رسمي لا أطباء ولا ممرضين ولا ممرضات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس، دقيقة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على التعقيب.

أول حاجة قانون المالية اللي تعرض على أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي تعرض أمس على أنظار النواب والمستشارون المحترمون، اعطانا هاذ قانون المالية وميزانية القطاع الصحي عندو العناية المولوية ديال سيدنا الله ينصرو وكيحظى بالأولوية الحكومية، بحيث أن هاذ العام 2026 ميزانية القطاع سوف ترتفع في مشروع قانون المالية اللي غيتدرس، كاين اقتراح أنها ترتفع تقريبا بـ 30%، إذن عندنا واحد التحفيز اللي هو مهم جدا اللي غيمكنا أننا نكملو هاذ الوتيرة ديال الإصلاح ونسرعو بإصلاح جميع المشاريع اللي تكلمت عليهم.

كاين مجموعة من المشاريع اعطيت بعض الإنجازات، هاذوك الإنجازات اللي تكلمت عليهم والأمثلة اللي تكلمت عليهم درت زيارات ميدانية لهاذوك المستشفيات، و24 ديال المستشفيات اللي تكلمت عليهم اللي واقفين عليها دابا باش تخرج في أقرب وقت ما بين 2025 و2026 لأنها مهمة جدا وكتخص مناطق اللي هي عندها مشكل ديال البنية التحتية.

فيما يخص المشكل ديال الحكامة، السيد المستشار المحترم، الطريقة اللي اشتغلت بها الوزارة منذ سنوات ومنذ عقود ورات (la limite) ديالها، ما يمكنش نبقاو نشتغلو مركزيا باش نسيرو وندبرو هاذ العرض الصحي في الجهات والأقاليم.

إذن الإصلاح المهم اللي عندنا دابا هو المجموعات الصحية الترابية، ولا بد أننا نسرعو بتنزيل هاذ المجموعات الصحية الترابية لأنها هي الجواب على هاذ الاختلالات اللي كاينة في تدبير القطاع الصحي، لأنها غتمكنا أن التدبير يكون جهويا ويكون إقليميا بجميع الموارد اللي كاينة من ناحية البنية التحتية أو الموارد المالية أو الموارد البشرية، لكي تستعمل بأحسن ما يمكن.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ماذا فعلتم لتعزيز الحكامة الصحية في بلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إذن كيف ما تكلمت على الحكامة، الحكامة فيها 2 مكونات:

الشق الأول هو المجموعات الصحية الترابية تكلمت عليها، المجموعات الصحية الترابية هي ركيزة في الحكامة الجديدة لإصلاح قطاع الصحة، الآن الوزارة استكملت جميع النصوص التطبيقية الموحدة لإحداث هاذ المجموعات الصحية الترابية، وبدات التجربة النموذجية بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، حيث أنه انعقد أول مجلس إدارة في يوليوز 2025 وبدات المجموعة ممارسة المهام ديالها في

أكتوبر 2025، واحنا كنتبعو هاذ التنزيل يوميا وأسبوعيا بل يوميا، لكي يولي هاذ التفعيل يعطي النتيجة ديالو قبل من أننا نعمموه في جميع المناطق جميع الجهات.

الشق الثاني ديال الحكامة هو إحداث الهيئات والمؤسسات الجديدة، على رأسها الهيئة العليا للصحة، لكي تضمن الاستقلالية والشفافية في التقييم للمنظومة الصحية بجملتها والتأطير ديالها.

عندنا كذلك الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية اللي دابا تفعلت وخدامة بدات كتشتغل وبدات كتدخل في بعض التغيرات اللي هي مهمة استراتيجيا، منها رقمنة جميع المساطر، التراخيص، التصاريح، التجارب السريرية وكذلك اليقظة الدوائية، وهاذ الشي اللي غيضمن أنها تشتغل بسرعة وبشفافية وتعاونا على الوصول للسيادة الدوائية.

كذلك، الهيئة الثالثة هي الوكالة المغربية للدم ومشتقاته اللي كتساهم كذلك في تعزيز الحكامة ديال القطاع، انطلقت كذلك وخرجنا جميع النصوص وبدات كتشتغل الوكالة المغربية، وبدات كذلك في إعادة الهيكلة ديال بنوك الدم بخطة استثمار اللي هي مهمة وطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز السلامة الدموية بمعايير موحدة على الصعيد الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على كل حال دابا ملي تنهضرو على الوضعية ديال القطاع الصحي في بلادنا كنمشي مباشرة أن الغاية الكبرى في هاذ الإجراءات اللي اتخاذت وهاذ الحكامة والحكامة الاستراتيجية وغيرها هو تحسين الولوج العادل للعلاج من طرف جميع الفئات ديال المجتمع، وخاصة الفئات الهشة.

طبعا هاذ الغاية ماشي متيسرة حاليا بواحد الشكل اللي مريح.

احنا كنتذاكرو على الأزمة ديال الحكامة ديال هاذ القطاع اللي كانت، وهاذ الأزمة ماشي هي أزمة ديال دابا وعاد تخلقت في هاذ الحكومة، هاذي أزمة موروثة في عهد حكومات أخرى متتالية، ولكن الشجاعة ديال هاذ الحكومة هو أنها واجهتها بواحد المجموعة من الإجراءات غير المسبوقة.

أول مرة في المملكة الشريفة ديالنا القطاع الصحي كتخاذ فيه واحد المجموعة من الإجراءات الاستراتيجية المهمة جدا ما كانتش قبل، لأنه هاذ الإجراءات كون كانت قبل ما كناش نتذاكرو على المشاكل ديال القطاع الصحة حاليا.

لو تفتحو كليات للطب في كل جهة شحال هاذي ما كناش غادي نعانيو من المشكل ديال الكوادر الصحية، لو تفتحو مستشفيات جامعية في كل جهة عوض 2 المستشفيات ما كناش غادي نعانيو من هاذ المشكل، لو تحسنت وتحفزت الأطر الطبية وغير الطبية كان يمكن لنا يكون عندنا واحد الاكتفاء ذاتي وما نفسحوش لهم المجال باش يهاجرو للخارج.

اليوم هاذ الحكومة كان عندها الشجاعة والشجاعة الكبيرة وخاصنا نكونو منصفين.

مع كامل الأسف كاين بعض الناس من داخل السياسة ومن خارج السياسة ما تيبغيوش يقولو الحقيقة كما هي، وهاذ الشي غير أخلاقي حقيقة، خصنا تكون عندنا الجرأة باش نقولو راه تخاذو واحد المجموعة من الإجراءات الكبيرة والمهمة جدا باش نغيرو من طبيعة الحكامة اللي كانت في القطاع الصحي، واش هاذ الإجراءات اعطات الأكل ديالها حاليا؟ لا. غادي تعطيها مستقبلا هاذ الشي أكيد، ولكن على الأقل كاينين إجراءات إستراتيجية، كاين شجاعة كبيرة في هاذ الإطار.

صحيح، كاين بعض الإجراءات الاستعجالية اللي يمكن لها اتخاذ حاليا، كاين العلاقة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، كاين هاذ المسألة اللي تذاكرتو عليها ديال هاذ الدوائر الصحية، ولكن خصنا واحد الشوية ديال الصبر وخصنا نتوقعو بأنه راه الحلول الجذرية ديال هاذ القطاع هذا ما غادي تكون إلا بعد ما تبدا هاذوك الكليات ديال الطب في تخريج واحد العدد ديال الأطباء إلا بعد ما يدخلو هاذوك المستشفيات الجامعية حيز التنفيذ ويلقاو مشروع ديال قانون المالية اللي كاين دابا راه كينص على أن المستشفى الجامعي ديال أكادير وديال العيون غادي يدخلوا في 2016 (المقصود: 2026)، ولكن خصنا شوية ديال الإنصاف.

خصنا شوية ديال الإنصاف لهاذ الحكومة والوزارة ديالكم والإجراءات والمجهود اللي كتبذلوه انتوما بالطاقم ديالكم، خصنا نصفوهم وخصنا نحييوهم لأنه كنعرفو بأنه كيخدمو ليل نهار على تحسين العرض الصحي في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السؤال السادس موضوعه "ارتفاع تكاليف العلاج ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم، كاين إجماع على هشاشة الوضع الصحي ببلادنا.

تبعنا جميع في الأسئلة ديال السادة المستشارين، أغلبية ومعارضة، كاين إجماع على الاختلالات اللي كتعانيها المنظومة الصحية.

وما قبل في وضعية بعض المستشفيات الإقليمية في التدخلات ديال السادة المستشارين لا أبي الجعد ولا تاونات ولا واد زم ينطبق على الشاون، وينطبق على وزان وعلى العرائش، جل المستشفيات الإقليمية اليوم في بلادنا تفتقد للمقومات الحقيقية باش تكون مستشفيات، الشيء اللي كيضطر المواطنين أنه يقلبو على وجهات أخرى للعلاج مع ما يترتب عنه من ارتفاع تكلفة العلاج وإثقال كاهل الأسر المغربية.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتقليص تكلفة العلاج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم الإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعني صعيب باش نقولو أنه كاين ارتفاع ديال تكاليف العلاج ببلادنا، لأنه إيلا اخذينا يعني ارتفاع تكاليف العلاج، يعني ارتفاع أسعار الأدوية ما كاينش، كان ارتفاعات قليلة وبسيطة، وبالعكس احنا كنشتغلو على أننا يعني نوصلو لانخفاض الأدوية، تعريفات الأعمال الطبية الرسمية حتى هي ما تبدلاتش منذ 2006، يعني ما كاينش شي ارتفاع، بالعكس كاين ارتفاع ديال كلفة العلاج بالنسبة للدولة، اللي الآن كتكلف بتعميم التغطية الصحية الإجبارية واللي نتجات على ولوج أكبر للخدمات الصحية.

إيلا اخذينا يعني بعض الأرقام، عندنا منذ تعميم التغطية الصحية الإجبارية سنة 2022، دزنا من 8.6 مليون سنة 2021 اللي كانت مستفيدين إلى 24.3 مليون مستفيد سنة 2024، يعني زيادة تقريبا 16 مليون ديال المستفيدين، ومنهم حوالي 10.9 مليون مستفيد من نظام "أمو تضامن"، يعني النظام اللي حتى الدولة اللي هي كتكلف بـ (la cotisation) ديالهم، وهاذ الفئة هي الفئة الهشة اللي كتستافد من الآن الولوج إلى الخدمات الصحية.

مؤشر آخر اللي هو مهم، هو عدد ملفات التعويض، إيلا اخذينا عدد ملفات التعويض من سنة 2023، يعني سنة فقط بعد دخول حيز التطبيق تعميم التغطية الاجتماعية، وقارنها مع 2024، يعني في ظرف سنة دزنا من 17.4 مليون ملف إلى 23.8 مليون ملف اللي ديال التعويض اللي تمت دراسته، يعني زيادة قدرها 37% خلال سنتين، خلال أقل من سنتين، سنة فقط، هذا يبرهن على ولوج أكبر للخدمات الصحية للمواطنات والمواطنين.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم.

ولكن فاش كتقولو السيد الوزير أنه التكلفة دالعلاج ماشي مرتفعة، راه كاين مشكلة حقيقية عندكم فالتشخيص.

عندما تتحدث على أنه التسعيرة المرجعية ما تمش مراجعتها، هذا ماشي مؤشر على أنه التكلفة دالعلاج أنه فالمتناول، هذا مؤشر على أنه كاين هروب إلى الأمام، لأنه حتى شي حد اليوم فالبلاد ما كيحترم التسعيرة المرجعية، واحنا عارفين التكلفة ديال العلاج الحقيقية خاصة فالقطاع الخاص، عارفين التباين ما بين تكلفة العلاج ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، عارفين التباين فتكلفة العلاج حتى داخل القطاع الخاص.

اليوم، وأنتم تتحدثون على 23 مليون ملف اللي تعالج، قولو لنا السيد الوزير شحال رجعتو للناس من تكلفة العلاج؟

فأحسن الأحوال بالنسبة للأمراض المزمنة والأمراض اللي التكلفة ديال العلاج مرتفعة ما كتفوتش التغطية 50%، عدا عدد من الأدوية اللي خارج سلة التغطية.

اليوم، السيد الوزير، لا بد من الجرأة السياسية ولا بد من الوضوح مع المغاربة، التكلفة دالعلاج مرتفعة بالنسبة لأغلبية الشعب المغربي، هذا واقع، ما خصناش نقفزو عليه، وخصنا نقلبو على الحلول البديلة والممكنة باش على الأقل يحترمونا المغاربة، ملي كنجيو للبرلمان ونقولو أودي راه التكلفة دالعلاج فالمتناول ماشي غالية راه صعيب، عدد من المغاربة حتى اللي كيولجو للمستشفى العمومي، ملي كتعطى لهم (l'ordonnance) باش يشري الدواء ما كيشريوهاش، السيد الوزير، وكيمشيو يقلبو على الطب البديل اللي اليوم فالإذاعات الخاصة ها خودنجال، ها الفليو، ها الزعتر، لأنه الناس ما عندهاش باش تشري ذاك الدواء، كاين صعوبة حقيقية.

ونتساءل، السيد الوزير، واش ما جاش الوقت باش الوزارة تفكر فاعتماد نظام معلوماتي موحد اللي تيضمن وتيضبط هاذ المسار ديال

العلاجات، من الطبيب حتى الصيدلية، واش صعيب أنه اليوم في بلادنا المغرب يمشي للصيدلية ويخلص غير الفرق؟

واش صعيب اليوم أننا نعبؤو القطاع التعاضدي باش يساهم بالإمكانيات ديالو والتجربة التاريخية اللي عندو في تغطية العلاجات ونستافدو من هاذ التجربة لما فيه المصلحة ديال المواطنات والمواطنين؟

أعتقد، السيد الوزير، أنه لازال هناك الشيء الكثير باش يتنجز، وهاذ الهروب للأمام وتغطية الشمس بالغربال لن يسعف في إنقاذ المنظومة الصحية فبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

يعني ما يمكنلناش نتكلمو على هروب إلى الأمام واحنا تنعممو التغطية الصحية للجميع، يعني الآن منذ 2022 ما كانوش المغاربة كلهم عندهم التغطية الصحية، الآن تنقولو أنه كاين ارتفاع في الناس اللي تيستافدو من التغطية الصحية، يعني تيستافدو من الملفات اللي كتمكنهم أنهم يسترجعو تكلفة العلاج.

احنا لا نقول أن تكلفة العلاج هي يعني منخفضة، وطبعا خصنا نشتغلو باش أنها تزيد تنخفض لا بالنسبة للدولة لأنها عبء على الدولة، ولا بد من التحكم في كلفة العلاج، وكذلك على المواطن، وفعلا فيما يخص الأدوية خصنا نشتغلو باش نهبطو ثمن الأدوية.

ولكن راه اليوم بغينا أو لا ما بغيناش راه عندنا يعني انتقلنا من 8.6 مليون ديال الناس اللي تيستافدو إلى أكثر 24 مليون من الناس اللي تيستافدو، إذن هاذ الناس راه تيسترجع لهم الكلفة ديال العلاج.

شكرا.

اسمح لي واحد النقطة فيما يخص القطاع الخاص وبعض الممارسات اللي تكلمتو عليها، هاذيك الممارسات اللي يعني ربما اللي ممارسات اللي غير قانونية، هاذيك راه عندها المساطر ديالها، واحنا راه تنعالجوها، يعني أي شكاية اللي تتجي عندنا للوزارة راه تنتكلفو بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السابع موضوعه "تدهور الخدمات الصحية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن الحلول لأزمات قطاع الصحة، نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن جميعا واعون بالصعوبات التي يعرفها قطاع الصحة منذ سنوات عديدة، بل منذ عقود عديدة، سواء على مستوى العرض الصحي أو توفر الموارد البشرية أو الاكتظاظ أو الفوارق المجالية.

غير أنه كذلك لا يمكن القول على أن القطاع قد تدهور، يعني هاذ الشي اللي جاء في السؤال، بل على العكس، فإن ورش إصلاح المنظومة الصحية اللي انطلق منذ سنة 2022 هو إصلاح عميق وبنيوي، يهدف إلى معالجة مجموعة من الاختلالات، الاختلالات اللي تكلمت عليها بشكل جذري.

اليوم التحدي اللي مطروح لنا هو أننا نسرعو وثيرة هاذ الإصلاح، لكي أي مواطنة أو مواطن يبداو يلمسو النتيجة ديالو في حياتهم اليومية، وخير دليل على ذلك هو الزيادة المهمة اللي عرفتها ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، اللي ارتفعت من 19.8 مليار الدرهم سنة 2021 إلى 32.6 مليار درهم سنة 2025، أي زيادة بقدرها زائد 65%، وتنقترحو عاود ثاني في مشروع قانون المالية 2026 زيادة ديال تقريبا 30%.

المحاور يعني لإصلاح الخدمات الصحية، اللي تكلمت عليها، كاين العرض الصحي بانطلاق المشاريع الكبرى ديال البنية التحتية، التي لازم أننا نسرعو في تنزيلها، والهدف يعني هاذ المشاريع كذلك تكلمت عليه يمكن أننا نقلصو تنقل المرضى نحو المراكز الحضرية، وتخفيف الضغط على المستشفيات اللي هي كاينة الآن، وتعزيز العدالة المجالية.

لكن، طبعا البنية التحتية لا يمكن أن تشغلها وحدها، بل كذلك يجب تعزيز الموارد البشرية، هنا كذلك كاين إصلاح جذري اللي بدا في 2022 اللي هو يخص التكوين وتعزيز إمكانية التكوين وقدرات التكوين بإحداث أربع كليات طب جديدة للطب والصيدلة ورفع الطاقة

الاستيعابية، اللي دازت من 2700 طالب في سنة 2021 إلى 6500 طالب في سنة 2025، يعني زائد 142% تقريبا ضاعفنا وأكثر من ذلك الطاقة الاستيعابية.

فيما يخص المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقني الصحة، كذلك تم رفع عدد المقاعد بـ 247% ليصل إلى 3500 مقعد سنة 2025، إذن الهدف هو تكوين أجيال جديدة من الأطباء والممرضين اللي غتمكنا أننا نعالجو الخصاص في السنوات المقبلة.

كذلك فيما يخص التوظيف وتعزيز الحضور الميداني، ارتفع عدد الأطر الصحية من 45.433 في 2019 إلى 59.202 في 2025، زائد 26%، وتمت تسوية وضعية تعيينات قادمة من خلال تعيين دفعات الأطباء المتخصصين بصفة نهائية، يعني تكلمت على هاذ الموضوع مرارا في مجموعة من المنصات، بحيث أننا تمكننا من تجاوز واحد التأخر اللي كان في الأطباء الاختصاصيين، الالتحاق ديالهم في الجهات، بحيث أننا في ظرف سنة واحدة وصلنا إلى التحاق 1200 طبيب اللي في السنوات السابقة، ما كناش كنفوتو 250، 300 طبيب في أحسن السنوات.

إذن كاين كذلك تطور عدد الممرضين وتقني الصحة اللي تزاد بـ 50% في 2019-2025، وصلنا لـ 4500 منصب خلال سنة 2025، وهنا كذلك يعني كننتظرو في مشروع قانون المالية أننا نزيدو كذلك التوظيفات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم للرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، السيد الوزير، لابد أن نلتقط جميعا، في مقدمتنا الحكومة، رسالة مفادها أن السياسات العمومية الاجتماعية ووضعية القطاع الصحي باختلالاته وإكراهاته وإشكالياته المتعددة، شكلت الجمرة التي ألهبت شراسة الاحتجاجات الشبابية والمجالية في هوامش وقرى وجبال المغرب في الأسابيع الماضية، مما يستلزم من الحكومة التفاعل مع مطالبها التي هي عنوان لمطالب مجمل الأسر المغربية، والتي تتقاطع أيضا مع أولوياتنا في الحركة الشعبية والمتمثلة في إصلاح التعليم والصحة وتوفير فرص الشغل للشباب وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية ببلادنا، وهو ما يستدعي من الحكومة إعادة ترتيب أولوياتها، ونتطلع إلى أن يحمل مشروع قانون المالية لسنة 2026 أجوبة ملموسة، تفعيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛

ثانيا، السيد الوزير، رغم الرفع المتواصل لميزانية القطاع، ورغم الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والوظيفية والهيكلية التي عرفتها المنظومة الصحية في السنوات الأخيرة، لازالت وضعية المؤسسات الاستشفائية ببلادنا بجميع أصنافها ودرجاتها دون مستوى تطلعات وانتظارات المواطنين.

إذ لم نسجل أي انعكاس لهذه الأوراش الإصلاحية على تحسين واقع القطاع، خاصة في ظل التوسيع غير العادل للموارد البشرية والتجهيزات والبنيات مجاليا وجهويا، وفي ظل مستعجلات مزرية تشكل النقطة السوداء في المنظومة الصحية والوطنية، وتجهيزات معطلة في أغلب المستشفيات ومواعيد بعيدة المدى تعطى للمرضى، وقطاع خاص عوض أن يكون شريكا أساسيا في تقديم الخدمات الصحية وفاعلا في الإصلاح، لازال شغله الشاغل هو كسب المال بطريقة غير قانونية من قبيل فرض الشيك على سبيل الضمان أو قاعدة (noir).

ثالثا، السيد الوزير، كثفت حكومتكم في اختيارات تمويلات مبتكرة عبر بيع أصول عدة مؤسسات استشفائية وإعادة كرائها، وهو ما يوفر حوالي 81 مليار درهم إلى حدود نهاية 2024.

من باب الشفافية نطالبكم، السيد الوزير، بالكشف عن المستشفيات المعنية بهذه العملية وعن المؤسسات والأطراف المستفيدة منها، وعن بنود دفاتر التحملات ذات الصلة، وهل وجهت عائدات هذه العمليات لتمويل القطاع الصحي؟

وهي مناسبة لنسائلكم عن رفع اللبس حول الدعم الذي صرحتم به بأنه يقدم للمصحات الخاصة، حتى لا نجد أنفسنا جديدا أمام "فراقشية" الصحة.

رابعا، بخصوص الموارد البشرية، لا ينبغي، السيد الوزير، الاكتفاء بفتح المناصب المالية، بل ينبغي التعيين الإسمي للأطباء في المناصب المخصصة للإقاليم التي تعرف خصاصا قبل فتح باب التعيين وطنيا، مع اعتماد إجراء حرمان عدم الملتحق بمكان التعيين من الاستفادة من المناصب الوطنية في المناطق الأخرى.

خامسا، كيف يعقل في إقليم مثل إقليم تنغير، السيد الوزير، إقليم تنغير فيه 3 دالمستشفيات فيه مسؤول واحد يدبر المستشفيات بثلاثة، هناك مجموعة من المستشفيات، السيد الوزير، نعطيكم مثال، إقليم الفقيه بن صالح، مستشفى ماشي في طور الإنجاز، 8 سنين وهو كيتبنى ومازال معطل.

المشكل، السيد الوزير، ماشي راه المنظومة في حد ذاتها راه خص تنظرو ليها بواحد النظرة شاملة، دابا إقليم الفقيه بن صالح مستشفى معطل، وكلهم الناس اللي تيكونو مصابين ولا مرضى تيجيو لإقليم بني ملال، أصبح واحد الاكتظاظ كبير على المستشفى ديال بني ملال.

وكنطلب منكم تديرو واحد الزيارة ميدانية وتجيو تشوفو الحالة التي أصبح عليها مستشفى إقليم بني ملال، يسمى مستشفى الموت، لأنه السنة اللي فاتت موجة الحرارة ماتو 4 ديال الناس، مستشفى لا يشرف، الواجهة الغربية شوفها يعني كارثية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "النهوض بأوضاع مهني الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن النهوض بأوضاع مهني الصحة، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تحسين أوضاع مهني القطاع الصحي عبر إصلاحات تشريعية وهيكلية واجتماعية تهدف إلى تعزيز الكفاءات وتثمين المجهود المهني وضمان الاستقرار الوطني.

الوزارة تعتبر النهوض بأوضاع مهني الصحة شرطا أساسيا لإنجاح ورش إصلاح النظام الصحي، ومنذ سنة 2022 كانت مقاربة تشاركية عبر حوار مع جميع النقابات الأكثر تمثيلية، وقد تم عقد أكثر من 145 اجتماعا اللي توصل إلى نتيجة توقيع اتفاقين رئيسيين:

- اتفاق فبراير 2022: اللي كيعكس الإرادة القوية في تكريس آليات الحوار الاجتماعي واعتماد المقاربة التشاركية؛

- اتفاق 24 يوليوز 2024: اللي كيعزز أيضا المكتسبات وأقر إجراءات عملية لتحسين ظروف العمل والأجور.

إذن أهم مضامين هذا الاتفاق هي:

- مراجعة شاملة للنظام الأساسي لمهني الصحة بما يضمن مسار مهني محفز؛

- الرفع التدريجي من الأجور والتعويضات؛

- الاعتراف بعامل الخطورة ومنح التعويضات المرتبطة به؛

- ووضع إطار جديد للتكوين المستمر والتدرج المهني.

إذن كاينة مجموعة من المنجزات المحققة، ومن نهار توليت المسؤولية في الوزارة، حرصت على تنزيل هاذ نقط الاتفاقات واعطيت التعليمات باش تنعقد اجتماعات اللجان التقنية، ووصلنا لواحد المستوى كنظن أنه جد إيجابي، بحيث أن معظم النقط اللي كانت خصها تحقق تحققت، وبقاو لينا بعض النقط اللي غنسهرو عليها باش نكملوها ونكملو التنزيل ديالها قبل من نهاية هاذ الولاية، بل في أحسن وقت.

المنجزات اللي تحققت فهاذ الظرفية، هي زيادة إجمالية في الأجور اللي تراوحت ما بين 2000 درهم و7000 درهم حسب الفئات، أي ما بين زائد 12% حتى لزائد 58%، الأطباء، الصيادلة وجراحو الأسنان، زيادة وصلت إلى 4405 درهم صافية؛ الممرضون وتقنيو الصحة: 1950؛ الإداريون: 1750؛ المساعدون التقنيون: 1700.

فيما يخص النقط الأخرى ذات الآثار المالية، كاين:

- الرفع من قيمة التعويض على الأخطار المهنية، وذلك بزيادة شهرية صافية قدرها 500 درهم للأطر التمريضية و200 درهم للأطر الإدارية والتقنية، فضلا عن توسيع الاستفادة من هذا التعويض لتشمل الأساتذة الباحثين بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقني الصحة والمدرسة الوطنية للصحة العمومية؛

- كذلك، التوافق حول تحسين شروط الترقي وإقرار مباريات مهنية سنوية؛

- تخويل سنوات اعتبارية لفائدة بعض أطر ممرضي وتقني الصحة، حيث تم إعداد مشروع مرسوم بخصوص هذه النقطة، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والقطاعات الوزارية المعنية، وتمت إحالتها على مسطرة المصادقة؛

- كذلك احتساب تعويضات الحراسة والإلزامية والمداومة لفائدة مهني الصحة وفق الصيغة الأكثر فائدة من خلال إعداد مشروع مرسوم في هذا الصدد، وإحالته كذلك على مسطرة المصادقة؛

- وأخيرا، صرف تعويض خاص بالعمل في البرامج الصحية مع إعداد مرسوم بهذا الشأن وإحالته على مسطرة المصادقات.

إذن كيف ما تكلمت، كيف ما قلت، الخطوات المقبلة كاين مراحل نهائية من إعداد واعتماد مجموعة من النقط منها نموذج الأجر المتغير اللي تنشتغلو عليه الآن كآلية جديدة، كذلك استكمال تنزيل الأنظمة الخاصة لمهني الصحة كآلية للتحفيز والاستقرار ومواصلة الحوار الاجتماعي كآلية دائمة لضمان التراكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

نغتنم هذه المناسبة للتأكيد على اعتزازنا بما حققته بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مجال تعميم الحماية الاجتماعية بمختلف أبعادها، باعتبارها أحد أهم ركائز التنمية البشرية، وأساس بناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والتكافل.

إن إصلاح المنظومة الصحية الوطنية لا يمكن أن ينجح دون رد الاعتبار الحقيقي لنساء ورجال الصحة، الذين يشكلون العمود الفقري لأي إصلاح فعلي ومستدام.

فرغم الجهود المبذولة مازال المهنيون يعانون من تحديات هيكلية عميقة تمس أوضاعهم الإدارية والمهنية، من قبيل غياب عدالة أجرية منصفة وضعف التحفيزات والضغط المهني المتزايد، في ظل خصاص حاد في الموارد البشرية، إلى جانب التفاوتات المجالية الصارخة، خصوصا في المناطق القروية والنائية.

كما نؤكد على أهمية الإسراع في تنزيل قانون المجموعات الصحية الترابية، باعتباره آلية مركزية لتنزيل الإصلاح البنيوي للمنظومة الصحية وضمان القرب الترابي في تقديم الخدمات وتعزيز التكامل بين مختلف مستويات العرض الصحي.

ونلفت انتباهكم إلى الوضعية المقلقة التي تعاني منها فئات متعددة داخل القطاع، من ممرضين وتقنيين وإداريين وأطر مشتركة، الذين يواجهون تأخرا في تسوية الترقيات وتهميشا لبعض الكفاءات واستمرارا في مظاهر التميز في تولي مناصب المسؤولية، رغم ما يتوفرون عليه من تجربة وخبرة مهنية مشهود بها.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نؤمن بأن الاستمرار الحقيقي في قطاع الصحة يبدأ من الاستثمار في مهنييه، لذلك نطالب بما يلي:

- مواصلة تفعيل قانون المجموعات الصحية الترابية وضمان إشراك المهنيين في تنزيله؛

- ضمان العدالة المجالية والمهنية في التكوين والتعويضات؛

- حماية حقوق الموظفين خلال تنفيذ أي إصلاح أو إعادة هيكلة مرتقبة.

إن الاستقرار المهني والتحفيز المعنوي والمادي يشكلان ركيزة أساسية لإنجاح أي سياسة صحية، وأي التأخر في الاستجابة لهذه المطالب المشروعة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الاحتقان داخل القطاع، بما ينعكس سلبا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيد وزير النقل واللوجيستيك.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع النقل واللوجيستيك وموضوعه "المخطط الوطني لتطوير وتمديد شبكة السكك الحديدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل المخطط الوطني لتطوير وتمديد شبكة السكك الحديدية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد عبد الصمد قيوح وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، بغيت باش نشكركم على وضعكم هاذ السؤال المهم.

في الحقيقة الجواب شاسع وكبير، وما أظن أنه جوابي في بضع دقائق سوف يجيب على هذا السؤال، لأنه البرنامج كبير.

على كل حال، نبراس وزارة النقل واللوجيستيك والمكتب الوطني للسكك الحديدية في برنامج استثماري، وهو خطاب جلالة الملك في الذكرى 44 ديال المسيرة الخضراء في 2019، الذي وجه فيه جلالة الملك المكتب لربط شمال المغرب مع جنوبه، وذلك الذي نشتغل عليه الآن، إضافة إلى وجهات إستراتيجية وهي الربط السككي للموانئ الجديدة، حيث تم الانتهاء من إنجاز الدراسات المفصلة لمشروع ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالسكك الحديدية، وذلك بحيازة الوعاء العقاري اللازم لإنجازه.

كذلك مشاريع توسيع مناطق جديدة ومدن جديدة بالخطوط

العادية للشبكة السككية في اتجاه المدن التي لا توجد فيها، مثلا ربط طنجة بتطوان، وربط بني ملال، إضافة إلى إنجاز المشروع الكبير ديال القطار فائق السرعة، واللي كما تابعنا جميعا في أبريل الماضي الانطلاقة اللي اعطاها جلالة الملك لربط طنجة بمراكش، واللي من طبيعة الحال سوف تغير المنظومة والمفهوم ديال التنقل في المغرب، لأنه التأثير ما غاديش يكون فقط على السكك الحديدية، ولكن غادي يكون التأثير على التنقل في المطارات، غادي يكون تأثير على التنقل في الطرق السيارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى التوضيحات التي أدليتم بها، والتي تنقل صورة على المجهود الكبير لبلادنا في مجال النهوض بالبنية التحتية للسكك الحديدية، بشكل يساهم في تعزيز النجاعة الاقتصادية للبرامج الاستثمارية، المطارات والموانئ والمراكز الصناعية واللوجيستيك وقطاع السياحة بصفة عامة وخدمة المواطنين وتحسين جودة حياتهم بصفة خاصة.

كما أود أن أشكركم، السيد الوزير، منذ توليتم على رأس هذه الوزارة أنكم قمتم بحل ملفات عالقة، خصوصا في قطاع نقل المسافرين التي كانت متراكمة لأكثر من 10 سنوات.

السيد الوزير،

المغرب ورش مفتوح في مجال النهوض بالبنية التحتية لمسايرة الطموح الوطني التنموي والرهانات القارية والعالمية التي يستعد لها، حيث عرف قطاع السكك الحديدية تطورا مهما يجب استثماره في تطوير نواة الصناعة الوطنية للسكك الحديدية، تخلق مناصب شغل وتعزز تنويع المنظومة الصناعية الوطنية.

وما تحقق السيد الوزير لا يجب أن يعفينا من ضرورة دعوتكم لـ:

- تسليط الضوء على التزام مرفق النقل السككي بمعايير الجودة العالية والحرص على رضا الزبائن من خلال الالتزام بالجدولة الزمنية واحترام المواقيت؛

- وتعزيز نظافة القطارات والمحطات والمرافق المكونة لها؛

- توفير مرافق ومحلات خدماتية وتجارية إضافية متنوعة؛

- خلق مراكز للمراسلة لتعزيز التكامل مع مختلف أنماط النقل؛

- مزج الهوية الوطنية والمعايير العالمية في شكل وهندسة القطارات والمحطات؛

- وضع أثمنة معقولة ومحفزة تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

كما لا تفوتني الفرصة، السيد الوزير، بأن بعض الأقاليم باقية محتاجة تستافد من السكك الحديدية، مثل مراكش- الصويرة ومراكش- أكادير.

نقطة أخرى أساسية ومفصلية، السيد الوزير، تتعلق بالاهتمام بالجانب التواصلي مع عموم زبائن المكتب الوطني للسكك الحديدية، سواء من المواطنات والمواطنين أو من أجانب وسياح في تقييم الخدمات التي يتم توفيرها من جهة، ومن جهة أخرى التفاعل مع تظلمات وملاحظات الزبائن بشكل يخلق انطباع إيجابي ويعزز السمعة الإيجابية للسكك الحديدية بالمغرب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس توجه السيد المستشار المحترم تطرقتو إلى الوجهات الجديدة اللي اليوم أصبح الوصول إليها مطلب ملح، مراكش، الصويرة في إطار الدرس، تعطات الدراسة لمكتب من الصين الشعبية هاذي 6 أشهر اللي ما كانش مبرمج ليه، الدراسة النهائية ما بين مراكش وأكادير انتهت، والآن نحن في المرحلة ديال البحث على التمويلات.

كما سبق لي أن قلت في الشق الأول ديال الجواب ديالي بأنه لما غيكملو هاذ المشاريع، إن شاء الله، في 2029 اللي غادي تكون السنة ديال التجربة ديال القطار السريع أو الفائق السرعة، سوف تغير بشكل كبير المنظومة ديال النقل والتنقل وتأثير السكك على التنقل بالطائرة، ونعطيكم مثال: واحد العدد ديال المدن اللي مربوطة اليوم بالطائرات، لما غادي يكون القطار ما غادي تبقاش الطائرة، نعطيك مثال:

- طنجة - الرباط: الآن ساعة و20 دقيقة، في 2029 غادي تولي ساعة؛

- الدار البيضاء- طنجة: ساعتين و10 دقائق، غادي تولي ساعة و30 دقيقة؛ إذن ما الفائدة من امتطاء الطائرة؟

- طنجة - مراكش: 5 ساعات الآن، غادي تولي ساعتين و30 دقيقة؛

- قلب الرباط - مطار محمد الخامس: 30 دقيقة؛

- مطار محمد الخامس - قلب مراكش: 55 دقيقة؛

- إذن بطبيعة الحال وإن شاء الله، المتوقع هو مراكش - أكادير في ساعة و10 دقائق.

إذن هاذ المنظومة حيث غادي، إن شاء الله، تدخل حيز التنفيذ سوف تغير - لا محالة - المنظور الشامل.

من طبيعة الحال المدن اللي اليوم فيها القطار اللي تيخدم بالطاقة الحرارية عندها برنامج أنها ترجع بالطاقة الكهربائية، مثل وجدة مثل عدد من المدن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تقوية تنافسية مقاولات النقل الطرقي للبضائع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن قطاع النقل الطرقي للبضائع نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم، ومن خلالكم أشكر فريقكم المحترم.

السيد المستشار،

هاذ الموضوع الأهمية ديالو تكمن في الحوار القطاعي اللي كان محط عدة لقاءات مع المهنيين، ومن طبيعة الحال، الاتحاد العام للمقاولات عندو واحد الدور كبير فيما يخص النقاشات والاقتراحات اللي كان في واحد الجو صريح، اللي كان مبني على.. اللي هو ممكن أن يطبق في العاجل، يطبق، واللي من طبيعة الحال خصو المدى المتوسط والبعيد يتبع مساره.

في إطار تجويد الخدمات وتماشيها مع العصر، فتحت وزارة النقل واللوجيستيك يوم 16 يوليوز بمجرى اتفاقية ديال (PortNet) بتفعيل البوابة الإلكترونية الخاصة بإصدار وثيقة بيان الشحن من كل وزارة النقل واللوجيستيك وشركة (PortNet)، وذلك في إطار وضع نظام للشباك الوحيد، اللي اليوم أكثر من 60% من الناقلين تيشتغلو به، لأنه قبل، كما تعلمون، كان لازم على النقال أنه تيجي لذاك المندوبية الإقليمية ولا الجهوية باش ياخذ ذيك الورقة.

الآن ممكن بـ (Smartphone) ديالو يقوم بهاذ العملية، إذن ومن طبيعة الحال هاذ العملية اللي هو الشباك الوحيد اللي كيشمل التصدير منذ الخروج ديال الشاحنة حتى تصل سواء إلى خارج الوطن أو داخل الوطن.

وفي الشق الثاني سوف أجيب على..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

قبل من نتطرق لتعقيب السيد الوزير، لا بد أن أبدأ مداخلتي أن أعبر عن فخرنا الكبير لتتويج منتخبنا الوطني لأقل من 20 سنة بطلا للعالم، لقد أسعدوا المغاربة ورفعوا راية المغرب عاليا، وأثبتوا أنه بالعزيمة والعمل والإيمان بالقدرات الوطنية يمكن تحقيق المستحيل، إنه إنجاز يلهمنا جميعا لمضاعفة الجهود من أجل رفع راية المغرب في كل المجالات.

ورجوعا، السيد الوزير، إلى مجال نقل البضائع الطرقي، المغرب قطع واحد الأشواط مهمة في تطوير البنيات التحتية ديالو، وبلادنا تتوفر على مؤهلات كبيرة تجعلها مؤهلة لتكون منصة لوجيستية إقليمية.

لكن ما يخفاش عليكم، السيد الوزير، أن منظومة النقل الطرقي للبضائع، مازال تحتاج لواحد النفس إصلاحي إضافي وتعبئة جماعية باش نتمكنو مجموعين من رفع التحديات ونحولوها إلى فرص.

السيد الوزير،

اليوم تنقلو لكم الصوت ديال المهنيين وصوت المقاولات الوطنية، اللي كتشوف هاذ القطاع مجالا واعدا، ولكن كتصطدم بمجموعة من العراقيل:

أولا، الهيمنة ديال القطاع غير المهيكل وما يرافقها من منافسة غير متكافئة تضر بالمقاولات الملتزمة وتعطل جهود التنظيم والاستثمار، بحيث أنه مجموعة من المقاولات عندها، ولا الفاعلين عندهم (camion) ولا جوج وتيأثرو بزاف على هاذ القطاع؛

ثانيا، تقادم نسبة كبيرة من أسطول الشاحنات، حيث تتراوح 40% من المركبات كيتجاوز العمر ديالها 20 سنة، وعندها واحد الأثر على السلامة وكذلك على البيئة؛

ثالثا، السيد الوزير، غياب آليات التمويل لعملية تجديد الحظيرة،

وخاصة لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة اللي تتشكل واحد العمود الفقري لهاذ القطاع؛

رابعا، ضعف التنسيق في التوزيع الحضري والميل الأخير، مما يؤدي إلى كثرة الرحلات وزيادة الكلفة واستهلاك زائد للوقود؛

خامسا، السيد الوزير، الحاجة إلى تعزيز البنيات اللوجيستية الداعمة للقطاع: باحات استراحات مؤمنة، محاور جهوية، ومراكز جمع لوجيستية.

الجميل فهاذ الملف، السيد الوزير، هو أن الحلول موجودة والإرادة السياسية قائمة، وكذلك المهنيون تيعبرو على الاستعداد ديالهم باش نخدمو جميعا فهاذ الورش الوطني.

بهاذ المناسبة، وكنأكدو عليها، السيد الوزير، بأنه تندعيو لإعادة النظر في إقصاء قطاع النقل الطرقي للبضائع من ميثاق الاستثمار، لأن إيلا بغينا نحسنو لا بد حتى هوما خصهم يكونو داخلين في إطار ميثاق الاستثمار.

الموقع ديالنا كممثلين للمقاولات الوطنية تيلزمنا بأن نسهم بفعالية في بناء حلول عملية تستجيب لتحديات الواقع وترتقي بطموح القطاع الحيوي.

السيد الوزير،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نمد أيدينا للعمل المشترك بروح المسؤولية والثقة ونتطلع إلى بلورة مقاربة تشاركية تدمج المهنيين في القرار، وتضمن تقاطع السياسات العمومية وتفتح المجال أمام الاستثمار والتكوين والتجديد.

وفي الختام، نؤكد أن تأهيل هاذ القطاع ليس مسؤولية جهة واحدة، بل هو ورش جماعي يحتاج إلى انخراط الجميع بروح وطنية وبنفس استراتيجي وبإرادة تتجاوز الحسابات الظرفية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت أو دقيقة ما كاين مشكل.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد المستشار المحترم، قطاع النقل ديال البضائع ورش كبير، واللي هو يثلج الصدر، لأنه نرجعو للرقم اليوم اللي كاين ما يقرب من 90 ألف مقاولة ديال النقل، ف 2025 أضافت أكثر من 3500 مقاولة، يعني 5%، يعني هاذ القطاع لازال ينتج وأنه كذلك المصدر ديال الاستثمار.

إذن نعتبر هاذ الإشارة بأنه قطاع في صحة أولا على الأقل (il est attractif)، بطبيعة الحال كلشي المسائل اللي تكلمتو عليها اللي كانت محط نقاش، سواء في اللجان اللي كنشتغلو فيها واللي من طبيعة الحال غتكون لجنة ديال المناقشة ديال قانون المالية غتكون مناسبة كبيرة باش نتذاكرو عليها، ولكن قطاعيا كنتكلمو مع جميع الفاعلين في القطاع ديال كيفية تطوير وكذلك بناء واحد الخطة شمولية اللي من طبيعة الحال تكون فيها الالتزام و(l'implication) ديال جميع الفاعلين اللي من طبيعة الحال يعول على الممثلين ديال القطاع، من نقابات ومن المؤسسة ديالكم، لأنه إلى يومنا هذا كان واحد الإطار قانوني اللي الوزارة قدمت واحد العدد ديال الأوراش، مثلا فتح الورش ديال التعديلات المتعلقة بمدونة السير واللي كتجاوب على واحد العدد ديال الأمور.

إضافة إلى إعداد مشروع مرسوم لمراجعة شروط الولوج إلى المهنة، كذلك المقايسة، وكل هاذو أوراش عند الأمانة العامة للحكومة، واللي كنتمناو أنه ما تبقى في هذه الولاية يراو النور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "تأهيل قطاع النقل الطرقي الجماعي للأشخاص بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تأهيل قطاع النقل الطرقي الجماعي للأشخاص بالعالم القروي، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد المستشار المحترم،

كذلك قطاع النقل بالعالم القروي موضوع طويل وعريض.

بطبيعة الحال أنا منذ تعييني من طرف جلالة الملك على رأس هذا القطاع اللي كنعرف الأهمية ديال هاذ النقل، أول خطوة اللي بدينا بها

وهي التعجيل في معالجة الملفات اللي كانت كتبقى أشهر، فالتعليمات تعطات بأنه أي ملف يدخل للوزارة أبعد تقدير هو 2 أسابيع خص يرجع، ونقدر نقول ليك بأنه 100% ديال الملفات كلهم احظاو بالموافقة، علاش؟

بغض النظر على الإيمان ديالنا بالدور اللي كيقوم به النقل في العالم القروي، اليوم الطلبات تعالج من طرف لجنة إقليمية، يترأسها عمال صاحب الجلالة وترسل بطريقة إلكترونية إلى الوزارة، والوزارة توافق على الكل، ولكن اليوم هاذ العدد ديال هاذ الملفات اللي تعالج لا تجيب على الاحتياج اللي هو كبير، لأنه العالم القروي راه إيلا خرجنا غير من الرباط لهنا راه غنقولو راه عالم قروي، ولكن ما يمكنش نقارنو الهوامش ديال المدن مع الأطلس الكبير والأطلس الصغير والريف.

التنقل داخل هاذ الجبال ماشي هو ديال المناطق المحيطة بالمدن.

بطبيعة الحال خصها واحد النوع ديال (la facilité) ديال التسهيل لأخد هاذيك الرخص، لأنه اليوم هذاك المقاول.. هاذيك المقاولة الذاتية لما واحد الشخص فالعالم القروي يشري واحد السيارة ويقوم بالنقل، راه اليوم هاذيك مقاولة ذاتية، كيخلص الضريبة، كينقل الناس في ظروف حسنة، ومن طبيعة الحال لا يمكن إلى أن نسهل المأمورية لمثل هاذ المقاولين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر النقل في العالم القروي من بين القضايا الحيوية التي تلامس الحياة اليومية للمواطنين وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، لما له من دور محوري في فك العزلة وضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية، من تعليم وصحة وإدارة وكذا الأسواق.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات التي تبذلها وزارتكم لتطوير منظومة النقل وتحسين ظروف التنقل، إلا أن الواقع القروي مازال يعرف خصاصا ملحوظا في خدمات النقل العمومي، خصوصا في المناطق ذات التضاريس الواعرة والطرق غير المعبدة، حيث تعاني الشركة صعوبات كبيرة في التنقل اليومي، مما يحد من استفادتها من الخدمات العمومية ويعمق معاناتها الاجتماعية.

وفي هذا السياق، نشير إلى وضعية هذا القطاع بإقليم أزيلال كنموذج واضح وصريح لهذه الوضعية، حيث يعيش المواطنون صعوبة كبيرة في التنقل داخل الإقليم وخارجه بسبب المسالك الواعرة وبعد المسافات وضعف البنية الطرقية وهشاشتها.

إضافة إلى غياب دعم خاص للنقل القروي، مما يجعل كلفة التنقل مرتفعة بالنسبة للأسر بالإقليم، والتي لا تستطيع توفير ثمن النقل لأن غالبيتها ينتمون إلى الطبقة الفقيرة.

كما أن النقل المزدوج الذي يعتبر الوسيلة الأساسية لتنقل الساكنة في مثل هذه المناطق، يعاني من عدة إكراهات تتعلق بضعف التأطير القانوني وقلة الدعم وصعوبة المسالك، رغم دوره الحيوي في ربط الدواوير بالمراكز الحضرية.

لذلك نؤكد على أهمية إحداث دعم خاص بالنقل بالعالم القروي، ليأخذ بعين الاعتبار صعوبة التضاريس والوضعية الاجتماعية للمواطنين، إلى جانب تعزيز النقل المزدوج كآلية فعالة لتحسين الولوج إلى الخدمات وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

بالفعل كل ما جاء في تعقيبكم أنا متفق معه.

رجوعا إلى العدد اللي يوم تيتعطى واللي تيجي من الأقاليم ليس كاف، وزارة النقل واللوجيستيك الآن تقوم بدراسة ديال (la mobilité générale)، أو ما يسمى بالنقل والتنقل، واللي اعتمدنا واحد المقاربة بالنسبة للنقل المزدوج أنه غادية تكون في أحواض، يعني في (des bassins de mobilité)، يعني في المنطقة اللي فيها جماعة قروية ناشئة أو لا بلدية اللي كانت هاذي 20 عام جماعة قروية، وكيفية التقاء المحطات الطرقية الجديدة اللي غادي يكون فيها النقل ديال الطاكسي و(le petit taxi) والطوبيس والكار وكذلك النقل المزدوج.

بطبيعة الحال الدراسة سوف تنتهي بعد أشهر ومن طبيعة الحال النقل المزدوج داخل العالم القروي غادي ياخذ فيها حصة الأسد، ومن طبيعة الحال من حيث غادية توجد غادي نجي نعرضها أمام الأنظار ديالكم في اللجنة اللي مكلفة بهاذ الأمر.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.